

الحجاز

هذا الحجاز تأفلوا صفحاته سفر الخلود ومعهم الآثار

مُرْعَب آل سَعُود!

أَيْن اختفى التريليون ريال؟



هذا العدد

١	دولة النخس
٢	تجربة الضرائب وسخط العامة والخاصة
٤	السعودية في عهد ترامب
٦	نهاية الحلم السعودي: ترامب رئيساً
١١	ترامب والسعودية
١٥	نهب تريليون ريال من خزانة الدولة
١٦	الحقيقة في تناقص الاحتياطات، واختفاء تريليون ريال؟
٢٢	ما بعد سلمان: سيناريوهات الصراع على العرش
٢٦	التجابه بين السلطة السياسية وقاعدتها الوهابية
٢٩	اتفاق مسقط كلام على الورق!
٣٠	من التماهي الى الحذر في العلاقات السعودية الأمريكية
٣٨	في مملكة الشريعة المُسعودة
٣٩	وجوه حجازية
٤٠	الأخيرة.. فتاويت سعودية

دولة النحاس

يقوم على سبر كل فرص الإستثمار في هذا البلد، والتأسيس لمرحلة لا يكون فيها الإعتماد على النفط مبدأ، ولا عليه مصدراً رئيساً للدخل. وفي غفلة من الزمن، عمل فريق التطهيل على الترويج لنبوءة المنقذ من الضياع، والقادم على قرس مطهم بالبشارة للخروج من الأزمة المستفحلة المتمثلة في الارتهاق الى النفط، واستغلال بصورة أمثل كل المقدرات الطبيعية والبشرية، في عملية استثمارية واسعة النطاق، تؤول الى نقل المملكة السعودية الى مصاف الاقتصاديات الكونية الكبرى.

والنتيجة؟

كانت نذر النحاس تترى تبعاً، بدأت بموازنة منحوسة عجزاً فلكياً بلغ ٨٧ مليار دولار، وتلاها انهيار الرسوم المرتفعة على الكهرباء والهاتف وحتى الزبالة لم تسلم من الرسوم، وتزامن ذلك مع أنباء عن تآكل الرصيد النقدي المتراكم لأكثر من عشر من سنوات، وتزيف الثروة في حروب عبثية في اليمن وسوريا وقتن في العراق وباكستان ونيجيريا.

أوصل المنحوس المواطنين الى حافة الإفلاس، فأغار على جيوبهم، لتعويض خسائره المالية، ثم ضيق الخناق عليهم، فألقى خمسين بدلاً (بدل السكن، بدل المواصلات، بدل الخطر، بدل العلاج... الخ)، فقمض ما يريو عن نصف مرتبات المواطنين من ذوي الدخل المحدود، وهم الغالبية الساحقة.

انقشع سحر الرؤية، وتبحر الأمل في وقوع المعجزة الاقتصادية المنتظرة على يد المنحوس المدلل. وبدأت تتكشف قضائيات التحول الوطني، الذي لم يكن سوى عنوان آخر لما يمكن وصفه بـ«سرقه القرن».

فقد أورد الخبير الاقتصادي الدكتور حمزة السالم معطيات مرعبة عن حجم الاموال المفقودة من خزانة الدولة، إلى جانب الهدر المتعمد لمكتسبات ثابتة من بيع النفط.

يكفي أن ما دخل على الحكومة من أموال في عام ٢٠١٥ وتسعة أشهر من عام ٢٠١٦ «هو أعظم مقدار دخل على البلاد في تاريخها» حسب السالم. وبلغت الأرقام، فقد بلغ الدخل قرابة ١,٩ ترليون ريال. ولو طرحنا منها الانفاق في ثمانية عشر شهراً، بمعدل الانفاق الذي كان سائداً في السنوات الذهبية، لبقى ترليون ومائة مليار ريال فائضاً بعد خصم كلفة الحرب على اليمن. إجمالي ما يتبقى هو ترليون ومائة مليار، فأين ذهبت؟

فإذا كان هذا هو حال أموال الدولة قبل الدخول في مرحلة الاستثمار الشامل، وقبل بيع حصص من أرامكو، ولا زيادة حجم الاستثمارات في الأسواق الدولية، والاميركية على وجه الخصوص.. أليس هذا ما كان يحذر منه الخبراء الاقتصاديون، والرموز الاصلاحية في هذا البلد، حين ربطوا التحول الاقتصادي بإصلاحات سياسية، إذ لا يمكن أن تقيم بنينا على جرف هار، فكيف وأن على رأسه شخص أحيط به النحاس من كل جوانبه، وأينما توجهه لا يأتي بخير.

في تغريدة انتحابية لحساب مصنف على الإخوان الصحويين، وفي الوقت نفسه هو ليس على خصومة مع حكّام الخليج جاء: «المال الخليجي منحوس ذهب للمخلوع فتخالف مع الحوثي، وذهب للسياسي فانقلب علينا، وذهب للحريري فصوت لعون، وذهب لهيلاري ففاز ترامب...».

في الواقع إن «النحاس» الذي أصاب ملكة آل سعود لا يعادله أي نحس في العالم، وكما يقول المثل الشعبي «وين ما طلقها عوجة». وأكثر شخص يمكن أن يحصد «غلال النحاس» هو سلمان ونجله الميجل، حمودي، الذي أصبح كلاً على موله «أينما يوجهه لا يأت بخير» كما تقول الآية (٧٦) من سورة النحل.

منذ توليه العرش في ٢٣ يناير ٢٠١٥، أحدث سلمان انقلاباً في المملكة السعودية، إذ ألغى التركيبة البيروقراطية القائمة، وأعاد تشكيل السلطة، ونصب إبنة الرجل الثالث في التراتبية الإدارية، والأول من الناحية الفعلية.

بعد شهرين من اعتلائه سدة الحكم، شنّ سلمان حرباً على اليمن، وسلم إدارة ملفها إلى ابنه محمد بن سلمان، وزير الدفاع الجديد. جاء اعلان الحرب من واشنطن عشية السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥ لافتاً، ويمثل أول إشارة نحس، إذ لأول مرة يعلن من دولة أجنبية في أقاصي الأرض عن حرب دولة عربية على دولة عربية أخرى.

كانت الرسالة واضحة، أن أمريكا ليست مجرد شريك في الحرب، بل والراعي الرسمي لها. ليس ذلك مهماً، فإن العقل الاستراتيجي المصاب بالنحس قدراها حرباً خاطفة، وأن خيول نجد ستقف على أبواب صنعاء في غضون إسبوع.

مضى شهر ولم يكن هناك سوى طائرات تجوب الأجواء اليمنية وترمي بحمها عشوائياً على كل شيء يأتي في طريقها. ودخلت الحرب شهرها العشرين ولا أفق لنصر عسكري من أي نوع. رغم اتكال ابن سلمان على حلفين عربي وإسلامي ومساندة أممية وأميركية. هل يمكن نعت ذلك بغير الفشل الاستراتيجي الذي يعبر عنه شعبياً بالنحس؟

صورة أخرى لهذا النحاس المستوطن شخصية سلمان ونجله الميجل (من البغل)، وهي إمساكه بالملف النفط. فقد وضع يده على أرامكو، البقرة الحلوب أو البطة التي تبيض ذهباً، كما وصفها وزير النفط الأسبق الشيخ أحمد زكي يمان، وإذا بالذهب يصبح رماداً بطعم النحاس.

وليتخيل المرء كيف أن شركة أرامكو، التي واصلت دون انقطاع برنامج الإقراض السكني لأكثر من نصف قرن، قرّرت فجأة إيقاف الإقراض لموظفيها. تقول حتى نهاية العام، ولكن الحقيقة أن القرار يمتد الى أجل غير معلوم، وذلك كله بفضل الناحية السلماني.

ثم تمّذ صبي سلمان ليضع اليد على الملف الاقتصادي للبلاد، وأوكل لمجموعة ماكينزي الأميركية مهمة نسج رؤية مستقبلية تستمر الى سنة ٢٠٣٠. فأعدت المجموعة برنامجاً في التحول الوطني

تجربة الضرائب وسخط العامة والخاصة!

محمد قسّتي

يرفض الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولا يستغني عن النهب والفساد. مع العلم أن محمد بن سلمان قد سبق له وأن اشترى يخته قبل عامين بمائة وخمسين مليون دولار، وهو يخطط لصرف مائتي مليون دولار على يخته الجديد، إصلاحاً وتطويراً!

يقال دائماً أن المجتمع المُسعود، غير جاهز للإصلاحات السياسية. فقال المواطنون: المجتمع غير جاهز لليخت، وسخروا من محمد بن سلمان وهزأوا به. قالت مغردة: (اخترع رؤية، واحصل على يخته مجاناً): وقال آخر: (ولكن الشعب جاهز للطائرة/ أي للشحاذة). والحامي في المنفى طه الحاجي يقول بسخرية: (نعم المجتمع غير جاهز لليخت، ولكنه جاهز لدفع قيمة الضرائب، وجاهز للسجون والقتل، وجاهز لتمويل الحرب والتضحية، بدون أن يزج أحد سموه في نقاته على اليخت).

أمام الغضب الشعبي، قرر الملك سلمان، تشتيت الرأي العام المحلي، فأعلن عن إعدام أمير قاتل هو تركي بن سعود بن تركي الكبير آل سعود، لقتله صديقه عادل المحميد عمداً بالرصاصة.

كانت هذه أول مرة في تاريخ العائلة المالكة يتم فيها اعدام أمير سعودي، رغم تكرار التعدي والقتل من الأمراء، سواء بحق مواطنين أو عمال أجانب، أو عاملات منازل، أو حتى دبلوماسيين. وفي الغالب يتم تعويض عائلة الضحية، وإجبارها على التنازل عن اعدام الأمير. كان بإمكان الأمير أن يقلت من العقاب، لولا عدة أمور:

الأول - ان القضية أصبحت قضية رأي عام، بسبب مواقع التواصل الاجتماعي التي طابقت في حينه بقتله والقصاص منه. ورغم محاولة العائلة المالكة الضغط على عائلة الضحية للتنازل، وتوسط قبائل، واستخدام مواقع التواصل للضغط، كما حدث في مايو الماضي، إلا أن ذلك لم يحدث حتى اللحظات الأخيرة من اعدام الأمير.

الثاني - ان الأمير المدعوم تركي بن سعود الكبير، ليس من أمراء الدرجة الأولى، أي ليس من (أصحاب السمو الملكي) الذين ينتسبون إلى مؤسس الدولة. وهذا ما جعل الدفاع عنه من قبل الملك سلمان أقل حماسة. خاصة وأن الملك نفسه قد قال سابقاً بأن السيف لا يأكل من لحم آل سعود. أي لا ينفذ في آل سعود الحدود والقصاص.

الثالث - أن حكومة آل سعود تواجه نقداً واسعاً في قضايا الحرب مع اليمن والفشل السياسي الخارجي، ونهب استثمارات البلد على خلفية دعم الإرهاب، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية والضرائب وغيرها. لهذا جاء اعدام الأمير، ليغير مجرى النقاش والإهتمام من جهة: وأيضاً ليعيد تلميع العائلة المالكة كحامية للشرع ومطبعة له، خاصة بعد أن أعلن عن شراء محمد بن سلمان يخته.

لم ينجح اعدام أمير في تغيير مجرى النقاش، فاضطرت العائلة المالكة إلى فتح النقاش متأخراً بشأن الضرائب. ذلك أنه من المعتاد في الدول التي تحترم شعبها، أنها تهوّه للقرارات التصيرية التي تنوي اتخاذها.

والغرض من التهينة، أمور عدة، بينها:

أولاً - تقهّم الشعب لطبيعة القرارات والظروف التي ألمتها.

إلى وقت قريب كان الأمراء يضللون أنفسهم بأن الشعب يحبهم ويحترمهم، ولا يصدق ما يُقال فيهم، ولا ما يُنشر عنهم. وأن الشعب - كل الشعب - مع ولاة أمره المزعومين، مهما تغيرت الأحوال، وتبدلت الظروف. لكن وكما قالها وزير سعودي سابق، بأن الإختبار الحقيقي لعمق الولاء لآل سعود من عدمه، سيظهر حينما تجف الخزينة.

والأمير سلطان ولي العهد الأسبق، قالها صراحة على التلفاز، بأن المواطنين لن (يحبونا، إذا ما أعطيناهم)! إذن هو ولاء مشروط بالمال، وبمقدار العطاء، وبالرواتب الإضافية، فإذا ما تعطل كل هذا تغيرت الأحوال.

الأزمة المالية والإقتصادية التي أصابت البلاد، جراء الفساد أولاً، والحروب ثانياً، وسوء الإدارة ثالثاً، جاء علاجها من قبل الأمراء - خاصة محمد بن سلمان مسؤول الملف الاقتصادي والعسكري معاً - من خلال قرض ضرائب، وتخفيض رواتب، وتعطيل مشاريع، وإيقاف التوظيف، ورفق الدعم عن السلع، وغيرها.

نصح محمد بن سلمان أن يأخذ الأمور بالتدريج، وإلا انفجر الوضع بوجهه، لكنه يعتقد - كما أمراء آخرين - بأن ولاء المواطنين لآل سعود صادق وحقيقي، فأخذ القرارات يتسارع الواحد تلو الآخر، مثل صفقة تنقلها أخرى، حتى انقلب الولاء في بضعة أشهر إلى سخط شعبي عام جارف، شمل الموالاة والمعارضة والمحايدين: كما شمل الأغنياء والفقراء معاً، وشمل فيما شمل الموظفين في القطاع الحكومي، كما في القطاع الخاص، وأيضاً شمل بلائه العاطلين عن العمل أيضاً.

خضم ما بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة من الراتب كان أمراً يفوق الإحتمال، خاصة وأنه جاء بعد سلسلة متواصلة من الضرائب ورفع الدعم عن الوقود، وزيادة فواتير الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات.

ويمجد أن بدأ المواطنون بالجارح بالألم، رأينا ظاهريتين:

الأولى: كثرة الدعاء للملك عبدالله، نكابة بملك سلمان وابنه، اللذين يريدان تحميل الملك السابق تبعات الأزمة الحالية.

الثانية: تحميل المواطن الأزمة الاقتصادية، وأنه ليس فقط كسول لا يعمل إلا ساعة واحدة، كما قال أحد الوزراء، بل أنه بحاجة إلى أن يستغفر الله ويلجأ إليه، كحل لما هو فيه من بلاء وأزمة.

كثير الدعاء في مواقع التواصل الاجتماعي لمجابهة نقد آل سعود وسياساتهم. وكثير توصيات رجال المباحث وغيرهم بأنه يجب على المواطنين الدعاء والاستغفار، فمن قائل: (لن تغلس السعودية: فقط لو استمرينا بالإستغفار): إلى من يقول: (ما تغلس بلاد دستورها القرآن، تحكم بشرع الله): وثالث يقول: (كيف لها أن تغلس وصوت الأذان يدلو بكل مكان).

اتسعت النعمة أكثر فأكثر حينما نشرت صحيفة نيويورك تايمز في منتصف أكتوبر الماضي خبر شراء محمد بن سلمان يخته في أبريل الماضي قيمته (٥٠٠ مليون دولار) أي ما يصل إلى ملياري ريال. الخبر فاجأ المواطنين، وأوضح لهم بلا ليس أن أموال الضرائب والرسوم وما يقتطع من الرواتب، إنما يتم نهبه والاستيلاء عليه، بلا محاسبة، في نظام سياسي

يجلدون الوزراء، فمن جهة زاد قلقهم بسبب احتمالية افلاس الدولة، وتساءلوا من هو المسؤول عن الكوارث غير الأمراء وأدواتهم من الوزراء؟ كما استأوا من اتهامهم بالكسل وعدم العمل.

حاول محمد بن سلمان تهدئة الشارع، فأقال وزير المالية إبراهيم العساف، وهو أمر كان متوقعا، وقد سبق للمواطنين أن طالبوا بإقالته، فكثير منهم لم يكونوا يجرؤون على مواجهة صانع القرار، وهو ابن الملك، محمد بن سلمان، فكان الضرب في المسؤول (ابن العامة) الذي شغله ينحصر في تنفيذ القرارات، وليس في صنعها، وهو لا يتحمل مسؤوليتها في الأساس. لهذا تساءل الكاتب حمد آل الشيخ ما إذا كانت الإقالة للعساف قد نفّست الإحتقان الشعبي، مؤكداً أن هناك أسئلة أخرى أكثر أهمية لم يتم الإجابة عليها. وتساءل الصحفي الإخواسلفي عبدالرحمن: (لماذا يفرحون بإعفاء إبراهيم العساف؟ هل كان حاكماً بأمرة في وزارة المالية؟ أم مسؤولاً يؤمر فيطيع، ويؤجر فينتهي؟).

كل المهدئات استخدمها الأمراء لتهدئة الشارع المحتقن ولكن لا فائدة، بما فيها قتل اشغال المواطن بكثبة الصواريخ اليمينية التي قال الكتّابون الأمراء أنها تستهدف الكعبة. وفي محاولة يائسة أخرى، تمّ افتعال (جدل أمير) آخر، في خبر تمّ تحريبه من الامراء لصحيفة عكاظ، التي لم تذكر اسمه، ولا تهمته، ولم تقدم لنا صورة لحادثة الجدل، ما دفع المواطنين الى تكذيب الخبر تلقائياً، خاصة وأن عكاظ انفردت بنشر الخبر الكاذب، بل أن المواطن صار يستغفّر أي أمر أو خبر يتعلق بالأمراء وأخطائهم.

أية حادثة صغيرة يمكن أن تفجر طوفاناً من الغضب المتراكم، مثلاً، أراد الأمير نواف بن سعد رئيس نادي الهلال، أن يدخل بسيارته الاستاد الرياضي لحضور مباراة فريقه مع نادي الإتحاد، وذلك عبر مدخل مخصص للمشاة، فرفض العسكري السماح له بذلك، طبقاً للتعليمات، فأراد سابق الأمير الدخول عنوة فتم منعه، فجاء ضابط عسكري أعلى رتبة، واعتذر للأمير نواف، الذي طلب بمعاقبة العسكري وسجنه هكذا اعتباطاً.

ظهر هاشتاك بالمناسبة بعنوان: (سجن عسكري بسبب رئيس الهلال)، استهجن فيه المواطنون فعل الأمراء وتجاوزاتهم التي لا حدود لها. وهنا تدخل أمير آخر، وهو سطام بن خالد آل سعود، وطلب في تغريدة مستفزة جداً، معاقبة العسكري لأنه تطاول على أحد أفراد الأسرة المالكة، حيث قال ما نضه: (تجرؤ عسكري على أمير الأخلاق نواف بن سعد، مخنئ خطير، ولا بد أن يُعاقب العسكري عقاباً شديداً، لتطاوله على الأمير نواف، ليس لأنه رئيس الهلال، بل لأنه فرد من أفراد الأسرة المالكة).

جَنّ المواطنون غضباً، فجاءت الإتصالات سريعة من أمراء كبار لسطام تطلب منه الاعتذار والتراجع، فاعتذر وقال: (للتنويه فقط، أنا لم أقصد والله التكبر والفوقية، بل أبناء الأسرة المالكة هم من أبناء الوطن، ويشهد الله أنني أفخر أن أكون مواطن مثلي مثلكم).

في كل الأحوال، فإن الشعب الذي كان الأمراء يظنون أنه موال لهم مهما كانت الأحوال، خاصة في نجد، قد كفر عن أسنانه، ولعل التدهور الاقتصادي هو مفتاح التغيير السياسي هذه المرة.

ثانياً - إشراك الشعب في صناعة القرار من خلال ليس فقط اقتناعه بالقرارات المزمعة، وإنما أيضاً توعيته السياسية بخلفياتها، والطلب اليه بأن يبدي رأيه فيها من خلال وسائل الإعلام والنقاشات العامة، وفي كثير من الأحيان يتم تعديل القرارات بناء على تلك النقاشات.

وثالثاً - فإن من أهداف القرارات الكبيرة ومناقشتها مع الجمهور قبل إقرارها: إعطاء قيمة للمواطن ولرأيه، خاصة في الدول الديمقراطية التي يتطلع السياسيون الى عدم اغضابه حتى لا ينتخب غيرهم في المستقبل. الملك سلمان وإبنه، ومنذ أقل من عامين اتخذوا قرارات خطيرة واستراتيجية ليس فقط دون مشاورة المواطنين، او حتى مجلس الوزراء او مجلس الشورى المعين، بل أنه اتخذها وفرضها على شكل إملاءات حاسمة، دون تقدير للعواقب، ودون اهتمام بالرأي العام، ودون تهينة للمواطنين. اهم القرارات التي اتخذها النظام ثلاثة: الأول، شنّ الحرب على اليمن؛ وهذه استطاع النظام ابتداءً أن يبيّش جزء غير قليل من الشارع معها، لكنه ما لبث أن تفاجأ بعدم تفاعله ولما طالبت الحرب أصبحت نسياً منسياً، خاصة وأن الحرب انحصرت في الحدود، وإن معظم الضحايا هم من أهل الجنوب، وليسوا من الطبقة النجديّة المدللة لدى النظام.

وثاني القرارات، هو إغراق السوق العالمي بالنفط، وعدم التشاور لا مع منتجي النفط الآخرين لا من داخل الأوك ولا من خارجها. كان أمراً متعمداً، أدى الى إنقاص الإيرادات أكثر من ستين بالمائة. وكان لهذا انعكاس على حياة المواطنين مباشرة، خاصة مع استنزاف حرب اليمن وتوابعها من شراء الولايات والدول.

وثالث القرارات الخطيرة التي اتخذها سلمان وإبنه، دون أن يناقشها مع أصحاب الرأي، ودون غرض الأمر للمواطنين انفسهم المعنيين بها، هو فرض الضرائب والرسوم وتخفيض الرواتب وإلغاء البدلات والعلاوات، وغيرها.

إزاء السخط الشعبي المتعاظم، قرّر آل سعود بشكل متأخر، ان يتحدثوا الى المواطنين، ليهدئوا من سؤرة غضبهم، وليبرروا لهم لماذا اتخذوا تلك الإجراءات الحادة، وليجيبوا على بعض تساؤلاتهم وإن كان بشكل متأخر جداً. جاءتنا محطة الإي بي سي، وبياتفاق مع رموز الحكم، فاستضافت ثلاثة مسؤولين: وزير الخدمة المدنية خالد العرج، ووزير المالية إبراهيم العساف: ونائب وزير الإقتصاد والتخطيط محمد التويجري.

وبدل أن يطمئنوا المواطن، ويعتذروا اليه بشأن الضغوط الاقتصادية والمالية التي أملت به وهو يسد ثمن عجز ميزانية الدولة من قوت عياله. فجرّ الثلاثة قنابل عديدة، أهمها ما قاله التويجري بأن الإجراءات التقشفية الحادة، تمتعت افلاس الدول الذي كان يحدث خلال ثلاث سنوات. اما وزير الخدمة المدنية، فألقى باللائمة على مليون ومائتي ألف موظف لدى الدولة، وحملهم المسؤولية، وقال أن معدل عملهم اليومي هو ساعة انتاجية واحدة. ووزير المالية العساف ألقى باللائمة الاقتصادية على انخفاض أسعار النفط، وليس على هدر الفائض المالي الكبير أيام الوفرة، حيث لا تخطيط ولا استئمار.

اشتعل الغضب من جديد، على الحكم وأدواته من الوزراء، وأخذ المواطنون



سقط الرهان بهزيمة هيلاري

السعودية في عهد ترامب

خالد شبكشي

سقط الرهان، وبات على الرياض قراءة تصريحات ترامب منذ الأيام الأولى لحملته الانتخابية، وماذا كان يقول عنهم. سخر كثيراً من معادلة النفط مقابل الحماية بتفصيح جوهرها، فقد طالب في ١٨ أغسطس ٢٠١٥ بتدقيق السعودية ثمن الحماية الأميركية، وقال بأن السعودية «دولة ثرية» وعليها أن «تدفع المال» لأمريكا لقاء ما تحصل عليه منها سياسياً وأمنياً. وأضاف قائلاً، في مقابلة مع قناة إن بي سي: «سواء أحببنا ذلك أم لم نحببه، لدينا أشخاص دعموا السعودية.. أنا لا أمانع بذلك، ولكننا نكبدنا الكثير من المصاريف دون أن نحصل على شيء بالمقابل. عليهم أن يدفعوا لنا».

وقال ترامب من أهمية النفط السعودي للإقتصاد الأمريكي، وقال بأن «السبب الرئيسي لدعمنا للسعودية هو حاجتنا للنفط، ولكننا الآن لا نحتاج كثيراً إلى نفطهم، وبحال تغير الحكم بأمريكا، فقد لا نحتاج نفطهم على الإطلاق، ويمكننا ترك الآخرين يتصرفون حوله».

هو لم يطالب بالتخلي عن العلاقة مع السعودية، ولكنه يدعو لوضع شروط جديدة في العلاقة، وبالتالي تغيير الأسس التي قام عليها التحالف الاستراتيجي بين واشنطن والرياض، وربط مصير حكم آل سعود بالدعم الأمريكي. وقال ترامب بأن السعودية «قد تجد نفسها قريباً هدفاً أساسياً لتنظيم داعش، إلى جانب الأوضاع التي تواجهها في اليمن»، مضيفاً: «السعودية ستكون في ورطة كبيرة قريباً، وستحتاج لمساعدتنا.. لولانا لما وجدت، وما كان لها أن تبقى». الفقرة الأخيرة من تصريحه كانت استفزازية لكثير من مناصري النظام السعودي، الذين لم ينقوا هذه الحقيقة، ولكن لم يتقبلوها لطريقة التعبير عنها، فلم يخضعوها للفحص، ولكن نعتوها بـ«الوقحة»، فيما راح يعذد آخرون «فضائح» ترامب، ومغامراته النسائية.

على أية حال، إن «الحقيقة الوقحة» التي كشف عنها ترامب زاد عليها في

في اللحظة التي أعلن فيها فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بسباق الرئاسة الأمريكية على منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون في فجر التاسع من نوفمبر الجاري، بات العالم أمام مشهد سياسي جديد يفرض نفسه على الراهن والمستقبل.

آمال وهواجس، تفاؤل وإحباط، نصر وهزيمة. كل اختار موقفه وموقعه.

حقّق اليمين الشعبوي (populist) منجزاً جديداً صادمًا بفوز ساحق لدونالد ترامب، مستكملاً منجزات شعبية مماثلة في أوروبا، وعلى وجه الخصوص في النمسا وألمانيا والمجر وفي طريقه لاجتياح فرنسا وبريطانيا. خيبة، وصدمة، وهلج انتاب الخاسرين، وتسربت من معسكر هيلاري كلينتون إلى المراهنين عليها في أرجاء العالم، ولاسيما في منطقة الخليج. كان الرهان كبيراً، وكبيراً جداً، لجهة التعويض عن كل الإحباطات التي أصابت السعودية وحلفاءها، بدءاً من الملف النووي الإيراني، ومروراً بالحرب على سورية، ووصولاً إلى التحالف الاستراتيجي بين أمريكا والسعودية. وزد على ذلك، رهان لطالما انتظر الملك سلمان لحظته المناسبة كيما يترجمه في «أمر ملكي»، استناداً على تفاهم مع كلينتون، الفائزة زعماً، أي بتتويج ابنه محمد ملكاً قادمًا.

في كل الصولات والجولات الماضية، كان لسان حال وزير الخارجية عادل الجبير «موعناً ما بعد الانتخابات»، تأسيساً على نتيجة مزعومة محسومة بأن كلينتون هي القادمة إلى البيت الأبيض. كل الحسابات السياسية السعودية كانت مرهونة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، وبالتفصيل على فوز كلينتون على وجه التحديد، كيما تقرع طبول الحرب على سوريا وإيران، وإزالة الانسداد في الحرب على اليمن.

في أي لحظة خياراً مفضلاً بالنسبة اليهم، وقد عبّر عن ذلك بكل صراحة الوليد بن طلال في تغريدته لى هاجم فيها ترامب وطالبه بالانسحاب من السباق الرئاسي لأنه لن يقو. أمّا وقد فاز، فقد أسقط كل خيارات السعودية، وبات عليها التعامل مع رئيس يمثل مزاج الشارع، واهتمامات الناخب في الولايات المتحدة.

بطبيعة الحال، من المبكر جداً الحكم على السياسة الترابمبية في الملفات الخارجية، في ظل مؤشرات على التخفيف من وطأة الحضور الأمريكي الكثيف في المناطق الساخنة، ولا سيما الشرق الأوسط.

فوز ترامب زاد من مخاوف السعودية وخفّض من سقف توقعاتها، وعليه فهي اليوم محكومة بالخوف وليس بالطموح. ولكن ما يضيفي المزيد من التعتيد على الموقف السعودي هو:

× غياب استراتيجية واضحة لدى السعودية. فهي دولة لا تعلم ما تريد، وقد أضعأت بوصلة توجيهاتها السياسية، وتعيش على اللحظة التي أفقدها القدرة على رؤية المستقبل. بكلمات أخرى، أن إدارة الدولة ليست قائمة على تصوّرات عميقة واضحة حول ملفات الراهن والمستقبل. ودليل ذلك، أنها لا تملك حلولاً لمشكلات داخلية اقتصادية وسياسية واجتماعية؛ ولا حلولاً لمشكلات خارجية وعلى رأسها اليمن، التي يمضى عليها أكثر من عام ونصف دون تحقيق أي من الأهداف المعلنة، سوى المزيد من الدماء والدمار. وينسحب ذلك على علاقاتها الإقليمية والدولية، التي تفتقر الى الجدوانية، وإنما قائمة على مصالح قصيرة المدى.

× غياب الخبرة لدى الطاقم المسؤول عن الملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية. ففي السياسة الخارجية هناك ما يشبه الطفولة السياسية، كما يظهر في سلوك المسؤولين عن ملفات اليمن والعراق وسوريا...! يمكن أداء ثامر السهبان في العراق، وعلي العسيري في لبنان، وأحمد القطان في مصر، سوى تمثيلات لوزير الخارجية عادل الجبير، الذي أظهر هزال المؤسسة وعوارها.

في ظل تبدل الخيارات الاستراتيجية الأمريكية، وتخصيص جزء جوهري من الاهتمام في منطقة أوراسيا، لمواجهة المارد الصيني ومن بعده الهندي، فإن السعودية ومنطقة الخليج عموماً تستحظى بأهمية أقل، أي لن تكون بالقدر الذي كانت عليه، وهذه الأهمية تعود الى كون المنطقة معبراً إلزامياً لى أوراسيا والواصل بين القارتان.

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن استقرار منطقة الشرق الأوسط غير ذات أهمية سوى ما يسهل مهمة واشنطن في أوراسيا. هي تريد استقراراً نسبياً في المنطقة بأن يكون مرحلة وسطية بين الفوضى والاستقرار، لأن الفوضى مكلفة هي الأخرى، وإن اضعاف الدول الإقليمية يبقّي حاجتها للدعم الأمريكي.

لا بد من الإشارة الى أن السعودية لم تعد حاجة أميركية مقلقة، ولكن لا تزال حاجة. أكثر من ذلك، فإن السعودية خسرت كثيراً من قوتها، ونفوذها، وإن المشايخ التي تقوم بها بين فترة وأخرى ليس سوى «لفت انتباه»، وفي أحسن الأحوال «تشغيل حضور» بكونها لا تزال قادرة على الفعل الفارق.

في التطبيق، السعودية لم تعد اليوم لاعباً أساسياً في الميدان السوري، بالمقارنة مع تركيا التي بدأت طرح مشروعاً إمبراطورياً، لا ريب أنه يتناقض مع المشروع السعودي، بل يبعث مخاوفه، كما يجرّحه في الإطار العربي، لكون هذا المشروع ينطوي على تعدي على أراضي دولتين عضوين في الجامعة العربية وهما سوريا والعراق.

في مواجهة الضعف الشديد الذي تعاني منه، والانهيئات المتلاحقة في علاقاتها العربية والإسلامية، من المرجح للغاية ذهاب السعودية في العلاقة مع «إسرائيل» الى ما لا نهاية. بعد أن خسرت حلفاء لها في المنطقة وبيات محاطة بدول مصنّعة بالمعاداة.

السعودية تبحث عن تحالف استراتيجي لم يتوفر حتى الآن شروط نجاحه، الأمر الذي يدفع بها للجنوح نحو الاسرائيلي وبناء تحالف استراتيجي يخدمها في المنطقة، كما يخدمها في الولايات المتحدة والغرب، لتبني مواقف مشتركة، تهدف الى تحصين كيانهما إزاء التحديات الإقليمية والدولية.

تصريحات أخرى في ٢ سبتمبر ٢٠١٥ بوصفه السعودية بـ«البقرة الحلوب» التي تدرّزها دولارات بحسب الطلب الأمريكي، مطالباً النظام السعودي بدفع ثلاثة أرباع ثروته مقابل الحماية التي تقدمها القوات الاميركية لآل سعود داخلياً وخارجياً. وربط ترامب أهمية آل سعود بالنفط الذي بحوزتهم، وقال بأنه «متى ما جف صرع هذه البقرة، ولم يعد يعطي الدولارات والذهب، عند ذلك نأمر بذبحها، أو نطلب من غيرنا بذبحها، أو نساعد مجموعة أخرى على ذبحها، وهذه حقيقة يعرفها أصدقاء أمريكا وأعدائها، وعلى رأسهم آل سعود». الأشد في تصريح ترامب خطابه للنظام السعودي: «لا تعتقدوا أن مجموعات الوهابية التي خلقتوها في بلدان العالم، وطلبت منها نشر الظلام، والوحشية، وذبح الإنسان، وتدمير الحياة، ستقف إلى جانبكم وتحميكم، فهذه المجموعات لا مكان لها في كل مكان من الأرض إلا في حضانكم، وتحت ظل حكمكم، لهذا سيأتون إليكم من كل مكان، وسينقلبون عليكم، ويومها يقومون بأكلكم».

في حقيقة الأمر، إن منسوب المكاشفة المرتفع في تصريحات ترامب حول العلاقة مع السعودية، والأسس التي تستند إليها، بقدر ما كان صادماً، فإنه يعكس الأجواء السائدة في الدوائر السياسية الأمريكية. لم يعترض عليه أحد، ولم يناقشه أحد في الداخل والخارج، فكل ما قاله هو ما يجري تداوله في الغرف المغلقة، إنها سرديّة أميركية مكتومة حان وقت تظهيرها، وهي تعكس بأمانة عالية اللحظة التاريخية التي تعيشها الولايات المتحدة بشروطها وتحولاتها. لم تكن زلّة لسان تلك التصريحات اللاهبة التي أطلقها ترامب ضد النظام السعودي، فقد عاد وأكدها بعد عام من صدورهما، وقبل شهر ونصف من بدء الانتخابات الرئاسية. في ٢٧ سبتمبر الماضي عاد ترامب الى إثارة مطلب «الخوّة» من السعودية لقاء الحماية الأميركية، وقال «ندافع عن اليابان، وندافع عن ألمانيا، وندافع عن كوريا الجنوبية، وندافع عن السعودية، ندافع عن عدد من الدول. ولا يدفعون لنا. مقابل ذلك . شيئاً، ولكن ينبغي عليهم أن يدفعوا لنا، لأننا نوفر لهم خدمة هائلة ونخسر ثروات».

ينطلق ترامب في تصريحه من إدراكه للأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الولايات المتحدة، وأن جزءاً من هذه الأزمة عائد الى ما توفره من حماية لعدد من الدول من بينها السعودية. ولذلك، يطالب ترامب من هذه الدول بمساعدة امريكا لمعالجة الدين العام الذي بلغ ٢٠ تريليون دولار. وكرّر حديثه عن السعودية بأن عليها أن تدفع لقاء ما تقدّمه الولايات المتحدة من حماية، وتعامل معها من منطلق تجاري محض، وقال: «عليك أن تكون قادراً على التفاوض، مع اليابان ومع السعودية، هل تتخيلون أننا ندافع عن السعودية؟ بكل الأموال التي لديها، نحن ندافع عنها، وهم لا يدفعون لنا شيئاً».

حين يوضع هذا التصريح جنباً الى جنب مع قانون جاستا، وما ينطوي عليه من تهديد بامتصاص الثروات المالية في المملكة السعودية، سواء كان استثماراً في الأسواق المالية الأميركية أو في الخزنة الأميركية، أو من خلال بيع النفط، فإننا أمام رئيس أميركي سوف يشكل كابوساً لآل سعود.

في التقييم العام، لا يحمل فوز ترامب أية بشارة للسعودية، سوى أنه وعد بمحاربة داعش، وألح الى اصطفا ما معها في الملف اليمني، في مقابل ما يعتبره التهديد الإيراني، والذي يشمل أيضاً الملف النووي الإيراني الذي عارض بعض بنوده.

في المقابل، يقدّم ترامب مقاربة في العلاقات السعودية الأميركية تعد استقرازية، وتحثّها الى مجرد «صفقة تجارية»، وليس كما كان التوصيف التقليدي السائد على مدى عقود، أي «تحالف استراتيجي». وهذا يرفع من منسوب القلق لدى النظام السعودي الذي كان ينتظر «منقذاً» للعلاقة المتصدّعة بين واشنطن والرياض.

وكما يبدو، فإن هذه العلاقة دخلت طوراً جديداً من التدهور، وأن شقّة الخلاف بين الدولتين تتسع بمرور الوقت. قد يكون أصدق مؤشر على رد الفعل السليمي على فوز ترامب، هو سوق الأسهم الذي شهد في التاسع من نوفمبر تراجعاً ملحوظاً في أكثر من دولة خليجية.

لدى حكّام السعودية من مبررات القلق ما يكفي، ليس لأن ترامب لم يكن



رب يوم يكيت منه فلما صرّ في غيره بكيت عليه



وما نيل المطالب بالتمني والأحلام والأموال!

لماذا على السعودية أن تخشى ترامب؟

نهاية الحلم السعودي: ترامب رئيساً!

عبد الحميد قدس

وصول ترامب الى الحكم جعل العالم كله يشعر بالوجل والقلق، وليست السعودية وحدها، بل شمل حتى الولايات المتحدة الأمريكية المعنية الأساس بأمر انتخابه، فلماذا تكون السعودية قضية مختلفة؟

ترامب، يمكن أن يحدث في أمريكا ثورة إصلاحية على المستويات كافة، وينفس القدر هناك احتمال أن يهبط بها الى الحضيض أيضاً. وتلك هي مشكلة المؤسسة الأمريكية معه (المخابرات، والكونغرس، والمؤسسات المالية، والعسكرية، والأكاديمية).

ترامب وإنقاذ الإمبراطورية

ينبغي الإنتفا إلى حقيقة أن واحداً من أعمدة (السياسة الترامبية) هو اعتماد (مبدأ العزلة)، أو العودة إليه، ولو جزئياً. هو لم يقل هذا بالنص، لكن فحوى تصريحاته يعني ذلك. فالمعلوم أن أمريكا كانت تعيش العزلة السياسية كما الجغرافية إلى الحرب العالمية الثانية، وهي اتخذت قرار فك العزلة والمساهمة بدور قيادي على مستوى العالم، بعد تلك الحرب، أو ما قبل نهايتها بقليل، حين تأكد لها أن العالم يعيش فراغاً سياسياً باندحار القوى الاستعمارية التقليدية (فرنسا وبريطانيا)؛ ومع هزيمة ألمانيا، لم يبق إلا القوة السوفياتية الستالينية الصاعدة يومئذ، وكان لا بد من وريث، فوُردت هي القوتين الاستعماريتين التقليديتين.

الآن، ويعد أن تمددت أمريكا عسكرياً، وصارت لديها قواعد

لكل دولة أسبابها الخاصة بها، ولكن المبررات متقاربة. فالقضية ليست فقط أن لدى ترامب سياسات مختلفة عمّن سبقه؛ فهذا أمر طبيعي، وليس لأنه قليل الخبرة في السياسة، فقد وصل من هو بلا خبرة ولا فهم حتى، ونقص جورج بوش الابن. وليس القضية أن الرجل يتصف بقدر لا بأس به من التهور، فما أكثر الرؤساء الذين كانوا متهورين. وأيضاً ليس الأمر يتعلق بحجم التغيير في السياسات الذي يقول ترامب أنه يريد اعتمادها، فكثير من الرؤساء في التاريخ الأمريكي، مارسوا بعض السياسات الراديكالية في قضية أو أكثر، سواء تعلق الأمر بالشؤون الداخلية أو الخارجية.

مشكلة الآخرين (أمريكيين أو غيرهم) أن ترامب جاء من خارج السيستم، من خارج المؤسسة، وهذا يعني أن ضبطه ضمن السيستم الأمريكي، كما يحدث مع كل الرؤساء المنتخبين، أمر في غاية الصعوبة، فإما أن ينضبط بضوابطها، وهو أمر صعب بالنسبة لشخص بلغ السبعين، واعتاد قدراً من الانفلات... أو يرحل بطريقة أو بأخرى. ومعنى أن ترامب جاء من خارج السيستم، أن سياساته وتحركاته يصعب التنبؤ بها، وهذه مشكلة العالم معه، ومع وعوده التي أطلقها

عسكرية في مائة وثلاثين دولة في العالم، كانت تمثل فيما تمثل أداة استحواذ اقتصادي، ليس فقط قادراً على تغطية نفقات التمدد العسكري للإمبراطورية الأمريكية، بل وأيضاً، حقن الاقتصاد الأمريكي بموارد هائلة، وفتح أسواق للمنتجات الأمريكية في كل الدنيا..

الآن، وقد تغيرت المعادلات الاقتصادية العالمية، وفي ظل المنافسة المحتدمة اقتصادياً، شعر القادة الأمريكيون بعبء التمدد العسكري للإمبراطورية، ووجدوا أن كثيراً من الإمبراطوريات في التاريخ، قد انتهت بسبب هذا نوع من التمدد، وهكذا استهلاك للموارد.

منذ عهد أوباما في فترته الرئاسية الثانية، بات واضحاً، أن القيادة الأمريكية قد أدركت بأنها ستخسر في المستقبل المنافسة الاقتصادية، وبالتالي المنافسة على مستوى قيادة العالم، إن استمرت في ذات النهج التي هي عليه اليوم، وقد ظهر الحنين واضحاً لدى كثير من الباحثين والسياسيين الأمريكيين لسياسة العزلة القديمة.

الرأي المؤيد لهذه العزلة يقول بأن الصين والهند واليابان وغيرها من الدول التي قفزت اقتصادياً في أمريكا اللاتينية، لا تتحمل أعباء عسكرية، وبالتالي فإن نموها الاقتصادي يفضي بتأثير أسرع من الاقتصاد الأمريكي نفسه، وعلى مدار سنتين طويلة.

لهذا، كانت الولايات المتحدة أمام خيارين:

الخيار الأول، تخفيض دورها العسكري على المستوى العالمي، والتنازل عن عدد كبير من قواعد العسكرية، وعدم اقحام نفسها في مغامرات عسكرية مكلفة اقتصادياً، خاصة بعد التجربة المرة في العراق وأفغانستان. وهذا الخيار يعني تخفيض الدور الأمريكي القيادي في العالم؛ وظهور عدة أقطاب سياسيين يتشاركون معها في القيادة، وتحويل أمريكا إلى لاعب من بين اللاعبين الكبار على المستوى السياسي والعسكري، مع احتمال بقائها لمدة أطول كأقوى قوة اقتصادية عالمية.

الخيار الثاني، وهو الذي يؤمن به ترامب، وإيضاً أوباما، والنخبة الحاكمة عامة، وهو يقضي بتحميل الحلفاء ثمن الخدمات العسكرية، بما يخفف الأعباء عن واشنطن من جهة، ويمدّد لفترة طويلة دور (الدولة الأمريكية القائدة) في كافة الميادين السياسية والعسكرية والإقتصادية والعلمية.

لهذا، ومنذ عهد أوباما، كان هناك ضغط على الاتحاد الأوروبي، ليزيد من مساهمته في دفع تكاليف حلف الناتو، حيث تدفع أمريكا نحو سبعين بالمائة من النفقات، فيما تلتزم أوروبا بالباقي، في حين أنها المستفيدة الأكبر من المساهمة الأمريكية. وفعلًا قررت أوروبا زيادة مساهمتها في نفقات الناتو، ولكن ترامب يريد أكثر، وبالضغط العلني الصريح أيضاً، وهو يقول علناً بأن اتفاق حلف الناتو لم يلتزم به الحلفاء من جهة المساهمة في نفقاته.

أيضاً، فإن اليابان التي استقرت فيها القواعد الأمريكية منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، بغية عدم نهوضها عسكرياً، وأن لا يكون لها دور سياسي فاعل على الساحة الدولية.. جاء ترامب ليطلبها بأن تدفع من مواردها ثمن الوجود العسكري الأمريكي، أو تشارك فيه، على حساب نهضتها الاقتصادية. وقد اجتمع المسؤولون اليابانيون مع ترامب مؤخراً، وخرجوا بشعور مطمئن، إذ يبدو أن اليابان لا مانع لديها من المساهمة في النفقات العسكرية الدفاعية، لمواجهة تحديات

كوريا الشمالية والصين وحتى روسيا.

ولهذا السبب: أي تخفيض النفقات العسكرية، كرر ترامب في حملته الانتخابية مراراً بأنه لن يحمي السعودية إن لم تدفع (جزية اكبر!) من مداخل النفط، إلى حد المطالبة بمشاركتها أمريكا في مدخولاتها النفطية!

هذا المنهج (الترامبي) غرضه توفير أموال لإعادة بناء أمريكا من الداخل، أو كما قال تجديده وبناء البنية التحتية المتهالكة في أمريكا، وكذلك انعاش الاقتصاد الأمريكي ليقف على أرض صلبة في المنافسة الدولية، خاصة مع الصين.

وتعود إلى السؤال القديم الجديد: مالذي يجعل السعودية - دون بقية دول العالم - الأكثر قلقاً من ترامب؟

الإيرانيون - مثلاً - قلقون منه فيما يتعلق بالاتفاق النووي، والحصار الاقتصادي على يدهم. فهل هذا يخفف من وطأة الخشية السعودية؟

السعودية وحدها بين دول مجلس التعاون تشعر بالخطر من ترامب، في حين أنك قد تجد الحكم في البحرين، أكثر استرخاءً بوصوله، ولكل أسبابه.

فمع أن أمريكا لديها قواعد في كل دول الخليج بلا استثناء، فإنها إما قادرة على دفع ثمن الحماية، أو هي في غنى عنها في الأساس، لأنه ليس لديها خشية من عدو يفتك بها: سلطنة عمان مثلاً.

دولة مثل قطر، لديها القدرة أن تدفع ثمن حمايتها إن أرادت؛ وفي العادة فإن بعض دول الخليج تستفيد اقتصادياً من وجود القواعد، أو تستلم مبالغ مقابل الحضور العسكري الأمريكي: البحرين نموذجاً!

ثم إن دول الخليج - غير السعودية - ليس لديها جوانب خلفية ذات قيمة مثلما هو الحال بالنسبة للرياض.

تختلف السعودية، في مقدار الخشية من وصول ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية، عن كل دول العالم الصديقة أو الحليفة أو المنافسة أو العدو لأمريكا.. فهي الأكثر قلقاً والأكثر هشاشة في مواجهة المخاطر. كيف؟

السعودية والعداء المطلق لترامب

لم تكن هناك دولة كانت لها خصومة سياسية مع ترامب إلى حد الشخصية مثل السعودية.

فالأخيرة كانت ومنذ البداية حاضرة كمدامة في الانتخابات الأمريكية الأخيرة، ولم تشهد حضوراً لدولة أجنبية في الانتخابات تفصيل موضوعاتها ذات الأبعاد المحلية والخارجية مثل السعودية. لا أوروبا مجتمعة، ولا إسرائيل، ولا روسيا، ولا المكسيك، ولا أية دولة أخرى كانت حاضرة كالسعودية.

السعودية ابتداءً، كانت تعمل كجزء من الحملة الانتخابية لهيلاري كلينتون، وحسب محمد بن سلمان، ولي ولي العهد، ووزير الدفاع، فإن بلاده قدمت نحو عشرين بالمائة من نفقات الحملة الانتخابية لكلينتون. هذا القدر من التدخل لم تجرؤ دولة أخرى أن تقوم به، أو تتبجح بالقيام به. وهذا ما دعا الحملة الانتخابية لترامب إلى مواجهة

كلينتون مراراً متدبلاً بالتمويل السعودي.

والسعودية من جهة ثانية، ليس فقط راهنت على كلينتون، وكانت متأكدة من فوزها، بل الأهم أنها - دون غيرها من الدول - لم تُبق حتى شعرة معاوية فيما لو حدث المستحيل وفاز ترامب؛ ولهذا، كانت مواجهة السعودية لترامب علنية في إعلامها، صريحة هجومية، لم تكن تَرَاية عواقب سلبية في ذلك.

وللأسف، فهذا هو دأب الرياض، ليس فقط في هذا الموضوع، وإنما في قضايا ومواضيع أخرى، حيث تأخذ الخصومة إلى حدّها النهائي، ويكون تراجعها صعباً وأحياناً يكون مستحيلاً، ولا أدلنا على ذلك عدوانها على اليمن، ومواقفها في سوريا والعراق ولبنان وغيرها.

ثم أضافت السعودية - بالنسبة لترامب - الملح على الجرح، وكلفت الوليد بن طلال للسخرية بترامب، وتعبيره بأنّها هي التي أقامته مرتين من أزمات اقتصادية أُلْمِت به؛ والسعودية عبر الوليد هي الوحيدة التي طالبت ترامب بالإنسحاب من الانتخابات، لأنه حسب تعبير الوليد، يستحيل عليه الفوز؛ ما دفع بترامب للرد على الوليد بن طلال والقول بأن السعودية تعتقد أن بإمكانها شراء السياسيين الأمريكيين، وأن ذلك لن يحدث إذا ما فاز في الانتخابات.

ومن جهة ثالثة، فإن تصرفات السعودية، وليس فقط أموالها وإعلامها، كانت مادة انتخابية أساسية في حملات المرشحين، خاصة فيما يتعلق بدورها في تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، وفي ضرورة فتح ملف التحقيق وإعادة الصفحات الثمان والعشرين التي تمّ إخفاؤها في عهد بوش الابن. حتى هيلاري اضطرت إلى المطالبة بالكشف عن تلك الأوراق أسوة بترامب نفسه.

وكانت الرياض حاضرة في خطابات ترامب، باعتبارها الممول الأساس للإرهاب الداعشي، وعبر هذا، كانت حملة ترامب توجه الصفحات لكلينتون بأنّها أخفت دور السعودية في هذا الشأن، وأن إدارة أوباما واصلت دعم الرياض عسكرياً، وهي الممولة للإرهاب.

والسعودية فوق هذا كانت حاضرة في المسألة الاقتصادية سواء حين الحديث عن القواعد العسكرية، وضرورة دفع آل سعود ثمن الحماية؛ أو فيما يتعلق باستثناء أمريكا عن النفط السعودي، وهو أمر كرره ترامب بعد الفوز، أو ما يتعلق بإجبار السعودية على دفع ثمن جريمة تفجيرات سبتمبر، لرعايتها للإرهاب. حسب قانون جاستا الذي أقره الكونغرس، وربما الاستيلاء على أموالها واستثماراتها في أمريكا وبالأذات في الخزينة الأمريكية.

وهكذا لا توجد دولة في العالم كان لها حضوراً في الانتخابات الأمريكية مثل السعودية.

ولم توجد دولة في العالم تدخلت في الانتخابات بشكل صارخ مثل السعودية، حتى أن البعض علق بأن الانتخابات الأمريكية كأنّها كانت تجري على الأراضي السعودية، البلد الديكتاتوري الأكبر في المنطقة. ولم توجد دولة في العالم واجهت ترامب وبصفة شخصية في كثير من الأحيان - وبمبررات ضعيفة وبدون سقف للهجوم - كما فعلت السعودية.

وبناءً على هذا كلّهُ، يتوقع أن لا توجد دولة ستدفع ثمن تغيير السياسات الأمريكية في عهد ترامب، وثمن هذه الرعونة، مثل السعودية نفسها.

ومن هنا، حقّ لآل سعود أن يكونوا أكثر قلقاً من غيرهم، حين توجّ ترامب رئيساً منتخباً للولايات المتحدة الأمريكية.

كيف تفكّر السعودية؟

لماذا أعلنت الرياض حرباً شرسة على ترامب حتى قبل وصوله إلى السلطة؟ فهو في كل الأحوال محسوب على الجمهوريين المحبيين في معظم الأحوال للعائلة المالكة. والرياض في الغالب لا تميل إلى الديمقراطيين، كونهم أقلّ تطابقاً معها في الرؤى، وأنهم عادة ما يزعمون آل سعود، بمطالبات اصلاحيّة اجتماعية خجولة.

الرياض لا تخفي غضبها من أوباما. ففي عهده، انحدر نفوذ آل سعود في المنطقة بشكل غير مسبوق.

وفي عهده وصلت العلاقات بين البلدين إلى مرحلة النقد المباشر من كلا الطرفين لبعضهما البعض.

وفي عهده أيضاً، خسرت الرياض الكثير من مكانتها وأحدثت الأخطار بها، وانتصر خصومها.

كل هذه المآزق لا يرى آل سعود أنهم السبب الأساس فيها، بل يعتقدون ويروجون بلا خجل، أن أمريكا هي التي تكبتهم، فهي التي سلّمت العراق لإيران برزعمهم، وهي التي رفضت التدخل عسكرياً للإطاحة ببشار الأسد ونظامه؛ وهي التي وقعت الاتفاق النووي مع إيران وأعطت الأخيرة المكانة وفكّت الحصار عنها على حسابها بنظرهم؛ وأمريكا هي التي تخلت عن حلفائها وليس فقط عن مصالحهم، كما هو الحال مع بن علي تونس، ومبارك مصر. وفوق هذا، فأمریکا، من وجهة نظر آل سعود، هي التي انتقدتهم علناً، ونسبت الإرهاب الداعشي اليهم، وإلى أيديولوجيتهم الوهابية.

ومع هذا كله، فإن آل سعود، رأوا أن المشكلة تنحصر في شخص أوباما، وليس في سياسة أمريكا، وتبدّل استراتيجياتها، ولا في رؤية الرياض لنفسها ولدورها، ولا في سلوكها السياسي الإرهابي تارة والعدواني تارة أخرى.

وعلى هذا الأساس كان الأمراء ينتظرون بفاغور الصبر نهاية عهد أوباما، فلديهم مشاريع سياسية كبرى، تمّ طمسها وعدم الاستجابة اليها، وأملوا حين تأتي هيلاري كلينتون، وهي ديمقراطية أيضاً، فسيتمّ إحياء الدور الأمريكي العسكري في الشرق الأوسط، وقد يصل الأمر حدّ التدخل في سوريا ومواجهة روسيا. كما أملوا: تمديد المظلة السياسية والحمائية لهم، كي يستمروا في حربه في اليمن؛ وأيضاً أملوا أن الغرب لن يطلب بعد التجربة المرّة للربيع العربي، أن يغيّروا من سياستهم ويعتدوا إصلاحاً سياسياً وحقوقياً من نوع ما.

الآمال السعودية على عهد كلينتون كانت كبيرة. فالرياض تبحث عن رئيس يرد الصاع صاعين لإيران، ويعيدها محاصرة تحت ضغط عسكري لم ينفذه أوباما كما كانت الرياض وحتى إسرائيل تؤمّلان. والرياض حملت باستعادة نفوذها فوق موجّ أمريكي تراجع بشكل صاروخي، منذ عقد على الأقل؛ وانحدر معه دور السعودية نفسها. والأكثر أن آل سعود كانوا يأملون بملفّة قانون جاستا مع كلينتون دون أن تحدث مضاعفات سياسية.

اذن، كليبتون كانت الحلم لآل سعود. الحلم الذي هو قاب قوسين أو أدنى من التحقق، لولا إزعاج هذا (الدخيل على السياسة) ترامب! وكليبتون، ومنذ عهد زوجها كانت لصيقة بدول الخليج، وهي صديقة، وقابلة للفساد والإفساد أيضاً. والأموال السعودية سيكون لها مكان في سياساتها، حتى مع حضور قوي لمؤسسة الحكم الأمريكي. إذن لا بد من الإخراط في دعمها، ومواجهة خصمها ترامب، الذي هو في الأساس يبدو وكأنه ضد السعودية؛ مع أنه وإلى هذا الوقت لديه عدة شركات تعمل هناك في مجال الغندقة والاستشارات الغندقية. وصول ترامب إلى الرئاسة يعني نهاية الحلم السعودي. والأهم هو يعني ان التحالف التاريخي والإستراتيجي بين امريكا والسعودية، سيهبط بشكل حادٍ بأكثر مما كان عليه الوضع منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١.

والمشكلة الأكبر هنا، هو أن آل سعود لم يلتفتوا إلى أمر أساس، يجعلهم يعيدون النظر في تبريرات أخطائهم، فيعودوا إلى أنفسهم ويراجعوا سياساتهم بشكل عام، لتأسيس وضع قوي يضمن استمرار حكمهم، ألا وهو: أن مكانة المملكة السعودية في الإستراتيجية الأمريكية انخفضت بشكل حادٍ. والأسباب عديدة، من بينها: التحول في الاستراتيجية الأمريكية نفسها، واهتمامها بالمنافسة في منطقة جنوب شرق آسيا، وعدم قبول الاستمرار في استهلاك قواها في محيط الشرق الأوسط، بصراعاته التي لا تنتهي. - ضعف المملكة الإقتصادي، بعد نزف طويل، وانخفاض اسعار النفط، وبعد اكتشاف بئران النفط (النفط الحجري)، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد للنفط إلى مصدر له.

- انحصار النفوذ السياسي السعودي، وإدراك امريكا بأن الرياض لا تستطيع ان تقيم نفوذاً منفصلاً قابلاً للحياة بدون ان يكون متوازياً مع نفوذها هي ومعتمداً عليه. فضلاً عن أن الرياض أبدت عدم قدرة على التكيف مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، بعكس بلدان أخرى في المنطقة، كالإمارات والأردن وقطر.

- انغماس الرياض في العنف الداعشي وتبنيها أيديولوجية وهابية مؤلفة للعنف ومهددة لمصالح الغرب. وهذا الانغماس كان مطلوباً في البداية، ولكن الرياض رفضت التخلي عنه، والذهاب به بعيداً كما فعل بندر بن سلطان، واستمرت عليه حتى الآن. أي انها لم تتقيد بمتطلبات استخدام داعش والقاعدة كما تفعل امريكا نفسها، ما أدى إلى الإضرار بنشر العنف عالمياً وبين دول حليفة في افريقيا وفي اندونيسيا وبنغلاديش وماليزيا وغيرها، ما أدى أيضاً إلى فقدان الرياض مكانتها كدولة قائدة للعالم الاسلامي فضلاً عن أنها لم تعد قائدة للعالم العربي. - عدم قدرة الرياض على إصلاح ذاتها، رغم الإلحاح الأمريكي فيما بعد أحداث سبتمبر. فقد كشفت آل سعود بأنهم لا يستطيعون - حتى لو أرادوا - ان يسيطروا على العنف الداعشي القاعدي، ولا أن يتنازلوا عن الأيديولوجية الوهابية، ولا التوقف عن نشر هذه الأيديولوجية خارج البلاد. وأيضاً، فإن الأمراء يرفضون إجراء اصلاحات اجتماعية وسياسية قابلة لتعديل حياة نظام حكمهم.

لهذه الأسباب وغيرها، لم تعد السعودية تحتل نفس الأهمية القديمة التي كانت تحوزها في الإستراتيجية الأمريكية. بل تحولت في بعض الأحيان إلى عبء سياسي، أكثر من كونها بلداً يخدم اقتصادياً

وسياسياً امريكا والدول الغربية عامة.

عدم التفات ال سعود إلى هذا الانحدار في قيمتهم الاستراتيجية من حيث قيمتهم الوظيفية، هو السبب الرئيس في التحول الأمريكي تجاههم، منذ أواخر عهد بوش الابن، ومروراً بعهد أوباما، وسيستمر بصورة مضطربة في عهد ترامب.

وبناء على هذا كيف نرى السعودية في المستقبل.. في السنوات القادمة؛ وأين ستتغير سياساتها في عهد الرئيس ترامب؟

الموضوع السوري

ترامب أقرب إلى سياسة أوباما، بعدم التدخل عسكرياً، خاصة في الموضوع السوري. بل أكثر من هذا، فإنه لو قدر له التدخل في الشأن السوري، فسيتم التدخل ضد الطرف الذي تدعمه السعودية وتركيا. أي ضد جبهة النصرة وغيرها. وعليه، لا تستطيع الرياض أن تؤمل موقفاً أمريكياً أفضل من موقف أوباما، بل هي تتوخى الحذر من ان موقف ترامب سيكون الأقرب إلى الموقف الروسي. وفي الأصل لا يوجد الشيء الكثير لتكسبه السعودية من سوريا، بعد ان حققت بغيتها الأساس بتدمير البلد. فاللاعبون في الساحة السورية كثر، والسعودية مجرد لاعب من عشرة لاعبين، وحصتها في حال الفوز ستكون قليلة، فكيف بها وقد خسرت الحرب فيها بنحو شبه كامل؟

الصراع مع إيران

في الموضوع الإيراني، هناك أمل سعودي، وخشية إيرانية، من أن يقوم ترامب بتعطيل مفاعيل الاتفاق النووي الإيراني. هذا الأمل مبني أيضاً على حسابات ان الكونغرس واللوبي الصهيوني يدفعان باتجاه ذلك، وإلى المزيد من العداء لإيران، وإبقائها محاصرة ولو أمريكياً فقط. وقد أعلن الكونغرس تمديد الحصار لإيران لعشر سنوات قادمة. لا شك ان هذا يرضي السعودية ويمنحها بعض العزاء، وهو ما تمنناه إسرائيل؛ لأنه في اضعف الأحوال، يضعف إيران ويوقف زخم تمدد نفوذها على حساب النفوذ السعودي.

وبالرغم من حقيقة ان الاتحاد الاوروبي قد حذر ترامب علناً من المساس بالاتفاق النووي، باعتباره اتفاقاً دولياً وليس اتفاقاً يخص امريكا وحدها، إلا أن أحداً لا يمكن له القطع بما سيخذه ترامب من مواقف. ولكن الشيء شبه المؤكد، كما ظهر من خطابات المسؤولين الإيرانيين، فإنهم مستعدون للرد على خرق امريكا للاتفاق، إلى حد يحتمل معه العودة إلى الصفر، وربما العمل هذه المرة بصدق وجد لإنتاج سلاح نووي، مهما كانت التحديات.

والأرجح، ان عهد ترامب لن يكون مريحاً في العلاقات الأمريكية الإيرانية، ولن تحصل الأمور إلى اصطدام مسلح، ولا إلى إلغاء الاتفاق النووي. ولكن قد نشهد تنصلاً أمريكياً فيما يمكن لواشنطن ان تتنصل بشأنه، كموضوع حصارها وحدها لإيران، وهذا سيتم مقابلته برد إيراني من نوع ما. وقد يكون من حسن حظ إيران، وربما كان يتخطى

نظن ان الرياض ستغامر باستعداد امريكا الى هذا الحد، خاصة وانه لا يوجد لها بدائل في علاقاتها الدولية، بسبب ارتماها الكلي في حضن امريكا والغرب لعقود طويلة.

تحول الحلفاء

تعتقد الرياض أن بإمكانها مجابهة ترامب حتى قبل ان يستلم زمام الحكم في يناير القادم.

الجنون السعودي يمكن اكتشافه بسهولة من خلال الإعلام السعودي، وقنواته الفضائية، حيث الحرب معلنة على ترامب، والتغطية اليومية الواسعة لكل ما هو ضده، وكأن الرياض تتعامل مع جيبوتي او الصومال، وليس مع أقوى دولة في العالم.

يظن بعض المسؤولين السعوديين ان هناك امكانية لرحيل ترامب إما قبل ان يصل لمقره في البيت الأبيض، او بعد ان يصل بفترة وجيزة. ولذا بدل أن يستثمروا في التصالح معه، مضوا الى آخر الشوط في العداء، حتى بعد انتهاء معركة الرئاسة والانتخابات.

وتعول السعودية على دول الخليج ان تقف معها، وتتخذ ذات الموقف، وبدأت تتحدث كممثلة عن دول الخليج. وكذلك هي تأمل ان تقف معها مصر والسلكتان في الأردن والمغرب. وهذا من الجنون السياسي وليس فقط من الأوهام والأحلام.

لن تقف أية دولة خليجية مع السعودية، لأنها ليست متضررة من وصول ترامب الى الرئاسة. حتى البحرين - ذيل السعودية - لا يخفي المسؤولون فيها فرحهم بوصول ترامب، فعلى الأقل تخلصوا من رئيس ديمقراطي، أرعجهم بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وضغط عليهم هنا وهناك، ورفض ان يقابل ملكهم منذ فبراير ٢٠١١.

كذلك مصر، ولذات السبب، شعرت بارتياح من وصول ترامب، ليخف الضغط عليها من قبل الديمقراطيين، في ذات ملفات حقوق الإنسان والسياسة المحلية. وهذا ما يفسر أن السيسي كان أول حاكم عربي هنأ ترامب بنجاحه في الانتخابات.

ومصر التي تعاني اليوم اقتصادياً بسبب توقف الدعم النفطي السعودي، وكذلك عدم تنفيذ وعود الدعم المالي، فاضطرت الى رفع اسعار الوقود، وتعويم الدولار في مجازفة كبيرة مع الشارع، هي اليوم ليست في وارد الوقوف مع الرياض مقابل امريكا.

السعودية ان واجهت ترامب، فستواجهه وحيدة، فلا يوجد لديها اصقاء ذوي وزن لم تستدعهم، ولا لديها ما يطمع فيه الآخرون، ولا سلاحها الديني الداعشي له فائدة اليوم في التهديد، فضلاً عن ان هذا السلاح بات محقراً للابتعاد عنها.

قد نشهد تحولاً معاكساً تماماً.

ان تتقوى الروابط بين مصر وايران، مثلما عادت العلاقات بين المغرب وايران، وهي علاقات تم قطعها لاربع سنوات، تماشياً مع الرغبة الخليجية، ولم تكن لها مبررات حقيقية.

نجم السعودية أقل، وسياقل أكثر.

انه عهد الانحدار السعودي المتسارع الذي قد يودي بدولة آل سعود الى حتفها.

منها، ان لا تكرر تجربتها مع جيمي كارتر وريغان، حين رفضت حل ازمة الرهائن مع كارتر، وانتظرت سقوطه، فكان الوضع مع ريغان سيئاً. هذه المرة، استيقنت نتائج الانتخابات بعقد الاتفاق النووي.

وفي كل الأحوال لا يوجد شيء كثير، يمكن للرياض ان تستثمره في حال ساءت العلاقات الأمريكية - الايرانية أكثر، ولا يوجد ما يعوض مصيبتها هي مع ترامب!

حرب اليمن

في موضوع حرب اليمن، فإن من رأي ترامب إيقاف الحرب، وإذا التزم بوعوده او بتصريحاته الانتخابية، فإن السعودية لن تطمع باستمرار المظلة الأمريكية للدعوان. ولن تطمع بأن تشارك امريكا في الحرب مباشرة، كما فعل أوباما، وإن تنصل من جرائم السعودية نفسها. وعموماً فإن حرب اليمن خاسرة بالنسبة للسعودية. العالم يدرك ان السعودية هزمت في الحرب، ولكن الرياض تصر على استمرارها بلا أي أفق لها في النجاح. كل آمالها، ان شيئاً ما قد يتغير لصالحها في حال فازت هيلاري كلينتون، وها هي قد فشلت، وعلى الرياض أن تحتمل - مجرد احتمال - أن تقاتل وحيدة في اليمن، وليس معها سوى بريطانيا، المنتفع الأكبر والحريص على استمرار بيع السلاح والقنابل العنقودية للحليف السعودي.

حرب اليمن انتهت، دورتما اعتراف سعودي بالهزيمة.

وترامب قد لا يعطي السعودية - اذا ما تعتنت - الوقت الكافي للخروج منها بحل سياسي يحفظ بعض ماء وجهها.

قانون جاستا

يتوقع أن يكون عهد ترامب وبالأعلى على ال سعود، خاصة في مسألة قانون جاستا، الذي تم فصله على مقاس السعودية. ويرجع ان كثرة الدعاوى على الرياض، وان يتم السطو على بعض أو كل الإستثمارات الخارجية. والأكثر من ذلك، يتوقع ان تحمّل الرياض مسؤولية دعم ورعاية الإرهاب.

ربما لو كانت كلينتون قد نجحت في الانتخابات، ان يتم إيجاد حل، من خلال تدوير الزوايا، واستثمار نصوص قانونية في جاستا وضعت خصيصاً لتوسعة دائرة المناورة والإجتياز الأمريكي من خلال اجراء مقاضات مع السعودية، لا تدين الأخيرة بمسؤولية الإرهاب، مع أخذ بعض التعويضات المالية والتنازلات السياسية. هذا ما كان يؤمله آل سعود.

الآن في عهد ترامب، فصوص التهديد، والقيام بفعل، قد يسبق التحذير والنقاش حتى. ستدفع الرياض التعويض، قليلاً كان أم كثيراً، ودفع التعويض بحد ذاته يمثل ادانة للسعودية بتمويل الإرهاب، واعتراف منها بذلك، اللهم إلا اذا واجهت ورفضت الأمر، وأخذ مالها رغمًا عنها. وهذا لن يتم إلا في حالة المصادمة مع الحليف الأمريكي، وتحول هذا الحليف الذي كان يحميها بالأسس، الى عدو بالمطلق. ولا

التخلي أم ضريبة الحماية؟

ترامب والسعودية

يحي مفتي

يشعر حكام السعودية اليوم كأنهم باتوا في ضيافة رجل غريب، مجبرون على الإقامة عنده، ويتملكهم الخوف من تصرفاته الغريبة، ولا يد من تسجيل رياضة الجأش، والقدرة على الصمت، اللتين تمارسهما الرياض تجاه سيد البيت الأبيض الجديد، وسط حالة من الإرتباك في صفوف الاعلاميين السعوديين، الذين تعودوا على الثثرة على موضوع خارجي، منصفين أنفسهم وعائفاً ونقاداً ومعلمين لكل شعوب الارض، والآن يجلسون على مقاعد الدرس كالتلاميذ المهذبن، بانتظار تعليمات المعلم.

الشرعية السعودية الكاملة.

لم يدرك النظام السعودي خطورة التطورات في الموقف الاميركي خصوصاً، والغربي عموماً، الا في مرحلة متأخرة، وبعد ان بلغت الرؤية الغربية مرحلة التنفيذ، وتمثلت بأربع خطوات لاقئة:

- ١- استراتيجية اوباما وقضية الاسلام المعتدل.
- ٢- قانون جاسا لمحاسبة داعمي وموالي الارهاب.
- ٣- تفويض تركيزا برعاية أنظمة سياسية في مرحلة الربيع العربي.
- ٤- توقيع الاتفاق النووي مع ايران.

الشرق الاوسط المعتدل!

الرئيس الاميركي باراك اوباما يوصف بأنه مثقف وصاحب رؤية فكرية، وهو بالتالي يختلف عن سلفه الجمهوري جورج بوش الابن، الذي استطاعت السعودية ان تدم معه الخيوط من جديد، وترتقب مقابيل تقجيرات برج التجارة العالمي، على يد انتحاريين بينهم خمسة عشر سعودي. وقد جاء اوباما تحت شعار تصفية النتائج الكارثية لاستراتيجية سلفه بوش الابن، وحروبه المدمرة، ونتائجها السلبية على الاقتصاد والهيبة العسكرية الاميركية، وهو يعلم ان النظام السعودي لا يمكنه ان يقود عملية تغيير بحسب المنظور الاميركي، اذ انه نظام لا يمكن اعتباره قذوة في اي مقياس ديمقراطي او تحديني، بل لعله الاوجب بالتغيير. واتساق اوباما وراء الخيار التركي، ليكون نظام رجب طيب اردوغان اداة التغيير المطلوبة.

وبدأت الآلة الاعلامية الاميركية تروج لنظرية الاسلام المعتدل الذي تمثله تركيا، المتصالحة مع العثمانية الغربية، والمتخرطة في الحلف الاطلسي والايديولوجيا الغربية. وعلى الصعيد العربي ارتأى صناع القرار في الادارة الاميركية اهمية الاستناد الى الازهر الشريف باعتباره رمزا للاسلام المعتدل. والحديث عن الاعتدال يستوجب تظهير الصورة المقابلة، اي الاسلام المتطرف، او الارهاب الاسلامي، بحسب ما رسخ في العقليّة الغربية والاميركية تحديداً. وغني عن القول ان هذا الارهاب او التشد الاسلامي بيد في الوهابية نموذج الاوضح. اذ لم تغب احداث الصادي عشر من ستمبر عن الذاكرة الاميركية، بل لعلها لا تزال في صلب التفكير السياسي ومشاعر الرأي العام في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم مما في التسمية من تعميم سلبي، تحاول بعض الدوائر استغلاله للثقل من الاسلام كعقيدة والمسلمين كجماعات وأمة، او كترس ظاهرة الاسلاموفوبيا لاهداف سياسية مباشرة لبعض القوى العنصرية،

لماذا وجدت السعودية نفسها في هذا المأزق، تواجه المجهول، وهي التي تبحث عن اي كلمة او موقف يعزينا ويطمئنها، في ظل مرحلة التحول الصاعدة والمشكلات المتفاقمة؟

لا شك ان المستشارين المتحلقين حول الامراء النافذين في النظام السعودي، يعرفون عمق الازمة بينهم وبين واشنطن، بعيدا عن المزايدات الاعلامية، ومحاولات التميؤ او التوسية الدبلوماسية. فالمسألة اعمق من سياسة هذا الرئيس او ذلك، واكثر خطورة من الخلاف السياسي في الملفات المطروحة: الازمة تتعلق بالدور الوظيفي للنظام السعودي، الذي استهلك تماما، ويات بحاجة الى تطوير جوهري في أدواته وطبيعته، اذا ما اراد ان يحافظ على مكانته في الاستراتيجية الامبريالية، برجها الاميركي وفروعها البريطاني والفرنسي والاسرائيلي.

انها ملكة انتهى زمانها، وهي بدل ان تتكيف مع التطورات، تسعى للعودة بالعالم الى الوراء، من خلال ايديولوجيا وهابية جامدة، تصمد على البقاء في العصور الغابرة.. لذا لن يكون مفاجئا ان وضعت خارج الاستعمال، او أعيد تدويرها.

وهذه الازمة لم تبدأ مع انتخاب ترامب، بل لعلها بلغت ذروة جديدة الآن، واتخذت شكلا قاعما على وقع اللغة الفجة والموقف المباشر الذي يعبر به الرئيس الاميركي الجديد دونالد ترامب عن افكاره وسياساته.

وبالعودة قليلا الى الوراء، الى بداية عهد الرئيس الاميركي الحالي باراك اوباما، الذي وصل الى السلطة قبل ثماني سنوات، وفي اولى خطواته باتجاه المنطقة، تعدت تهميش السعودية، وتبني سياسة التغيير النشط في دول الشرق الاوسط، انطلاقا من فرضيته عن الاسلام المعتدل.. واختار لهذه الغاية القاهرة واسطنبول لاقاء خطابين موجّهين للعالم الاسلامي، وبالتحديد لشعوب المنطقة، دعا فيهما الى التغيير، واقامة الأنظمة الديمقراطية التي يمكن للولايات المتحدة التعاون معها، باعتبارها سيدة العالم بلا منازع والقلب الوحيد فيه. واهمل اوباما حينها السعودية، ولم يأخذ امكاناتها ومكانتها بعين الاعتبار.. بل تجاوز ما تنتمسك به دولة الامراء من حديث عن العلاقات التاريخية، وهي لغة خشبية لم تعد تعني شيئا في مرحلة التحولات الكبرى.

يوحما رأى البعض ان هذه السياسة التي تبناها البيت الأبيض قبل ثماني سنوات بنيت - من جهة - على اساس ايديولوجي، ومن جهة ثانية، بُنيت على تراكم سياسات وردود فعل، تمتد الى مرحلة هجمات الحادي عشر من سبتمبر، التي فجرت العلاقة التاريخية التي يلوكلها آل سعود، وكادت ان تنقل البليدين الى مرحلة العداء المطلق، ووضع السعودية هدفا للعدوان الاميركي المباشر، قبل ان يستبدلها جورج بوش الابن بالحرب على افغانسان والعراق، وبالمال والتغطية

السعودية.

والآنكى من ذلك، ان تركيا الاسلامية اصبحت مرة أخرى على الضفة الغربية للبحر الاحمر مشرفة على الحجاز من جديد.

لقد كان استهداف النظام المصري الدفعة الاولى من الجائزة التي تقدمها الولايات المتحدة لرجب طيب اردوغان، فمصر هي الاقرب تاريخيا الى تركيا، واليهما هرب قادة ومتفقو الخلافة العثمانية بعد ان قامت الدولة العلمانية الاتاتوركية، التي جرمت الاسلام السياسي، ومضت في التغريب الى حدوده القصوى في مراحلها الاولى، الى حد التفكير للاسلام نفسه، ومنع شعائره.

مصر شكلت الملاذ الامن لكل دعاة استعادة الخلافة. وهي القاعدة التي اتبنت عليها فكر الاخوان المسلمين اساسا، رغم انه اتخذ ابعادا جديدة تبعا لمعطيات تطور الفكر الاسلامي، بحسب ما يعتقد مفكرون سعوديون، ومن بينهم الدكتور عبد الله بن هامل الشمرى.



آل سعود: من أيام صعبة الى أيام عصيبة

ومنذ ذلك الحين، توقفت الروابط بين جناحي الاسلام السياسي السني من اهل السنة والجماعة، في مصر وتركيا. ومن هنا يمكن فهم الحنين الكبير لقادة الاخوان المسلمين، بل انحيازهم السافر الى قيادة اردوغان والتجربة التركية. ولم يكن من الصدفة ان يتحلق قادة النظام المصري، في فترة حكم الاخوان القصيرة، بمن فيهم الرئيس محمد مرسي، مع قيادات اخوانية اخرى ومشايخهم حول اردوغان، والمانداة به خليفة للمسلمين، كم يمكن ايضا على هذه الخلفية ان نفهم الاحساس بالمرارة، التي تتعدى الابعاد السياسية والمصالح الوطنية، التي يشعر بها الرئيس التركي لخسارته مصر في مرحلة لاحقة.

ثورة البحرين

وعلى بعد ايام من سقوط النظام المصري، ومحاولة السعودية الحفاظ على حياته، اندلعت ثورة شعبية حقيقية في البحرين، وخرجت الاكثية الشعبية لتطالب بتعديلات دستورية اصلاحية لنظام المملكة العائلية، تقربها من النموذج الديمقراطي، وترسي حكم الاكثية الشعبية. ولا يخفى ان انتفاضة شعب البحرين حظيت ايضا بحطف اميركيين في مراحلها الاولى، تمثل في التصريحات الاميركية المتتالية للحوار بين الملك والمعارضة، وصولا الى توجيه الدعوة الى ذلك على لسان الرئيس الاميركي باراك اوباما من على منبر الامم المتحدة، مسميا بالاسم جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، كشريك للملك في الحوار والسلطة. كل ذلك جرى دون اي اعتبار للسعودية ودورها الاقليمي، وخصوصا فيما يتعلق بدولة خليجية، تعتبرها السعودية امتدادا لسلطانها ونفوذها.

الاتفاق النووي مع ايران

السعودية جعلت مواجهتها مع ايران جزءا اساسيا من سياستها الخارجية،

الاروبية والاميركية، فإنه بات واضحا في السنوات الاخيرة، ان الاكثية الساحقة من كتاب وسياسي الغرب، يميزون بين الاسلام وعموم المسلمين من جهة، وهذا الفكر المتشدد من جهة أخرى، وقد نُشرت مئات المقالات والدراسات التي تعرف الارهاب باعتباره منتجا سعوديا وهابيا.. بل ان الخط الاول الذي تتبعه الاجهزة الامنية عند حصول اي هجوم اراهبي، هو تتبع صلة المتنفذين بالفكر الوهابي وبالذولة السعودية.

وليس هناك اجماع على شيء في الولايات المتحدة، مثل الاجماع على الدور السعودي في تغريخ وتمويل الارهاب العالمي. ولعل قانون جاستا الاخير، والاجماع الذي حصل عليه في الكونغرس الاميركي، خير دليل على القناعة العامة الاميركية والغربية بعلاقة النظام السعودي وفكره الوهابي بالارهاب.

جاستا وتظهير الخلاف

واذا كانت الاستراتيجية الاميركية التي تبناها الرئيس اوباما قامت على اساس تجاهل السعودية وتهميشها، فإن قانون «العدالة ضد رعاة الارهاب» نقلها الى وضعية الاستهداف المباشر.

ففي ٢٨ سبتمبر ٢٠١٦، أقر الكونغرس الاميركي القانون، وبطريقة دراماتيكية ذات دلالة عميقة، من وجهين:

١ - فالمشروعون الاميركيون اصرروا على تمرير القانون، واسقطوا الفيتو الرئاسي الذي سبق ان اتخذه الرئيس اوباما ضده، وهي من الحالات النادرة التي تحدث في النظام الديمقراطي الاميركي، والتي تؤثر الى قضية تهم الرأي العام الاميركي بشكل قاطع.

٢ - ومن جهة أخرى جرى اقرار القانون بما يشبه الاجماع في مجلس الشيوخ حيث نال تأييد ٩٧ صوتا مقابل صوت واحد فقط، ثم صوت مجلس النواب أيضا على رفض الفيتو بأغلبية ٣٤٨ صوتا مقابل ٧٦. واصطف المشرعون الديمقراطيون الى جانب نظرائهم الجمهوريين ضد فيتو الرئيس الديمقراطي، بما يتجاوز كل الخلافات او الصراعات الحزبية التقليدية.

ان هاتين الملاحظتين اذا ما اضفقتا الى مضامين القانون، الذي لا يشك اي محلل سياسيس، او مراقب داخل السعودية وخارجها، انه يستهدف العائلة المالكة السعودية ونظامها المتشدد، والمولد للارهاب، فإن النتيجة تعني ان وضع السعودية في وضعية المتهم الذي يجب ان يحاسب، ليس مجرد ابتزاز سياسي او مالي، رغم ان الابتزاز امر حاصل بالفعل، ولا هو موقف سياسي او رئيس دون غيره، ولا هو وليد مرحلة او ظرف سياسي عابر، كما هو الحال في الكثير من المواقف الاميركية!

الا ان الوضعية السعودية الجديدة في نظر صانع القرار الاميركي، مسنودة بالرأي العام والمزاج الشعبي، هي وضعية ادنى مما يأمل به ارباب النظام، ولا تتواءم مطلقا مع الحديث عن الصداقة والعلاقات التاريخية، ناهيك عما يردده البعض عن التحالف بين الدولتين.

الربيع المرعب

لم تلتفت السعودية كثيرا الى احداث الربيع العربي في بداياتها، وتعاملت مع الحدث التونسي كأنه حدث عابر فاستقبلت الرئيس الهارب زين العابدين بن علي، دون ان تحسب حسابا للمضاعفات التالية. الا انها سرعان ما استأققت على النار تثب في مصر، على حدودها الغربية، فحاولت جهودها اخمد الثورة على حليفها حسني مبارك، الا ان محاولاتها ذهبت ادراج الرياح، وسقط نظام كامب ديفيد.

لكن ما أذهل النظام السعودي هو ان تقف الولايات المتحدة في صف الداعمين لاسقاط احد حلفائها، وقد اسقط بيد آل سعود وهم يرون ان تغيير النظام المصري جاء لحساب الاخوان المسلمين، الذين لا يخفون العداء معهم، والقلق من نفوذهم الى حد تكفيرهم على يد الكثيرين من علماء الوهابية

المستجد. لكن الرياض لا تريد من أمريكا تحرك قبل أن تمنحها النفوذ الذي تريده، وهو أمر لا تستطيع واشنطن تأمينه لها حتى لو أرادت. ومن جهة ثانية أصاب السعودية العطب، فلم تعد قادرة على تكثيف نفسها مع متطلبات دورها الوظيفي الخادم للسياسة الأمريكية، لأسباب بنوية في النظام نفسه. وفي كلتا الحالتين فإن النظام السعودي أصبح نسخة قديمة يجب تغييرها، ولم يعد يتناسب مع المعطيات السياسية الأميركية الجديدة. وإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض قيمة السعودية المالية والنفطية، ندر أن المأزق السعودي جوهري وأساسي وليس مجرد صراعات سياسية أو خلافات مرحلية. ومن هنا فإن الحديث عن مرحلة ترامب، أو السياسة التي بدأ الرئيس العديد يرسم معالمها تجاه هذه الدولة السعودية العجوز، ليس إلا مرحلة تستند تماما إلى ما قبلها، ولا يصح حصرها بمزاج دونالد ترامب، والصورة النمطية السلبية التي يحاول الإعلام إظهارها بها.

فشل المراهنة على كليتون

بقدر ما استفادت السعودية من التطورات اللاحقة في إزمات المنطقة، لتخفيف الضغط الأمريكي عليها، ولإعادة تلميع صورتها الكالحة والمهترنة بالمنظور الأمريكي، فإنها أخفأت في المراهنة على فوز المرشحة الديمقراطية هيلاري كليتون.

إن النظام السعودي استطاع إعادة ربط الخيوط مع بعض اصحاب المصالح والولويات الأمريكية، مقدما نفسه بصورة اللاعب المشاغب، القادر على تحمل عواقب المغامرات والقيام بالهجمات القذرة، دونما خوف لا من رأي عام محلي ولا من الضغط الدولي عبر المنظمات السقوقية والرأي العام الغربي. وساعد دولة الامراء في ذلك تراجع الدور الأمريكي في المنطقة امام محور المقاومة، وعدم استقرار ووضوح العلاقة الأمريكية الإيرانية بعد توقيع الاتفاق النووي، والذي تمكن اللوبي الصهيوني من عرقلة تنفيذ بعض بنوده، ومنع الإدارة الأمريكية من الاستفادة من مفاعيله داخليا، وهو ما جر تشددا إيرانيا مقابلا، تدعكس في الميدان صمود النظام السوري، وتقدما في قوة المركز في العراق لمواجهة الارهاب الداعشي، والتمرد السياسي الكردي.

لذا فقد راهنت السعودية بكل ثقلها على المرشحة الديمقراطية، بكل ما تمثله من استمرارية لعهد اوباما، والعلاقات الخاصة التي تجمعها بالشركات المستثمرة في الاقتصاد السعودي، وببساطة فقد راهن النظام السعودي على قدرته في استمرار ابتزاز واشنطن، عبر المجموعات الإرهابية التي باتت جزءا رئيسيا من أدوات واشنطن، في لعبتها السياسية في المنطقة. وغني عن الشرح أن كليتون بالذات من اكبر المتحمسين لسياسة التدخل العسكري لاسقاط الانظمة العنابية، والاكثر تورطا في الاعتماد في ذلك على الجماعات الإرهابية، بحسب ما كشفت مراسلاتها وبريدها الالكتروني التي تم نشرها، وأصبحت في عهدة الأقب بي أي للتحقيق فيها.

ولكن حسابات البيدر السعودي لم تأت بحسب توقعات الحقل، ومرة أخرى خابت المراهنة السعودية وخسرت كليتون خسارة مدوية في السباق الرئاسي، لم تكن بحسبان الطبقة السياسية الأمريكية، ولا أدواتها المخابراتية والأعلامية ومراكز أبحاثها. وليس من قبيل المبالغة القول أن السعودية هي اكبر الخاسرين من حلفاء الولايات المتحدة بهذه الخسارة. بل الحقيقة أن السعودية هي من ابرز الاسباب التي دفعت كليتون إلى الهواية والخسارة في السباق الرئاسي. ومرة أخرى تجد السعودية نفسها امام وحش سياسي لم تحسب له أي حساب، ولم تستعد لمواجهة.

ترامب والخيارات المحدودة

تقول الآلة الاعلامية السعودية، أن واشنطن احتلت العراق واسقطت نظامه

ومن استراتيجيتها لاقامة منطقة نفوذ في المنطقة.. وهي بنت ذلك على حسابات مدروسة اساسها الصراع بين ايران والولايات المتحدة، ونفوذ اللوبي الصهيوني والكيان الاسرائيلي لمنع أي حل سياسي لازمة البرنامج النووي الإيراني، بحيث يقضي هذا الصراع الى حرب اميركية او اسرائيلية لتدمير ايران، كما دمر العراق، واستفرد النظام السعودي بالهيمنة على المنطقة.

الا أن هذه الاستراتيجية منيت بضرية قوضت اساسها كافة. قبعد مفاوضات ماراتونية، توصلت ايران والدول الست، في ٢٠١٥ أبريل إلى بيان مشترك يتضمن تقاضاهم وحلولا بما يتغلل بالبرنامج النووي الإيراني، على أن يتم انجازه نهاية يونيو ٢٠١٥. واعتبرت طهران أنه وضع حداً لحلقة مفرغة لم تكن في مصلحة أحد، فيما وصفته واشنطن بالتاريخي.

واكتشفت الرياض ان هذا الاتفاق بني على اساس تقاضم ثنائي اميركي إيراني، تم التوصل اليه بعد محادثات سرية رعتها سلطنة عمان لاشهر عديدة. حالة من القلق والخوف انتابت اركان النظام السعودي، دفعته إلى سلوك هستيري وتصريحات غير مسؤولة وغير مفهومة، فانبهر المسؤولون السعوديون بهاجمون الولايات المتحدة، واصدار التهديدات بسحب الاموال ووقف التعاون العسكري والامن، وصولا إلى مسرحية البحث عن تحالفات بدلة وعقد صفقات، مرة في فرنسا وفي روسيا ومرة في الصين وسواها.

أين السعودية من كل ذلك؟

ادرك النظام السعودي أن ما يجري ليس اخطاء تكتيكية، بل هو جزء من استراتيجية اميركية، وادرك أن العلاقة السلبية بينه وبين الولايات المتحدة تعدت مرحلة التهميش التي عرفتها السعودية في بدايات عهد اوباما. وبدأت الرياض تشعر انها فعلا باتت في مرحلة الاستهداف، وأن نظامها بات مهددا من جهتين: مصر التي تمثل تقلا سياسيا واعلاميا لا يمكن تجاهله على الداخل السعودي، وخصوصا منطقة الحجاز ذات الروابط التاريخية بمصر، دينيا وثقافيا واجتماعيا، ولا يخفى أن النخبة الحجازية صصرية الهوى، وقد تربت على الفكر والثقافة المصريون. هذا من جهة الغرب اما من الشرق فقد انطلقت الانتفاضة في البحرين التي تعتبر امتدادا طبيعيا وتاريخيا للمنطقة الشرقية في المملكة السعودية الغنية بالنفط، وكذلك الغنية بالتراث السياسي المقلل بالازمات والمظالم مع المركز النجدي.

فسارعت السعودية إلى التدخل العسكري المباشر في البحرين لاجهاض انتفاضتها، كما مولت ودعمت التحركات الشعبية المدعومة بالجيش، لقلب نظام الحكم الاخواني في مصر.

ودون الخوض في التطورات اللاحقة للأحداث في المنطقة، وما جرى عليها من تعديل وتبدل، فرضته الأزمة السورية، التي اجهضت المشروع الأمريكي بالكامل، ونجاح الثورة المضادة في مصر، بدع واصر وسخي من النظامين السعودي والاماراتي الاكثر عدا للمشروع التركي.. ومن ثم تغيير الأوضاع في اليمن بدفع سعودي لتوسيع الغضاء السياسي للنظام الذي بدأ يشعر بالاختناق.

لقد شهدت تلك المرحلة الكثير من الملاحظات، التي استفاد منها النظام السعودي، ودون الدخول في ملاحظات هذا التحول التراماتيكي في الأحداث، فإن ما يهينا هنا هو تحديد اطار للعلاقة السعودية الأمريكية في مرحلة اوباما، والتي اتسمت بعنصرين اساسيين:

الأول - فقدان السعودية مكانتها السابقة كدولة محورية في السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط.

والثاني - اعتبار النظام السعودي عائقا امام الاستراتيجية الاميركية التي طرأ عليها تغييرات جوهرية، جعلت من جنوب شرق آسيا محورها، ولاتزال تلك الإستراتيجية قيد التشكل، وهي تفرض تخففاً أمريكياً من أحمال الشرق الأوسط، وتكثيف حلفائها لأوضاعهم بما يقدم الاستراتيجية الجديدة. وبالعقل فإن الأردن على سبيل المثال، قد هيأ نفسه للعب دوره الوظيفي الجديد، أو

الخيارات السعودية

لقد فقدت السعودية الكثير من أوراقها، التي كانت تلعب بها في خدمة المشروع الأميركي.. فهي قدمت الغطاء الشرعي والسياسي للحروب الأميركية ضد الدول العربية والإسلامية، في الصومال والسودان وأفغانستان والعراق وأخيراً في سوريا.. وبررت الحروب الأميركية طيلة العقود الماضية، عطفاً عن تقديم خدماتها لقمع ثورات الشعوب لمصلحة الهيمنة الأميركية في أميركا الجنوبية وأفريقيا، كما تشهد بذلك وقائع موثقة عديدة.

وفرت السلطات السعودية التمويل اللازم للحروب والمؤامرات الأميركية، وساهمت بكل ثقلها في إطلاق ورعاية الثورات المضادة، في مصر واليمن وسوريا وباكستان وإيران.

وجّهت ومولت جيشاً كاملاً من الإرهابيين ليخوضوا الحروب الأميركية، في أفريقيا وأفغانستان واليوم في الشرق الأوسط.

كما أنها ساهمت في إجهاض الثورة الفلسطينية، ودأبت على تثبيط المقاومة، والدفع باتجاه المصالحة مع الكيان الصهيوني، وسوياً إلى إقامة علاقات شبه رسمية محدودة معه، مع إبداء الاستعداد للمزيد.

وهنت السعودية ثروتها الوطنية واقتصادها وقاض أموالها للشركات والبنوك الأميركية طيلة العقود الماضية..

وفي الواقع أن كل هذه الأوراق السعودية باتت من الماضي، وهي إما أنها قد استهلكت، وإما أنها أصبحت مشكلة يجب التخلص منها بدل رعايتها، كما هو الحال مع الإرهاب التكفيري، والفتن المذهبية، وتسعير الصراعات الإقليمية.

فماذا لدى السعودية بعد لتقدمه للرئيس الأميركي الجشع الذي يريد مزيداً من الأثمان لحماية العرش السعودي؟

لم يعد عندها الكثير أو الكثير لتخرج من جعبتها.. وقد انكشف وأتبعها الداخلي عن انقسامات حادة، ومجتمع غير مترابط، بسبب العصبية الجهوية والمذهبية التي يتبنّاها النظام على حساب الأكرية الساحقة من سكان السعودية، وعلى حساب التنوع العرقي الذي يميز هذه المنطقة.. كما ظهرت هذه الدولة العملاقة بالمقاييس الإقليمية والمالية، معزولة عاجزة عن أن تقيم تحالفاً ذا معنى، لا على الصعيد العربي ولا الإسلامي الأوسع، ناهيك عن العلاقات القهرية داخل البيت الخليجي.

وحتى لو تأخّرت الضربة الأميركية للنظام السعودي، ولم يحدث تخلي الإدارة الجديدة عن النظام السعودي لأسباب موضوعية أو ذاتية، فإن ذلك لا يغيّر الحقيقة بل يؤجل ظهورها.. حيث أن النظام السعودي أمام ثلاثة خيارات: **أولاً:** أن يعود إلى رسم سياساته وتحالفاته، الداخلية والخارجية، والتخلي عن تاريخه الطويل في العيش في كنف الحماية الأجنبية، من أجل إقامة دولة طبيعية لكل سكانها، عبر المشاركة الفعلية في السلطة والثروة.. وهذه من أقوى الأسلحة لمواجهة الأزمات والمخاطر الخارجية.

وستزداد السعودية قوة وصلابة لو أنها تخلت أيضاً عن نهجها التكفيري والعدائي والاستعلائي عن جيرانها وشركانها في الواقع الجغرافي والتاريخي.

وهذا احتمال لا يبدي الأمراء، والقلة المتحلقة حولهم، أي بوادر للسير فيه.

ثانياً: أن يراجع النظام السعودي مصيره المحتوم بعد رفع الغطاء الأميركي، الذي يلبس له بديل، عنه؛ والسقوط في حمأة الاضطرابات والتفكك والحروب الداخلية والإقليمية.

ثالثاً: أن يقبل النظام بشروط ترامب فيدفع المزيد من الجزية صاغراً، ويرضى بضريبة الحماية على حساب معيشة شعبه وكرامة وطنيته. وهذا الاحتمال الذي يبدو مغرياً لنسق التفكير المعروف عن إمراء آل سعود المتحكمين بمصير البلاد، إلا أن هذا الخيار حل غير مضمون، والنظام السعودي أن امن رضا الأميركي، فهو سيزد من الاحتقان الداخلي، وسيقرّب ساعة الانفجار. خيارات أحلامها مر.. لكنه زمن الحقيقة التي واجهتها كل الدول والمجتمعات.. وليست السعودية استثناء من أحكام التاريخ.

الديكتاتوري، ولكن الذي استفاد هو إيران!

وفي مرحلة لاحقة سحبت الولايات المتحدة جيوها من بغداد نهاية العام ٢٠١١، فخلّأت إيران الفراغ وكبرت نفوذها في العراق؛

وعندما حدثت السعودية وقطر وتركيا بدعم من المخابرات الأميركية والغربية جيش الإرهابيين من كل أنحاء العالم لتدمير سوريا واسقاط نظامها، انتهت المباشرة بعد خمس سنوات بمزيد من النفوذ الإيراني في سوريا؛

وبعد أن اتهمت الحوثيين بأنهم على علاقة مع إيران، دفعت باتجاه التآزيم ومنعت الحوار والمصالحة بين اليمنيين، فاستعدت جميع اليمنيين ودفعتهم باتجاه التحالف مع إيران؛

واليوم تجد السعودية نفسها أمام رئيس أميركي، لأسباب مختلفة طبعاً، يصرح بأنّه يريد القضاء على داعش، وليس نظام الأسد، ويعتبر محاربة الإرهاب أولوية له، وليس تغيير الأنظمة القوية والراسخة حسب تعبيره، وأنه ينظر بإيجابية إلى الدور الروسي في سوريا، دون أن ينس ببنت شفة تجاه الدور الإيراني ودور حزب الله في سوريا. بل أكثر من ذلك - بحسب ما نقلت هافينغتون بوست في ١١ نوفمبر الجاري - فإن فوز ترامب سينهي دعم أميركا للحرب السعودية الوحشية على اليمن.

وتقول الصحيفة الأميركية، أن الشعب اليمني هو الذي يدفع ثمن تصميم الرياض على إعادة تشكيل حكومة لا تحظى بشعبية، لكنها على علاقات ودية مع العائلة المالكة في السعودية. وهذا الإصرار على الخراب يأتي من ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الشاب المعروف بأنه أكثر طموحاً للسيطرة على الحكم، لكن الرئيس القادم دونالد ترامب سينهي التورط الأمريكي في عدوان الرياض على اليمن.

ولفتت الصحيفة الأميركية إلى أن الولايات المتحدة ارتكبت إلى حد كبير نفس الخطأ الحالي في اليمن، عندما تدخل الرئيس رونالد ريغان في الحرب الأهلية الليبانية لدعم الحكومة الشرعية، وجينها تلت القوات الأميركية ردة فعل من المعارضة وكانت السفارة الأميركية وتكتنا مشاة البحرية هدفاً لها. وكذلك الرئيس باراك أوباما يقر في حروب الشرق الأوسط الجديد، لكن على ما يبدو أن تورط الإدارة الأميركية في حرب اليمن جاء لشعورها بالخرج من انتقادات الرياض للاتفاق النووي الإيراني.

موقف ترامب من آل سعود

موقف الرئيس ترامب من النظام السعودي يندرج ضمن منظومته السياسية الشاملة، فهو لا يريد أن تتحمل بلاده مسؤولية دور شرطي العالم، ويدعو إلى الكف عن حماية الأنظمة التي تحولت إلى عالة على الاقتصاد الأميركي، بدءاً من اليابان إلى كوريا الجنوبية إلى السعودية.. بل إنه لا يوفر حلف الناتو بكل ما يمثل على صعيد الصراع العالمي والعلاقة مع الحلفاء الحقيقيين للولايات المتحدة في أوروبا.. وهذا يعني أن هذا الموقف جدي واستراتيجي، ولن ينفع السعوديين المراهنة على تغييره بالأغراءات التي لم يعودوا يملكون منها الكثير.

فالرئيس ترامب هدد الرياض صراحة، وأكثر من مرة، بضرورة دفع «ضريبة الحماية» التي تقدمها لها الولايات المتحدة!! والرجل كان واضحاً في شعاراته الانتخابية، التي كررها عدة مرات، بأنّ على السعودية إما الدفع أو ستزحف الحماية عنها.

وقال ترامب: (نحن دولة تقدم الكثير مقابل خدمات الحماية، ودولة عليها ديون واجب أن يتم تسويتها.. قد يضطروا إلى الدفاع عن أنفسهم أو عليهم مساعدتنا، فنحن دولة لديها ديون تبلغ ٢٠ ترليون دولار.. والسعودية تجني ثروات هائلة بسبب حمايتنا لها.. ومن استمرار «العلاقة التاريخية» مع المملكة، على آل سعود أن يشاركوا الأميركيين بثروتهم). هكذا بكل بساطة وبما يتعدى الصفقات والعقود والودائع التي باتت مرهونة في الخزائن والبنوك الأميركية.

أولى ثمرات رؤية ٢٠٣٠

نهب تريليون ريال من خزينة الدولة

توفيق العباد



وخسبة وأخلاق حمزة السالم، الذي مضى عليه زمن وهو يكتب في صحيفة الجزيرة مقالات اقتصادية، طعن في بعضها في رؤية محمد بن سلمان بصورة ملتوية خشية الاعتقال والتمنع من السفر، والفصل من الوظيفة.

لم يتناقض أحد الأرقام ولا التحليل الذي تقدم به حمزة السالم، الأرقام كلها رسمية، من مؤسسة النقد السعودي، ومن تصريحات المسؤولين، ومن وزارة المالية نفسها. أما التحليل فالأرقام تكشف التلاعب بوضوح، كما تكشف النهب الصريح، والتلاعب في مقدرات البلاد.

قرر وزير الدولة محمد آل الشيخ رفع دعوى قضائية ضد السالم، وقال أنه تعدى عليه شخصياً في مقالاته، وأنه شُهر به وكذب عليه. مع أن الوزير شخصية عامة، ويحق اتهامه ومحاسبته وتحليل تصريحاته، ثم أن السالم لم يتجهج عليه شخصياً كما سُرّي فيما كتب، فضلاً عن عزل الشيخ لم يشأ مناقشة السالم، فحول الموضوع شخصياً لردعه، بناء على طلب السلطات الأمنية، من أن يكتب مجدداً، ومنع غيره من القيام بمثل ذلك.

عبد العزيز الحربي اعتبر مقاضاة حمزة السالم اعترافاً ضمنيّاً من الوزير بعدم قدرته على الرد على تساؤلات السالم، وحين نشرت صحيفة سبق التابعة لوزارة الداخلية مقالاً يلعن في الدكتور حمزة السالم وبتهمه بالجهل والكذب، ردت الإعلامية إيمان الصمود بأن السالم والبرجس والصبان وآخرون اقتصاديون وطنيون وأنّ الإستماع اليهم ضرورة وطنية ملحة.

وقال كتاب رسميون بأن مقالات حمزة السالم تسبب الفتنة، رد عليهم كثرين بأن الفتنة تكمن في اختفاء تريليون ريال من خزينة الدولة ولا يوجد أحد يحاسب ويتابع ويسأل، السكوت يُنذر بكارثة.

الدكتور محمد القنيطع علّق: (أرقام مالية مُحَيّفة جداً، فهل ممن يؤكدُها أو ينقيها؟) ويقصد من المسؤولين، والمعارض عماد حوَّاس يقول إن آل سعود يعتبرون النقط ملك لهم حصرياً، يستثمرونه لانفسهم، ويمولون بأمواله الصروب، ويخربون الثورات، ويتآمرون به ضد مصالح الأمة، ويصدرون بعضه على أهواء وملذات الأسرة المالكة، ويشتررون به الذمم.

ومن بين التعليقات المثيرة قول احدهم بأنه ليس التريليون هو الذي أخفى تحسب، بل كرامة الشعب اخفت قبل ثروته، والمعارض خالد الجهتي يقول ان العائلة المالكة عملت بجد على تجهيل المواطن، وتخوين الناصح، وشيطنة من يكشف جرائمها؛ فيما سخر المعلق عسكر الميموني بأن (الجَنّي) هو الذي أخفى التريليون، في إشارة الى حادثة تزوير صك بمائتي مليون ريال من قبل احد المشايخ الوهابيين في المدينة المنورة، ثم ألقي باللائمة على (جَنّي) قال انه تلبّس، وطلب منه ان يسرق، وفعلًا تمت تبرئة الشيخ، كما تمت إدانة الجَنّي.

علق احدهم على اختفاء التريليون الريال ساخراً بأن ما يقال مجرد (إشاعة من الحاسدين لعنة الله عليهم، ضد الدولة السعودية). ومن السخرية ما قاله مطلق الدوسري من أن (هناك تناسباً طردياً بين حجم الإنسان وكثير لقمته) ويقصد ان محمد بن سلمان ضخم الجثة، وبالتالي فإن لقمته (أي سرقته) كبيرة. ونالت هيئة التزاهة تقريراً فني المكافحة بمكافحة الفساد ولكن وجودها أضحي دليلاً على الفساد بعينه، إذ كيف (يطير تريليون؟) في حين أن الحكومة تلاحق المواطنين في أرقامهم بالضرائب وتخفيض الرواتب، وسنّ سياسات تقشفية، وبعد هذا كله، إذا بمئات المليارات، أو ما يمثل نصف الدخل.

الحكومة لم تهتم بما قاله الخبير حمزة السالم إلا من زاوية واحدة: أنه فحشها، وأنه شُهر بها، وأنه بذلك استحق لعنها، وعقابها.

جندت الحكومة كتابها ليشتتموا حمزة السالم في مقالات بالصحافة المحلية، تنهمه بالجنون، والغباء والجهل، وشخصنة المواقف، وغيرها. وانتنت معلو الجيش الالكتروني يرسلون التهديدات تباعاً الىه، ويطلبون بمحاكمته، وجندت صحيفة سبق الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية، مجموعة من عملاء المباحث ليقوموا بالظعن في علمية

خلال ثمانية عشر شهراً اختفى تريليون ريال من خزينة الدولة.

كانت هذه صفة كبيرة للمواطن المبتلى بالضرائب وتخفيض الراتب، وفي وضع يقال أنه وضع تقشف، وإن الدولة على حافة الإفلاس.

فقد كتب الاقتصادي الدكتور حمزة السالم مقالتين في الصحيفة الالكترونية (الرياض بوست): الأولى بعنوان: الحقيقة في تناقص الاحتياطيات المالية الأجنبية للدولة؛ والثانية بعنوان: ما هي حقيقة اختفاء تريليون ريال من خزينة الدولة.

بيّن د. حمزة السالم، ومن خلال الأرقام الرسمية أن هناك نهباً غير عادي لـ خزينة الدولة، وإن النهب في عهد الملك سلمان أكبر بكثير منه في عهد الملك عبدالله، فقبل موت الملك عبدالله، كان تناقص الاحتياطي المالي في الربع الأول من ٢٠١٥ بمعدل ملياري دولار شهرياً. ثم جاء سلمان في الربع الثاني وأصبح النزف المالي ستة مليارات شهرياً؛ وفي الربع الثالث من ٢٠١٥، واصل النزف والنهب في الارتفاع إلى ثمانية مليارات دولار شهرياً، وفي الرابع ١١ مليار دولار شهرياً.

وملخص ما يقوله الخبير الاقتصادي الدكتور حمزة السالم، هو أن دخل الدولة في عام ٢٠١٥ والتسعة أشهر الأخيرة من ٢٠١٦، سواء كان من النفط أو غيره أو حتى الاستدانة، بلغ تريليون وتسعمائة مليار، وهو اعظم دخل مالي في تاريخ السعودية. اما الانفاق في نفس الفترة، وحسب الأرقام الرسمية ففي حدود ثمانمائة مليار، وهو يسأل: أين اختفى التريليون والمائة مليار.

وتسأل د. حمزة السالم: (كيف لا يُشد الانتباه، والوزير المستشار محمد آل الشيخ، يشهد بحال الثمانية عشر شهراً، وقد كان معدل متوسط تناقص الاحتياطيات ٣٧ مليار ريال شهرياً).

حمزة السالم توقّع حصول متاعب له من قبل السلطات الأمنية، مع أن موالٍ للسلطة السعودية؛ وقد صدق توقّعه. وقد استحدث السالم المواطنين وهيئة التزاهة للبحث عن التريليون المنهوب الذي يقارب نصف دخل البلاد.

المقالة الصدمة أنتجت هاشتاقاً بعنوان: اختفاء تريليون من خزينة الدولة. وتداول المواطنون في مواقع التواصل الاجتماعي التعليقات، المشككة في رؤية محمد بن سلمان، وفي نزاهته، وفي قدرة الدولة على الإستمرار بهذا كحكام ومسؤولين.

الحقيقة في تناقص الاحتياطيات الأجنبية

ما هي حقيقة اختفاء ترليون ريال من خزينة الدولة؟

د. حمزة بن محمد السالم

الاحتياطيات السعودية

في الخارج

في تقرير آل الشيخ «لكبح الإنفاق الحكومي»، كما وصفت بلومبرغ حديث آل الشيخ، ذكر آل الشيخ ما نصه «إن إحراق الاحتياطيات بمعدل ثلاثين مليار دولار شهرياً في النصف الأول لعام ٢٠١٥م، قد بدأ في النزول». وهذا القول ليس بعيداً عن الصحة فقط، بل عكس الواقع تماماً. وذلك حسب المعلومات الرسمية المنشورة لمؤسسة النقد والاحتياطيات المقصودة هي الأصول الأقرب للسيولة في استثماراتها الأجنبية - ما عدا الذهب - كوضع الاحتياطي في الصندوق الدولي، وحقوق السحب، والأوراق المالية الحكومية.

وهذه الاحتياطيات كانت تشكل ٧٠٪ من صافي استثماراتها الأجنبية، وتناقصت هذه النسبة إلى ٦٠٪ مع الربع الثاني ٢٠١٦.

أولاً: واقع الأرقام الرسمية يخبرنا عن هذه الاحتياطيات، بأن معدل تناقصها الشهري في الستة الأشهر الأولى، كان أقل من تسعة مليارات ونصف دولار، أي أن آل الشيخ ضاعف الرقم أكثر من ثلاثة مرات.

والأهم أن الأرقام تخبرنا بعكس ما قاله آل الشيخ بأن معدل الإحراق للاحتياطيات قد تناقص الآن، فهذا عكس الصحيح بالضبط. فحديث آل الشيخ كان في إبريل ٢٠١٦، أي أن معلومات الاحتياطيات كانت متوفرة لشهر مارس ٢٠١٦. فهذه تسعة أشهر بعد منتصف ٢٠١٥م الذي أشار إليه آل الشيخ.

وقد ارتفع معدل حرق الاحتياطيات فيها إلى قرابة العشرة المليارات دولار، بل أن الأشهر الثلاثة التي سبقت تصريحاته بشهر، قد جاوز معدل الإحراق فيها الخمسة عشر مليار دولار.

ثانياً: وأما إذا ما نظرنا إلى استثماراتها الأجنبية التي تشمل أصول الاحتياطيات، والأصول الأخرى الأقل سيولة، كالأسهم وصناديق الاستثمار وغيرها، فسندج صورة أوضح أقوى في تفنيد تصريحات آل الشيخ، وإثبات عكس.

وقعت على مقال، لأستاذنا الكبير جمال خاشقجي، فيه أخبار استنكرتها عقلاً، منقولة عن تصريحات محمد آل الشيخ، وزير الدولة وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لمجلة «بلومبرغ» في نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

وهي، كما قال أستاذنا، «تستحق أن تنشر مرة أخرى»، ومنوها في إشارة لطيفة لمن كان وراءها، بوصف محمد آل الشيخ بأنه من «القيادات الفاعلة في عمليات «إنقاذ» الاقتصاد السعودي لا إصلاحه فقط»، وبهذا برر أستاذنا الخاشقجي حال آل الشيخ بأنه «كان أكثر تفصيلاً في شرح خطورة الوضع الاقتصادي». فعدت أندارجي إلى بلومبرغ لأتأكد من دقة فهمي للترجمة، فوجدت ما هو أشد إنكاراً للواقع فضلاً عن إنكار العقل.

وتصريحات آل الشيخ تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

الأول: يتناول الاحتياطيات السعودية الخارجية، وكيف أنها كانت تنهار في بداية النصف الأول لعام ٢٠١٥، حتى تم استدراكها والتخفيف من تناقصها، في التسعة أشهر التي تلتها. وهذا عكس الحقيقة تماماً، وهو الذي سنبينه هنا.

الثاني: أنه كان هناك هدر مالي شديد في الدولة، حتى تم استدراكه بإجراءات التقشف، وبالإجراءات التي أسماها أستاذنا الخاشقجي «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى».

والهدر المالي قبل ٢٠١٥، يسبب الفساد والجهل، حقيقة تعلمها بعموم ملاستنا للأوضاع. ولكن انه قد تم استدراكه فهذا غير صحيح، ليس بعموم ملاستنا للأوضاع، بل أن الأرقام الرسمية تثبت عكسه. فالهدر المالي قد زاد ولكنه أصبح غامضاً، لا يُعرف أين ذهبت الأموال. فالأرقام الرسمية تظهر اختفاء مئات المليارات، ولكن لا ندري أين اختفت.

فإلى بيان ذلك من الأرقام الرسمية لمؤسسة النقد بوصف تجريدي، لا مدخل فيه للظن أو الهوى أو تأثير التصورات.

فتناقص صافي موجوداتنا الأجنبية، بما فيها الاحتياطيات في الربع الأول من ٢٠١٥، كان بمعدل ملياري دولار فقط شهرياً، ثم ازداد التناقص إلى قرابة ستة مليارات شهرياً في الربع الثاني ٢٠١٥، ثم جاءت مرحلة ما زعم آل الشيخ بأن الاحتياطيات بدأ يخف تنازلها، لنجد الحقيقة عكس قوله في صورة مرعبة، أي في التسعة أشهر التي زعم آل الشيخ انه تم استدراك الاحتياطيات فيها.

فقد ازداد النزول في الربع الثالث ليصل لثمانية مليارات دولار شهرياً، ثم واصلت



الخبير الاقتصادي الدكتور حمزة السالم

الانحدار في الربع الرابع، ليصل معدل النزول أحد عشر مليار دولار، ثم دخلت مرحلة شبه انهيار في الربع الأول، أي نهاية مارس ٢٠١٦، ليصل معدل النزول لقرابة خمسة عشر مليار دولار شهرياً. وهي آخر معلومات كانت متوفرة قبل تصريحات آل الشيخ.

والذي يفسر ذلك، أنه لعله كان هناك تسهيل للأصول الأجنبية من غير الاحتياطيات، لتخفف وطأة حدة النزول المتزايد بعد النصف الأول من ٢٠١٥، وذلك لكثرة مراقبة أرقام الاحتياطيات الأجنبية من الإعلام والعامة والسوق، بخلاف أرقام الاستثمارات الأجنبية جميعها.

خلاصة أولاً وثانياً: فكما بينت أعلاه،

توقعات الخبراء البريطانيين والفرنسيين. لا تزيد الكلفة إلى الآن في أسوأ الأحوال عن ١٥ مليار ريال سعودي. وهذه أقل من ١ ٪ نحو ٠,٧ ٪ من النقد الذي ثبت دخوله الخزينة السعودية.

(واو) كان عام ٢٠٠٩ شاهداً ودليلاً على المشكلة الخطيرة التي حصلت في الثمانية عشر شهراً الماضية. فقد كان انهيار الإيرادات النفطية في عام ٢٠٠٩م أعظم من انهياره في ٢٠١٥، ومع ذلك لم تتوقف التنمية ولم تستند من الخارج، بل سددنا جزء من دين التسعينات، بل

مثل ما كنا ننفق في السنوات الذهبية، لبقى لدينا ترليون ومائة مليار ريال، بعد خصم توقعات كلفة حرب اليمن. فأين التريلون والمائة مليار. هذا المبلغ المفقود يساوي خمسة عشر عاماً من قيمة الغاء الديلات جميعها دون استثناء. أي مدة دخول الطفل السعودي الابتدائية إلى تخرجه من الجامعة. التريلون الشارد يشتري أكثر من ٣٦ ألف طائرة حربية من طراز إف ١٥، ويبنى عشرة سدود كسد جورج ثلاثة في الصين، أعظم سد انتاج طاقة في العالم. التريلون المفقود يبني مليوني منزل للسعوديين.

هل لم نعد نفرق بين المليار والتريلون، بعدما ضيعنا الفرق بين المليار والمليون. التريلون هو مليون مليون. والتريلون هو ألف مليار. والمليار هو ألف مليون.

اعتقد أننا أصبحنا لا نميز المليار بلا شك، بدليل عدم تمييزها من معالي الوزير، الذي لم يميز معنى نقصان الاحتياطيات ثلاثين مليار دولار شهرياً.

(جيم) كيف لا يُشد الانتباه والوزير المستشار، يشيد بحال الثمانية عشر شهراً، وقد كان معدل متوسط تناقص الاحتياطيات ٣٧ مليار ريال شهرياً في الثمانية عشر شهراً. رغم أنه قد توقفت فيها المشاريع السابقة لإعادة التقييم، وأوقف الابتعاث، وفرضت الضرائب واستهلكت الاحتياطيات، وعاد الدين الأجنبي.

(دال) كيف لا أرفع حاجباً وقد تصاعد انهيار صافي الاستثمارات الأجنبية من غير الاحتياطيات بشكل مربع، فقد خسرتنا في السنة الأخيرة ١٠٠ مليار ريال تقريباً، بعد أن كانت تزداد بمعدل ١٠٠ مليار ريال تقريباً، من عام ٢٠١٠ إلى نهاية ٢٠١٤. فلم نر نزولاً بعد خسارة صندوقنا ٧٠ ٪ من قيمته في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

فهل كان خسارة ١٠٠ مليار ريال بدل ربح ١٠٠ مليار، هو تغطية لتخفيف انهيار الاحتياطيات؟ أم هو سوء إدارة للمحافظ الاستثمارية؟

فإن كان الثاني، فكيف نبيع أرامكو ثم نضع ريعها في صندوق سيادي استثماري وصندوقنا «السيادي» الصغير الذي لدينا خسر ٣٧ ٪ من قيمته في السنة الأخيرة ٢٠١٥/٧ - ٢٠١٦/٦؟ هل تولي مدير جديد لإدارة الاستثمارات الأجنبية سيقد صندوقنا السيادي الموعود، لنخسر ثلثه كل عام، فتضيع علينا أرامكو في ثلاث سنين.

(هاء) وحرب اليمن ليست السبب، فكلفتها إن بلغت فلن تبلغ حرب الخليج، حسب ما ذكر المحللون. فحرب الخليج، على ضخامتها، كلفتنا نحو ٧٠ مليار ريال تقريباً، حسب تصريحات وزارة الدفاع الأمريكية. وأما حرب اليمن فحسب

سواء نظرنا للاستثمارات الأجنبية جميعها، أو للاحتياطيات التي ذكرها آل الشيخ، فما ذكره آل الشيخ هو عكس الحقيقة، اللهم أنه أشد عكسا للحقيقة إذا ما نظرنا للموجودات الأجنبية جميعها، وإشارة إلى التلاعب في السجلات الأجنبية لإخفاء انهيار الاحتياطيات.

ثالثاً: هناك في تصريحات مبالغ فيها يستنكرها عقل الرجل العادي. وهذا ما شد انتباهي. فقلوه ٣٠ مليار دولار كل شهر لسنة أشهر، يعني أن مجموع تناقص الاحتياطيات في السنة الأشهر الأولى من عام ٢٠١٥ بلغ مقدار ١٨٠ مليار دولار، أي ثلث الاحتياطيات، وهو رقم لا يخطئ به أحد.

هناك أدلة على وجود هدر عظيم للمال، لا يُعلم أين أهدر وقيم ضُرب، وقد حصل في الثمانية عشر شهراً الماضية، وما زال يحصل، ليُضيع مصروفات الحكومة فلا تبين. ويستهلك هذا الهدر، الغامض العظيم، شحج ما جاءت به إيرادات النفط، ثم يعود الهدر على احتياطيات واستثمارات قد بُدِيت في عقد من الزمان فيحرقها، ليتفرغ الهدر الغامض لإعادة بناء هم سطرة الدين الأجنبي. إن خطورة تصريحات آل الشيخ في كونها تضليلية للقيادة والمسؤول وللبلاد، لها أعظم من خطورة ما حملته من معلومات لو أنها كانت حقيقية. ولإدراكي لخطورة التضليل، أيقظت همه البحث والاستقصاء، وحفظها ونشطتها وصف بـ «كبح الإنفاق الحكومي»، قدمه الوزير المستشار المالي لولي الأمر.

أين اختفى التريلون ريال؟

أرقام الميزانية والنقد وميزان المدفوعات هي مقياس نجاح خطط الاقتصاد. فهذا قياس أدائك يا وزارة الاقتصاد: لا تزيد عروضا ملونة، وارقاما ملفقة. وهذا نتيجة عملك يا نزاهة. فباختلاس نظرة خاطفة على الأرقام أدركت زبدة الواقع، الخس أهمه في النقاط التالية، قبل الخوض في طريقة حسابها:

(الف) إن مقدار النقد الأجنبي، من ريع النفط، ومن السحب من الاحتياطيات، ومن الاستدانة الأجنبية، والذي دخل على الحكومة في عام ٢٠١٥ وتسعة أشهر من ٢٠١٦، هو أعظم مقدار دخل على البلاد في تاريخها. فقد بلغ قرابة ١,٩ ترليون ريال، منها ترليون إنفاق أكثر من متوسط إنفاق الأعوام الخمسة الذهبية لطرفة النفط، التي جعلها معالي الوزير مرجحاً لقياس النجاح والفشل.

(باء) لو أننا أنفقنا في الثمانية عشر شهراً



وزير الدولة محمد آل الشيخ
وعضو مجلس الشؤون الاقتصادية

لم يشعر السعودي بالأزمة، ولم تنزل الاحتياطيات بربع المعدل الذي نزلته في الثمانية عشر شهراً الماضية.

(لام) كيف لا استنكر يا معالي الوزير وقد انهيار النفط ٢٠ عاماً في انهيار الثمانينات والتسعينات، ولم تنزل الاحتياطيات، بل وخسرنا انهياره مع التقشف وهدر الفساد إلا ٤٠٠ مليار ريال، وهي قيمة الدين جميعه بعد طرح زيادة الاحتياطيات، أي أن الانهيار كلفنا خسارة بمعدل مليار ونصف شهرياً، وقد كان هناك هدر فساد، النفط خلالها خسارة ٢٥ ضعفاً من خسارة عقدي الانهيار النفطي الأول.

(ميم) لو أننا فقط استدركنا الهدر الذي ذكره آل الشيخ وأدعى استدراكه، أقول فقط الهدر، كما ثبتته الأرقام الرسمية التي سأوضحها لاحقاً، لاستطعنا أن نواصل نفس اتفاق السنوات الذهبية المباركة، ودون الحاجة لسحب ريال واحد من الاحتياطيات، بل لأضفنا للاحتياطيات.

هذه الأرقام.. لا لعب عروضا الخواجات بالصلق والنسخ. هذه الأرقام تصدق سائلها، ففي متونها

العلم والقلم. حسابات موثقة، لا تخرسا واحاديث ملققة. فأين الريادة، بل أين العوض في خبرات أجنبية لم تأت إلا بالكسل والغش؟. فجلاء الشك والريب يأتي في أرقام الميزانية، وفي عرض النقد إذا ما إذا ما اجتمعا و ميزان المدفوعات. كيف تكون الثمانية عشر شهرا الماضية افضل تدبرا من سنوات الطفرة الخمس الذهبية - التي جعلها آل الشيخ مرجعا للقياس - والسنوات الخمس الذهبية كانت أقل تحصيلاً للنقد الأجنبي والمحلي؛ ومع ذلك ضخت السنوات الخمس نصف ما انتهت إليه الاحتياطيات قبل أن يتم استهلاكها في الثمانية عشر شهرا الماضية، والتي يفخر آل الشيخ بحسن تدبره فيها.

سنوات خمس مباركة قامت بتسديد قرابة نصف الديون التي تراكمت في خمسة عشر عاما بسبب السنوات العجاف.

سددت هذه السنوات ضعف قيمة الدين الذي تحصل بسبب كلفة حرب الخليج التي تحملتها بلادنا. سنوات خمس مباركة نهضت باقتصاد البلاد لتجعله العصر الاقتصادي الماسي بلا منازع للعهد السعودي.

سنوات خمس، أعادت بناء البنية التحتية للبلاد بعد أن استهلكت وقاربت قيمتها الحسابية للصفر، فقيها شُيدت عشرات الجامعات والمستشفيات والمدن الطبية والمرافق الترفيهية، العملاقة، ومُدت الآلاف من الطرق و السكك الحديدية، وشعر المواطن السعودي وكأنه لن يخاف فقرا أبدا.

تلك السنوات الخمس كانت فيها نهضة صاروخية بالصرف الفلكي، وقد صاحبه هدر الجهد والفساد، والذي قدره آل الشيخ في تصريحاته الرسمية للعالم أمام ولي الأمر، بنحو ربع الميزانية لكل عام من تلك الأعوام المباركة. فإذا ما نظرنا، وجدنا إن ذلك الإنفاق الفلكي على نهضة البلاد ورغد عيش العباد، ومع الهدر المالي، فإنه لم يبلغ في السنة ثلثي ما استهلك في عام واحد بعدها، رغم تَعَفُّف اقتصاد البلاد وفرض الضرائب على العباد، وحقن القطار الخاص، وتكبير الاقتصاد في وقت كان في أمس الحاجة للسياسة الاقتصادية التيسيرية، لمواجهة الأوضاع السياسية، ودعم اقتصاد البنية التحتية حتى تتوصل لخطة عملية تطبيقية لمواجهة ضياع فرص النمو، وإيجاد الوظائف لمئات الآف من الشباب والشابات.

مقارنة آل الشيخ لم تكن غير صحيحة فحسب، بل وغير عادلة. صحيح أنه كان هناك في السنوات الخمس الذهبية هدر وفساد إداري ومالي وأخلاقي ومهني، ولعله بحجم أكبر مما قدره آل الشيخ بأنه ربع الميزانية في سنوات الطفرة الخمس أو ما

قبلها.

نعم هذه مقولة حق، والهدر جاء مع الإنفاق على المشاريع، وأسبابه تقع على اختيار القيادات من المسؤولين. فكيف بقيادات المسؤولين الذين حملوا الأمانة في الثمانية عشر شهرا، فأحدثوا هذرا مضاعفا ثلاث مرات عن هدر السنوات الذهبية، دون وجود مشاريع لتمرير الهدر خلالها. ثم يصرح آل الشيخ أنه قد تم ضبطه الآن؛ فالذي تشهد الأرقام الرسمية المروعة بعكس تصريحاتك يا معالي الوزير.

وخلاصة ما شهد به الأرقام:

أولا - إن كان الهدر معلوما في السنوات الخمس، فقد أصبح مجهولا في الثمانية عشر شهرا الماضية.

ثانيا - وإن كان آل الشيخ قدر الهدر في تلك السنوات المباركة بربع الدخل، فإن الهدر في الأشهر الثمانية عشر التي يتغنى بها، تقدره الأرقام بنصف ما دخل على الخزينة السعودية، وليس ربعه فقط.

ثالثا - وإن كان آل الشيخ قد قدر الهدر السنوي بـ ٣٠ مليار ريال سعودي في السنوات الخمس قبل تولي الملك سلمان، فإن الهدر المجهول السبب في الثمانية عشر شهر الماضية التي يفخر بها، تقدره الأرقام الرسمية بأكثر من ترليون ريال.

إن كون هذه تصريحات المستشار «لكبح الإنفاق الحكومي» قد أُلقيت في حفل اعلامي عالمي، وفي صورة وكأنها تقرير بين يدي ولي الأمر، أمر خطير قد دفعني لمحاولة معرفة حقيقتها، لإيضاح الحقيقة لولي الأمر.

هو جهد سعودي لا يخرج عن إطار جهد مواطن محب لوطنه ووفي لقيادته. رغم أنني والله، أحرص على أن أتجنب سماع أو تحصيل معرفة عما يجري في بلادنا. لأنه سيضيق صدري وتعجز حيلتي، ولا ينطلق لساني. فقد انتهكتني التجارب، ورأيت العجائب حتى ينست. فأينما نظرت وجدت أمورا، لا يتصور العاقل حدوثها.

فلا يسعني حينها سكوت أمانة وطنية، ووفاء للبعد وولي الأمر، وحبا فطريا للوطن. والحديث عنها يحملني تبعيات مسئولية الإيضاح والتبيين. وهي تبعيات دائما ما تضر بي نفسيا واقتصاديا، واجتماعيا. وقد كبر سني، وضعف بدني، ورقت عظامي، وضاق تحملي، ودون أي منفعة للبلاد.

ولكني لم أتصور أن أرى قط ضياع أكثر من نصف الدخل، واختفاء أكثر من ترليون ريال في عام ونصف. فكيف لي أن أقدم راحة نفسي ومخولها، على ضياع موارد الوطن، الحاضرة والسابقة؟.

لم أقدر ان امنع نفسي هذه المرة، فاختلست

نظرة على الأرقام الرسمية المنشورة في احصائيات مؤسسة النقد، فإذا بالذي لا يمكن تصديقه، يعرض نفسه بوضوح أمامي. فكذبت نفسي، وبذلت جهدي في ساعات طوال اسلك طرقا متنوعة، ومصادر معلومات مختلفة، ممنيا النفس بأن أجد ما ينقص الأرقام الصريحة الواضحة أمامي، إلا أنني اعود لنفس النتيجة أيما طريقا سلكت أو أسلوبا تحليليا أتبعته.

وقد اجتهدت اجتهد الناصح المحب لوطنه. واتبعت وفق اجتهادي الطريقة الموضحة لاحقا، فتوصلت للنتيجة المرعبة التي حاولت تفاديها بتابع طرق متنوعة.

توصلت إلى نتيجة لا أستطيع صرفا لها، وهي أنه بالمقياس والمرجع - الذي استخدمه آل الشيخ في تصريحاته الرسمية العالمية في إبريل - فإن هذا المقياس يظهر بأن هناك ترليون وتسعمائة مليار ريال سعودي تقريبا قد دخلت خزينة الدولة في الثمانية عشر شهرا الماضية.

وإن مما دخل على الخزينة قد اختفى نصفه، فإن هناك أكثر من ترليون ريال لا تُعرف مصارفه، والترليون ريال ضخم في حجمه وفي نسبته للإيرادات. فهو ثلاثة أضعاف ريع النفط لعام ٢٠١٥. وهو أكثر من نصف مجموع ما دخل الخزينة من ريع نفط، ومن سحب للاحتياطيات، ومن الاستدانة.

ورؤية هذه الحقيقة لا تحتاج لخبير محاسبة ولا اقتصاد. فنحن لا نتحدث عن فقدان مليارات، أو حتى عشرات المليارات، ليجد الإنسان مبررا هنا أو هناك، بل فقدان مئات المليارات.

وطريقة الحساب سهلة، وقد توصلت لها كحل لعائق المعلومات الشحيحة المتوفرة رسميا.

فأما بالنسبة لمصدر المعلومات، فلا تكلف أحدنا إلا أن يرجع لثلاثة جداول في تقرير مؤسسة النقد:

جدول الأصول الاحتياطية.

وجداول الإيرادات والمصرفوات الفعلية السنوية للدولة.

وجداول الدين العام، لتطلع بأرقام مجموع ما تم صرفه في تلك السنة. وبذلك نتجنب الخوض في المصرفوات والعجز والغاوض في جدول المالية، ففي أرقامها الشحيحة الموجزة، مكان يسهل قلب الحقيقة فيها أو إخفائها.

رابعا - أما مرجع معلومات المبالغ المفقودة فمصدره تصريحات آل الشيخ وتطبيقها حسابيا. فقد أفاد معالي الوزير المستشار في تصريحاته بلومبرغ، بأن الهدر كان في الأعوام الخمسة الماضية نحو ٨٠ - ١٠٠ مليار دولار سنويا، أي ٣٢٠ مليار ريال. وصرح بأن الهدر قد تم القضاء عليه بجهود معاليه، فيما وصفه استانا

الفاشقي بـ «أزمة تأخر الدفعات لمركبات المقاولات الكبرى». وبما أنه تم إيقاف المشاريع والابتعاث وغيرها، ولم تستحدث مشاريع جديدة، فبأشد التحفظ ينبغي أن يكون الإنفاق في الثمانية عشر شهر الماضية على الأقل مماثلاً لمتوسط الصرف في سنوات الطفرة الخمس. وهذا يتضمن الهدر الذي كان موجوداً.

لذا فعلياً طرح الهدر الذي حكم به آل الشيخ، لخرى ما يمكن أن نجرر المبالغ المستهلكة من المبالغ التي دخلت على خزينة الدولة، وما عدا ذلك فهو مفقود غير معلوم مصيره. فإضافة



محمد بن سلمان.. هل سرق التريلليون ريال؟

التغيير في الاحتياطات والدين إلى الإيرادات، ينتج عنه مجموع ما دخل على الخزينة من نقود سرية أو علنية، أو اعتمادات، مرحلة مجموع كل ما دخل الخزينة.

وهو نفسه يساوي مجموع ما صرف في تلك السنة حقيقة. سواء مما أعلن عنه أو لم يعلن أو كان سرياً أو اعتمادات سابقة لم تصرف أو طوارئ، أو أي ما يحتمل أن يخرج به المسؤول بأي تبرير.

لذا دع عنك معادلات السياسة المالية التقليدية المتبعة، فهي لا تناسب سياستنا المالية البسيطة. ولا تنفعك شيئاً في ظل شبح المعلومات الرسمية وتجميعها لعشرات البنود في بند واحد، فتضيق ملاحها وتخفي تفاصيلها. وتابع معاد، بن سالم البسيطة التي سأضرب لها مثلاً ليتضح بساطتها مع دقتها. وسأضرب مثلاً ايضاحياً لمعادلة بن سالم.

فتصور لو كنت لا تدري كم صرفت الشهر الماضي، وشككت بضيايح بعض النقود من جيبيك، وأردت أن تعرف مقدار مجموع ما صرفت بالضبط، وتريد أن تعرف تقريباً مقدار مبلغ النقود الضائعة: فما عليك إلا أن تأتي براتبك الشهري (وهو الإيرادات) ثم تطرح منه سداد قسط البنك، أو تضيف إليه أي استدانة قمت بها (الديون). ثم تطرح أو تضيف قيمة المبلغ الذي أودعته أو

سحبته من حسابك الادخاري (الاحتياطات). فما يبقى من الراتب أو يزيد عنه بعد ذلك، فهو مجموع ما دخل عليك ذاك الشهر، وهو نفسه مجموع ما صرفته في ذلك الشهر بالضبط.

لكن يبقى عليك أن تقدر قيمة كم ضاع من جيبيك من مبلغ الصرف. فهنا يجب وضع مرجع ترجع إليه لعملية التقريب بالقياس المقارن. فمن المنطقي أنك ستجعل مستوى الصرف في الأشهر السابقة مرجعاً لك، وتستثني من الأشهر أي مصروفات استثنائية، أي تجعل متوسط إنفاق الأشهر الستة الماضية فيكون هذا المتوسط من الإنفاق الشهري، هو مرجعك لمعرفة إنفاقك هذا الشهر. ثم تقارنه بما دخل عليك من نقد، فالذي يتقص هو المقدار الضائع تقريباً (بعد حسم الصرف الغير اعتيادي في شهر ما).

إن، فالمعادلة اكتشاف مقدار الضائع من نقودك هي: (الراتب +/- التغيير في قيمة حسابك الادخاري +/- السداد / الاستدانة - متوسط مصروفاتك الاعتيادية الشهرية في

الأشهر الماضية = النقود الضائعة عليك). إن، فالمعادلة لحساب مصروفات الدولة في أي عام من الأعوام هي (مجموع الإيرادات النفطية وغير النفطية التي أقرت وزارة المالية الحسابات على ارقامها المعلنة +/- التغيير في الاحتياطات من مؤسسة النقد +/- سداد / استدانة من المؤسسة النقد) = مجموع ما دخل على الخزينة السعودية = مجموع الصرف تماماً.

إن، فناتج ما دخل على الخزينة هو ما تم صرفه بالضبط لأن التغيير في الاحتياطات والتغيير في الدين يغطي أي إنفاق سري أو علني أو اكتساب لم تتضمنه الميزانية الفعلية المعلنة، أو اعتماد ولم يتم صرفه. فبهذا تجنبنا خطأ مضاعفة الحساب (دبل العد) وخلصنا مشكلة عدم توفر المعلومات. وهذا أصح من أي حساب للمصروفات الحكومية، بمقدار صحة معلومات الإيرادات والدين والاحتياطات المعلنة. اللهم إلا أن يكون قد أنفق أو سحب من حساب الاستثمارات الأجنبية، وأرقام الاستثمارات الأجنبية منطقة ضبابية حمالة احتمالات، سنبيها لاحقاً.

وعموماً لو أخذنا بها فهي لا تزيد النتيجة إلا تأكيداً، وتزيد من حجم المبالغ المفقودة. وسأني بها في آخر المقال، ولكنني تجنبته هنا لأن آل الشيخ ذكر الاحتياطات، ولم يذكر الاستثمارات

الأجنبية، ولكي لا تصبح احتمالياتها، هي الطبل الذي يُضرب عليه للإزعاج عن رؤية الحقائق الصرودة هنا.

لكن لا يتبين لنا قيمة الضائع مما دخل على خزينة الدولة إلا بمرجع مقارنة. وهنا علينا اتباع المرجع الذي وضعه الوزير المستشار آل الشيخ، وهو متوسط إنفاق ما دخل على خزينة الدولة في السنوات الخمس الماضية ٢٠١٠-٢٠١٤ الذي هو كذلك متوسط ما صرف فيها سنوياً.

إن، فالمعادلة لاستخراج المرجع هي: «متوسط مجموع إيرادات متوسط السنوات الذهبية ٢٠١٠-٢٠١٤ + متوسط التغيير في الاحتياطات + متوسط سداد الدين = متوسط المصروفات السنوية في السنوات الخمس الذهبية مع الهدر المالي».

فتقارن متوسط الصرف السنوي مع هدره المالي بما دخل على خزينة الدولة في عام ٢٠١٥ وتسعة أشهر من ٢٠١٦، فما زاد فهي مبالغ ضائعة بلا شك. لأننا نقيس سنوات القمة في الإنفاق على المشاريع والابتعاث مع الهدر، ونقارنها بفترة التوقف عن الإنفاق والتوقف وعدم الهدر. فعلى الأقل تتماثل الأعمام في الإنفاق. فكيف اذا وجدنا أن فترة الإنفاق التقشفي للعام والنصف الماضي تبلغ ١٥٠٪ من الإنفاق الذهبي، أي مرة ونصف.

ونسبة ١٥٠٪ ليست دقيقة، لأنه يجب علينا أن نقوم بطرح قيمة الهدر المالي الذي حكم به بن الشيخ (٣٣٠ مليار ريال). لسببين: الأول أن وجود الإنفاق على المشاريع هو الذي أوجد فرصة الهدر. والإنفاق قد توقف في ٢٠١٥-٢٠١٦، والسبب الثاني أن آل الشيخ صرح مفتخراً بأن هذا الهدر قد تم وقفه. فمتى طرحنا الهدر من المصروفات التي نتجت عن المعادلة السابقة سيقبلي لنا مستوى الإنفاق السنوي الذي لا فرق فيه، وعندها نجد أن فترة الإنفاق التقشفي تبلغ ٢٥٠٪ من متوسط الإنفاق الذهبي.

ولم بعد ذلك وفي عملية للتأكد، سأخرج عن مقياس آل الشيخ، وأقارن مجموع ما دخل على خزينة الدولة مع ارقام الإنفاق الفعلي التي أعلنت عنها وزارة المالية، وهذه لا تتوفر إلا نهاية عام ٢٠١٥. لأرى هل النتائج عموماً متفقة مع النتيجة المتوصل إليها أم لا. وسنجد انها متفقة.

إلى الأرقام

فحسب الأرقام الفعلية للميزانيات التي تنشرها وزارة المالية، (فالمعدل السنوي لمجموع إيرادات الدولة الفعلية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ من النفط وغير النفط بلغ ١٠٦ ترليون، أي ١٠٦١

مليار ريال سعودي - سداد دين التسعينات ٣٧ مليار ريال بالمتوسط السنوي - متوسط ايداع في الاحتياطيات سنوياً ٢٤١.٧ مليار ريال سعودي = ٧٨٣.٦ مليار سنوياً، هو معدل الصرف السنوي في السنوات الذهبية الخمس).

والأرقام الفعلية التي تنفهرها وزارة المالية، تنص على أنه نقص دخل النفط عام ٢٠١٥ بأكثر من أربعمئة وست وستين مليار ريال سعودي. ولكن سحج من الاحتياطيات في نفس العام ما يقارب أربعمئة وخمسين مليار ريال سعودي، كما تم استئذنة مائة مليار ريال تقريباً. وهذا يعني أن مجموع ما دخل على خزينة الدولة لعام ٢٠١٥ زاد عن التريلليون بمائة وخمسين مليار ريال سعودي (مجموع إيرادات الدولة الفعلية ٦١٦ مليار ريال سعودي + ٩٨ مليار استئذنة + سحب من الاحتياطيات ٤٢٥ مليار ريال سعودي = ١١٥٠ مليار عام ٢٠١٥).

وأما عام ٢٠١٦ فلم تظهر ارقام الإيرادات الفعلية بعد عند مؤسسة النقد (وطبعاً وزارة المالية تبكي حالها في المعلومات، فهي لم تنظر عام ٢٠١٥ إلى الآن، فما بالك بمعلومات شهرية. فلولاً للفتات الذي تجده عند مؤسسة النقد، ما وجدنا الا المعلومات من المصادر الأجنبية لترجع إليها).

وعموماً، فأسعار النفط في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ في الرسم البياني تظهر وكأنها صورة مرآيا تطابقاً. فقد انخفضت الاسعار في نهاية ٢٠١٥ حتى وصلت القاع بين العامين، ثم عادت وارتفعت وكأنها تحاكي نزول ٢٠١٥. فإذا عرفنا أنه في الأشهر الماضية قد زاد حجم التصدير للنفط زيادة كبيرة، فهذا يعني ان حجم إيرادات النفط ينبغي ان يكون في التسعة الأشهر الأولى لعام ٢٠١٦ أكثر من التسعة الأشهر الأولى لعام ٢٠١٥. ولكن تحفظاً، فسنفترض نفس الإيرادات، ثم نضيف إليها التغيير في الاحتياطيات التي تزودنا ساما به شهرياً. فهو متوفر لنهاية شهر سبتمبر. والدين معلوم قد نطنن به الاعلام حتى أسمع من في أنه صمم فحجباً لنا فقد أصبحتنا نفخر بقدرتنا على الاستئذنة. واقتحارنا بأستئذنة يحكي حقيقة خطورة الوضع القائم. فليست الاستئذنة مما يفخر به.

عموما نرجع الى ما دخل على الدولة في التسعة اشهر الأولى من ٢٠١٦ = ٤٦١ مليار ريال إيرادات نفطية وغير نفطية (قياساً على ٢٠١٥) + ٢٣١ مليار ريال سحب من الاحتياطيات فعلي + نحو ٦٥ مليار ريال الدين الذي ملطنا به = ٧٥٧ مليار ريال. إذا، وقبل إدخال مقارنة آل الشيخ وحكمه، فإنين ذهبنا ثلاثمئة وسبعة وستون مليار ريال

الزيادة في ٢٠١٥ (١١٥٠ مليار ريال - ٧٨٠ مليار ريال متوسط السنوات الذهبية = ٣٧٠ مليار ريال؟ أين ذهب الفرق وقد توقف الانفاق في ٢٠١٥ وحصل ما أسماه استاذنا الخاشقجي «أزمة تأخر الدفعات لشركات المقاولات الكبرى» واستهلكت الاستثمارات الأجنبية؟

فكيف إن أضفنا تصريحات آل الشيخ، بأن الهدر البالغ ٣٢٠ مليار ريال قد توقف؟ فهو يجب أن يتوقف لأن الصرف على المشاريع قد توقف. فهنا يصيب السؤال فأين ٣٣٠ مليار ريال قيمة الهدر + ٣٦٧ مليار ريال قيمة الفرق السابق. هذه نحو ٧٠٠ مليار ريال لا ندري أين ذهبت فقط في عام ٢٠١٥.

وإذا أضفنا التسعة اشهر المنصرفة في عام ٢٠١٦، فسنتقارنها بتسعة اشهر من متوسط السنوات الذهبية. يعني (٧٥٧ مليار عام ٢٠١٦ - ٥٨٥ مليار ريال متوسط الانفاق في تسعة اشهر في فترة السنوات الذهبية) فأين ١٧٢ مليار ريال. فإذا حسبتا الهدر الذي ادعى آل الشيخ القضاء عليه فيصبح الضائع (٧٥٧ مليار ريال لما مضى من ٢٠١٦ وبعد القضاء على الهدر - ٣٣٧.٥ مليار ريال متوسط الانفاق في تسعة اشهر في فترة السنوات الذهبية بدون هدر). فالمفقود في التسعة أشهر الماضية ٤١٨ مليار تقريباً.

فالنتيجة المروعة هي: أنه قد دخل خزينة الدولة في ثمانية عشر عاماً ما يقارب ١.٩ ترليون ريال (٧٠٠ مليار عام ٢٠١٥ + ٤١٨ مليار في التسعة الأشهر الماضية) لا نستطيع أن نجد تفسيراً معقولاً لإنفاقها. وبالحفظ الشديد بمقارنة بإنفاق سنوات الطفرة الذهبية الخمس، وقلنا أن حرب اليمن قد استهلكت ١٨ مليار ريال خلال ١٥ شهر منذ بدايتها إلى ٢٠١٦/٩. سجد أنه على الأقل قد شرد ٧٠٠ مليار عام ٢٠١٥ + ٤١٨ مليار عام ٢٠١٦ - ١٨ مليار ريال حرب اليمن = ألف ومائة مليار ريال قد شردت في ثمانية عشر شهراً، فتاهت عن سجلات مؤسسة النقد.

وهو مبلغ عظيم في حجمه وفي نسبته لدخل الدولة، فاضائع أكثر من نصف مجموع ما دخل على الدولة.

وأما التأكيد من وجود الخلل، خارج هذه السنوات، فلننظر في عام ٢٠٠٩م، فهو انسيب الاعوام لأن فيه اعظم نكسة في دخل النفط فقد نقص دخل النفط ١١٨٪ نسبة نقصان ٢٠١٥م أي نقص بمقدار ٨٢ مليار ريال أكثر من نقصانها عام ٢٠١٥. فقد بلغ النقص في عام ٢٠٠٩ مبلغ ٥٤٩ مليار حسب سجلات المالية، بينما بلغ نقص دخل النفط ٤٦٧ مليار ريال في ٢٠١٥. ومع ذلك لم تنقص الاحتياطيات في ٢٠٠٩

إلا بنسبة ٢٨٪ مما نقصت في ٢٠١٥. أي ١٣١ مليار ريال نقصان في الاحتياطيات عام ٢٠٠٩ مقابل ٤٣٥ مليار ريال نقصان الاحتياطيات في ٢٠١٥. بالإضافة أنه قد سُد في ٢٠٠٩ مع ذلك من الدين نحو عشر مليارات ريال، بينما استئذنا عشر اضعاف ذلك في ٢٠١٥. واستهلكنا أربعة اضعاف ما استهلكه انهياف دخل النفط ٢٠٠٩.

خلاصة نظرتنا لعام ٢٠٠٩م:

المشاهدة: نقصان دخل النفط في ٢٠١٥ كان اقل من نقصان ٢٠٠٩م.

الإجراء الذي حصل: أن جميع نقصان دخل النفط في عام ٢٠١٥ عن سنوات طفرة النفط، قدم تم تعويضه من الاحتياطيات والاستئذنة. بينما لم يعوض إلا أقل من ٢٠٪ من النقصان الذي حصل عام ٢٠٠٩م.

الأثر: سبب انهياف النفط في ٢٠١٥ شللاً شبه تام على البلاد والعباد رغم تعويضه بالسحب من الاحتياطيات، بينما لم يغير ذلك شيئاً على الانفاق في ٢٠٠٩م.

النتيجة: ان عام ٢٠١٥ كان أكبر الأعوام على الإطلاق في الدخل الحكومي، ولكنه كان الأضعف والأقل انفاقاً على الإطلاق. والتسعة اشهر المنصرفة قريبة من نفس الحكم على عام ٢٠١٥.

ومقارنة أخرى بعكس عام ٢٠٠٩م. فلم يحدث قط أن وصل ما دخل حقيقة لخزينة الدولة إلى حد ما تم انفاقه في عام ٢٠١٥ في أي ميزانية أبداً.

فأكبر إيرادات نفطية دخلت على الحكومة، كانت في الأعوام ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. حيث انها تجاوزت التريلون بمائة وبناتني مليار ريال في كل سنة. ولكن قد تم تحويل ثلثها للاحتياطيات وسداد دين التسعينات. مما يجعل الدخل الفعلي على الخزينة لأي سنة من سنوات طفرة النفط لا يتجاوز ٦٨٪ من دخل عام ٢٠١٥. فمثلاً عام ٢٠١٢ يمثل اعظم سنة في إيرادات النفط فقد بلغ مجموع الإيرادات النفطية والغير نفطية ١.٢٥ ترليون ريال. اطرحت منها ٥٩.٦ مليار ريال سداد دين التسعينات. ثم اطرحت ٤٢٢ مليار ريال قد استوردت في الاحتياطيات، مما يبقى فقط ٧٧٣.٦ مليار ريال لصرف عام ٢٠١٢ أعظم عام في الإيرادات.

فإذا قارنتها بعام ٢٠١٥، نجد ان (مجموع إيرادات الدولة النفطية والغير نفطية بلغ ٦١٦ مليار ريال سعودي + ٩٨ مليار استئذنة + سحب من الاحتياطيات ٤٣٥ مليار ريال سعودي = ١.١٤٩ ترليون ريال سعودي دخل فعلي لعام

(٢٠١٥).

ولو قارنا طريقتنا السابقة في تحديد ما دخل على خزينة الدولة ثم طرحناه من الأرقام الفعلية للمصروفات للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥ لوجدنا أن هناك فائضا عن المصروفات في الدخل بأكثر من مائة مليار في كل سنة من سنوات الطفرة الذهبية، بينما نجد عجزا بأكثر من ١٧٠ مليار عن المصروفات الفعلية التي أعلنتها وزارة المالية لعام ٢٠١٥ م.

لا شك أن الأرقام كافية بإعطاء صورة مروعة، قد وصلت حدا من الضخامة، يبتلع أي مصرف أو متصرف للأموال يمكن أن يُعذَر به. فكيف إن أضفنا إلى ذلك أننا نعرف أن سنوات الطفرة قد أتت الاقتصاد السعودي بعد استهلاكه ٢٠ عاما في السنوات العجاف، فقيمة بنية اقتصادنا التحتية محاسبيا كانت تساوي صفرا تقريبا عام ٢٠٠٥، لأنها قد استُهلكت في سنوات انهيار النفط في العقدين السابقة، فحصل التوسع في الإنفاق لتعويض العقدين العجاف، وتوسع في البناء والمشاريع وجاء معه هدر الفساد حصاد عتوية الجهل وأثر المحاباة، ودفعت البلاد لكافة الترتيز لغير المؤهلين في المناصب واللجان.



أنفيا بالأزمة على عهد عبدالله، فكان عهدهما الأكثر فساداً

فأين الهدر المالي الذي ذكره معالي الوزير المستشار محمد آل الشيخ، وأدعى انه ضبطه. وأي الهدرين أعظم وأخطر وأكثر غموضا. هدر مشاريع سنوات طفرة النفط، ام الهدر الغامض للثمانية عشر شهرا التي بعدها، والتي يفخر آل الشيخ بأنه قد ضبط الهدر الآن، بل وأنه قد انقذ البلاد من انكسار وانكشاف كامل بعد ثلاثة اشهر من الآن. فحسب قوله في بلومبرغ: «Saudi Arabia would have gone "completely broke" within just two years, by early ٢٠١٧». Al-Sheikh says «لولا أنه استدرك الهدر.

بل الصحيح انه لو استدرك الهدر دون فقط المساس بالمشاريع التنموية وعدم ايقاف الابتعاث ولم توضع ضوابط ولم يشعر الناس بأي تقشف، لما لجأنا لسحب ريال واحد من الاحتياطيات، بل لأضفنا للاحتياطيات، فقط لو كان استدرك الهدر صحيحا. فمتوسط الانفاق في السنوات الذهبية بعد طرح الهدر منه يبلغ تقريبا ٤٥٠ مليار سنويا، ودخل النفط على مستوى ٢٠١٥ و ٢٠١٦ فقط كاف لتغطيته. ثم نضع ١٥٠ مليار ريال عائدات غير نفطية كفوائض في الاحتياطيات.

يا معالي الوزير المستشار: لو لم نبع برميلا واحدا، مع المواصلة على نفس مستوى اتفاق سنوات الطفرة الخمس الذهبية مع وقف الهدر، لكفتنا الاحتياطيات ١٠ سنوات، لا كما زعم انها ستنتهي ونكتشف بعد ثلاثة اشهر من الآن. فقد كانت الاحتياطيات أكثر من ٢.٧ ترليون في نهاية ٢٠١٤. ومتوسط اتفاق سنوات الطفرة الذهبية دون هدر ويطرح العائدات الغير نفطية قد بلغ ٢٥٠ مليار ريال.

يا معالي الوزير أتهار النفط عام ١٩٨٥ تقريبا وكانت الاحتياطيات نحو ١٠٠ مليار ريال، ورجع النفط عام ٢٠١٥ والاحتياطيات كانت ٣١٤ مليار ريال بنهاية ٢٠١٤. وتحملنا دين انتهى بـ ٦١٠ مليار ريال بنهاية ٢٠١٤. أي أن انهيار النفط لم يخسرنا إلا ٤٠٠ مليار ريال، بمعدل مليار ونصف شهريا. فما بالك تفخر بثمانية عشر شهرا كان يُفقد فيها بطريقة غامضة أكثر من ٦١ مليار شهريا.

ودعونا لنحاول أن نجد العذر ونكتشف سر الغموض. فهل حرب اليمن سبب في

ذلك. لا ليست سببا في ذلك، ولا تشكل شيئا من الإنفاق. فلننظر لخصائبات الخبراء الرسميين. ثم لننظر لحرب الخليج عام ١٩٩١.

ففي مارس ٢٠١٥ نقلت رويترز عن خبراء بريطانيين أن كلفة الطلعات الجوية في حرب اليمن بمعدل ١٠٠ طلعة شهريا ستكلف ١٧٥ مليون دولار، أي نحو عشر مليارات ريال في ١٥ شهر.

بينما حسب خبراء فرنسيون رسميون كلفة الشهر بـ ٩٠ مليون دولار أي نحو خمس مليارات ريال إلى الآن، وكلفة تدخل بري لو حدث، لمدة ستة أشهر بأكثر من نصف مليار دولار، أي ما

كلتفه خمس مليارات ريال للحملة الجوية مدة ١٥ عشر شهرا مع كلفة حملة برية لمدة ٦ اشهر لا سمح الله.

ولنقل أن هناك ما لا نعلمه، فلنضاعف الكلفة المتوقعة، ولنعتد حسبة البريطانيين المرتفعة، فهذا يعني ٢٠ مليار ريال سعودي كلفة حرب اليمن، على أعلى التوقعات بعد مضاعفتها، فأين هذا مع ترليون وتسعمائة مليار ريال دخلت على الخزينة، ضاع منها أكثر من ترليون ريال لا نعلم أين صرفت في ١٨ شهرا.

<http://www.reuters.com/article/us-yemen-security-saudi-cost-idUSKBN0MR1K2Z0150331>

وحرب الخليج قد كلفت حسب وزارة الدفاع الأمريكية مبلغ ٦١ مليار دولار، تحملت دول الخليج ٣٦ مليار منها، فلنقل أننا تحملنا ثلثيها، فهذه سبعين مليار ريال تقريبا. وحرب اليمن لا تقارن بحرب الخليج على الاطلاق.

<http://www.cnn.com/2013/09/15/world/meast/gulf-war-fast-facts/>

قومي فدعي عنك الخبول، يا زناهة. قومي فابحثي وأخبري الوزراء بعظم جمل الخسارة، واديني وزارتهم بفساد الجهل وسوء الإدارة، بالأدلة القاطعة. فالجهل المركب والفساد الإداري هو ما جعلنا نرضى بأن نسمن من اكل طعام غيرنا. فنصف قرن من النفط قدم لنا طعاما فاخرا وسلب منا عقولا وحلوما، فيا ليت شعري من منا يدرك فداحة الخسارة. وأنى يجتمع عقل وتحمسة، وهل يحمل الهم من لا يدرك المصيبة؟. هذه هي القصة الصحيحة مع تبعياتها للاحتياطيات، لا رواية آل الشيخ، وإنه إذ أرفع التقرير لنظر ولي الأمر فيه، إنما باعتماد مني أنه يحض السعوديين على تبين الحقائق بالأدلة ودون مبالغة ولا تهويل.

وقد تأكدت من صحة اعتقادي برغبة ولي في ابداء المواطنين للرأي وبيان ما قد يخفي عليه.

تأكدت من ذلك بتأجيل هذا المقال عدة أيام لكي أتراجع عن نشره إذا ما وجدت أن عدم النشر هو رغبة ولي الأمر، كإحياء من الديوان أو نحو ذلك. فلما لما أجد شيئا من هذا، تأكدت أن رغبة ولي الأمر هي ان ينشر كل بيان حقيقة مدعم بالأدلة.

فأسأل الله أن يكون جهدي هذا نافعا وأن يحظى برضا ولي الأمر على ما فيه من تقصير، واسأل الله التوفيق والسداد لولي أمر بلادنا، وأن يسخر له الرجال الصادقون الإكفاء وأن يحميه بلفظ منه وقدرة إنه لطيف قدير.

✖ نَقْلًا عَنْ صَحِيفَةِ «الرياض بوسٲ» الإلكترونية.

الخلافه ما بعد الملك سلمان

سيناريوهات الصراع على العرش

عبد الوهاب فقي

أخيه عبدالرحمن والد الملك عبدالعزيز، وقد استلم سعود الحكم حتى عام ١٢٩١هـ.

وفي عام ١٣٠٢ عاد عبد الله وانتزع الحكم من أخيه سعود، ولكنه مات عقيماً فانقلبت الإمارة إلى غيره، وحكم سعود بن فيصل في الفترة ما بين ١٢٨٦ - ١٢٩١، وترك أربعة أبناء هم عبد العزيز ومحمد وسعد وعبد الله.

أما محمد بن فيصل، فقد كان يدعم أخاه عبد الله، مقابل أخويه الآخرين سعود وعبدالرحمن. وقد حكم لسنة واحدة ١٣٠٩ - ١٣١٠هـ، ومات ولم يخلف أحداً.

وأما عبد الرحمن، والد الملك عبد العزيز فخلف من الأبناء: فيصل، عبد العزيز، عبد الله، سعود، سعد، مساعد، محمد، أحمد، سعد الثاني، عبد المحسن وثلاث بنات (نورا، وهيا، ومنيرة).

عمد عبد العزيز في مرحلة مبكرة إلى تقويض فرص ظهور منافسين من داخل الأجنحة الأخرى من آل سعود، ورفض مبدأ تقاسم السلطة مع أبناء عمومته، وحين كان يضطر للجوء إلى القوة لا يتردد في فعل ذلك.

وفيما خسر الأخ الأكبر فيصل فرصته في احتكار السلطة، نجح عبد العزيز في فرض نفسه بقوة السلاح حاكماً مطلقاً بعد احتلاله الرياض عام ١٩٠٢، فلم يكن هناك من ينافس عبد العزيز سوى أبناء عمومته المتحدرين من عبد العزيز بن سعود بن فيصل بن تركي، المعروفين بإسم العرّافة وهم (سعود الكبير ومحمد وفضل وتركي).

وقد لجأ سعود ومحمد إلى الشريف حسين في الحجاز، وجمعاً قبائل العجمان والحساسة بهدف قيادة تمرد ضد عبد العزيز سنة ١٩٠٨، ولكن عبد العزيز نجح في القضاء على التمرد، وحين طاف على أسرى التمرد قام بقطع رؤوس ثمانية عشر قائداً في وقت واحد، وأبقى التاسع عشر على قيد الحياة، كيما يقوم بنقل ما رآه من انتقام ابن سعود إلى أبناء عمومته وحلفائهم من القبائل للكم عن التفكير في المشاركة

كان الصراع على السلطة سمة عامة في الدولة السعودية عبر أطوارها الثلاثة. وفي أغلب الصراعات التي كانت تندلع بين أجنحة الحكم السعودي، كان العنف الأداة الراجحة للحسم.

ومن الناحية التاريخية، نشب خلاف بين محمد بن سعود، مؤسس السلالة السعودية الحاكمة، وإخوته من أبيه ثنيان ومشاري وفرحان على تقاسم السلطة، ولكن محمداً نجح في تركيز السلطة في بيته بعد تحالفه مع الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

وبعد موت محمد بن سعود، تفجّر نزاع مسلح بين أبنائه وأحفاده. وكان له إبنان:



الملك عبدالعزيز

(١) عبد العزيز، وقد تولى الحكم بعد وفاة أبيه ومات عام ١٢١٨هـ، وخلفه إبنيه سعود المعروف بالكبير حتى وفاته عام ١٢٢٩هـ، وانقطع نسل هذا الفرع في الحكم، ليتولى..

(٢) عبد الله الذي ورث الحكم من ابن أخيه سعود، حتى سقطت الدولة السعودية الأولى عام ١٢٣٤هـ، ونقل إلى تركيا عن طريق مصر بعد سقوط الدرعية، وتم إعدامه في الأستانة.

بعد عبدالله توارث الحكم إبناه تركي وصنيتان، وقد أقصى الأخير عن الإمارة ومات عقيماً، فانهضرت الإمرة في بيت تركي بن عبد الله الذي أسس الدولة السعودية الثانية، بعد أن قام بقتل مشاري بن معمر سنة ١٢٣٦هـ، وفرض نفسه حاكماً على نجد حتى عام ١٢٤٦هـ، حيث قتله ابن اخته مشاري بن عبد الرحمن. وتولى فيصل بن تركي الحكم بعد أبيه، وإليه ينتسب حكم آل سعود من خط عبد العزيز، مؤسس الدولة السعودية الثالثة. أما جلوي المؤسس لعائلة آل جلوي التي شاركت في فتح الرياض سنة ١٩٠٢، وتسلمت إمارتي المنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية، فقد أقصيت تماماً عقب وصول الجناح السديري إلى السلطة.

وتولى آل فيصل الحكم في الفترة ما بين ١٢٤٦هـ و١٢٨٢هـ، وخلف أربعة أبناء هم:

عبد الله بن فيصل، وحكم بعد والده لمدة أربع سنوات، أي في الفترة ما بين ١٢٨٢ - ١٢٨٦، بعد انقلاب أخيه الأصغر، سعود بمساعدة من

عمد عبد العزيز في مرحلة

مبكرة إلى تقويض فرص

ظهور منافسين داخل آل

سعود، ورفض بالقوة تقاسم

السلطة مع أبناء عمومته

بكلمة، إن الملك القادم هو العامل الحاسم في مستقبل السعودية.

هوية الملك القادم

في ضوء الصراع التاريخي، وبناء على الوقائع الحالية يمكن القول بأن حسم هوية الملك القادم يعد الملك سلمان، لن يتم دون تحديد مسارين:

- **مسار العلاقة بين المؤسستين السياسية والدينية**، في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠، وبرنامج التحول الوطني، والشرط الاستباقي بضرورة تقليص دور المشايخ والمؤسسة الدينية في المجال العام. ملفت أن يكون هذا المطلب في عهد سلمان الذي عرف عنه انحيازه الى جانب مشايخ الوهابية وتعزيز دور المؤسسة الدينية. في التقدير العام، لن يكون بمقدور الملك الصالي أو القادم تجاوز نفوذ المؤسسة الدينية، وإن انكماش هذا النفوذ سوف يكون على حساب استقرار السلطة السياسية وتماسكها. كبدل، تواجه الملك القادم تحديات كبرى تتعلق بالتعويض الذي يمكن أن يقدمه للمؤسسة الدينية لجهة التنازل طوعاً عن جزء جوهري من نفوذه، ولا سيما في مجال الوعظ والإصلاح الاجتماعي.



فهد: رأس السديريين السبعة

- **مسار العلاقة السلطة والمجتمع**: فهناك قرار لدى الأسرة المالكة بتعويض المحكومين مادياً في مقابل المطالبة بحقوق سياسية ثابتة: المشاركة في صنع القرار، التمثيل العادل في المؤسسات الدستورية، الحصول على حصة عادلة في الثروة الوطنية، التمتع بحرية تعبير وتجمع منصوصة في الدستور.

في العهود السابقة، كانت المعادلة تقوم على الاسترضاء مقابل الشراكة، أي اعتماد سياسة التقديرات الاجتماعية في مقابل الحرمان السياسي. ولكن ثمة مشكلة كبيرة للغاية تواجه النظام السعودي في المرحلة الراهنة، وهي أن الاسترضاء الاجتماعي بلا موارد كافية، بل إن المؤشرات تفيد بأن السعودية مقلية على أوضاع اقتصادية بالغة الصعوبة، وسوف يكون على السلطات السعودية التعامل مع مرحلة جديدة ليس فيها ما تقدمه للمواطنين من أجل بقائهم في حال الصمت لأجل غير مسمى.

مشكلة الاسترضاء اليوم أنه بلا موارد كافية. وفي المقابل، لا مؤشرات من أي نوع على نية الإصلاح رغم ضرورته القصوى.

ميزان القوى داخل الأسرة

مع وصول الملك سلمان الى السلطة في ٢٣ يناير ٢٠١٥ حدث

في الحكم.

وبصورة إجمالية، لجأ عبد العزيز الى سياسة صارمة لتقويض فرص المنافسة على الحكم تقوم على: المصاهرة لاستمالة القبائل التي قد تنافسه على العرش، وثانياً استخدام القوة العسكرية في حال الضرورة.



سعود العرافة، زوج نورة، الى يمين الملك سعود

كان التحدي الأكبر الذي واجهه عبد العزيز يأتي من الفرع الرئيسي في العائلة، المتحدر من سعود الكبير، وسعى الى إحباط تطلعات هذا الفرع بتزويج إحدى اخواته، نورة، بالمطالب الرئيسي بالحكم، سعود بن عبد

العزيز بن سعود الكبير، المسمى بسعود العرافة الذي تمرّد عليه، وذلك ليستميل أسرة عبد العزيز الكبير وكسب تأييدها كما جعلها تشارك في حكم فرعه في العائلة.

واتبع ابن سعود التكتيك نفسه مع الحليف الديني من أسرة محمد بن عبد الوهاب، إذ سار على خطى سلفه محمد بن سعود بالزواج من ابنة محمد بن عبد الوهاب، فتزوج عبد العزيز من ابنة عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ، التي أنجبت له ابنه فيصل، الملك فيما بعد.

في واقع الأمر، وفي حين تنازل عبدالرحمن عن الحكم لصالح ابنه عبدالعزيز، فإنه كان على هذا الأخير أن يضاعف جهوده لاحتواء التطلعات السياسية لدى إخوته التسعة، وقد شكّل أخواه محمد وعبد الله تحدياً جدياً لمشروع عبد العزيز في تشكيل سلطة عمودية. على أية حال، فإن الحوادث



الملك سعود وأخيه فيصل: صراع انتهى بنفي الأول من البلاد

اللاحقة تفيد بأن محمد وعبد الله لعبا دوراً إيجابياً في تسوية النزاع على السلطة بين فيصل وسعود، ودخلا في وساطة إلى جانب الأمير فهد، الملك لاحقاً، لإقناع سعود بالتنازل عن السلطة لصالح أخيه فيصل.

في الستينيات، كان انتقال السلطة من جيل الى آخر، يمثل أكبر تحد

واجهته أسرة آل سعود، وكان عليها تسوية نزاعاتها بطريقة تحفظ تماسك السلطة ولا يخسر المراهنون ما لأجله خاضوا معركة العرش. نتذكر ما حصل بعد موت الملك عبد العزيز والصراع المحتدم بين فيصل وسعود والذي دام لسنوات، والذي هدّد استقرار المملكة السعودية ومصير حكم آل سعود.

في كل الأحوال، فإن انتقال السلطة يشكل دائماً تحدياً جدياً للمملكة السعودية. وسوف يزداد التحدي شدة في المرحلة المقبلة.

أول تبدل جوهري في ميزان القوى القائم منذ ثلاثة عقود (الجناح السديري - جناح عبد الله). وفي غضون شهرين، قام سلمان بإجراء تعديلات انقلابية أفضت إلى رسم مسار جديد للسلطة لا يقوم على الثنائية التقليدية (السديري - عبد الله)، وإنما أخذ شكلاً آخر، حيث تم تركيز السلطة في فرع من فروع الجناح السديري.

في المشهد العام، تبرز أجنحة ثلاثة تصك بقوى عسكرية:

أ - بيت سلمان: ويمسك، إلى جانب منصب الملك وولي ولي العهد، وزارة الدفاع، وهي إحدى الوزارات السيادية التي عادة تكون ممرطاً طبيعياً إلى العرش. تقليدياً، كانت وزارة الدفاع من نصيب بيت سلطان بن عبد العزيز.



صراع المومدين إلى أين؟

ولي العهد الأسبق والشقيق الأكبر للملك الحالي، في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ٢٠١١. وبعد موته خسر آل سلطان هذا الامتياز. إن أصدر الملك عبد الله في ٥ تشرين الثاني ٢٠١١ أمراً ملكياً بتعيين سلمان وزيراً للدفاع خلفاً لأخيه.

وكانت تلك فاتحة عهد جديد لجناح سلمان الذي عين ابنه محمد خلفاً له فور توليه العرش. ويوفر المنصب، بحسب تجارب سابقة، إحدى الضمانات القوية في حفظ التوازنات الداخلية بين أجنحة الحكم.

ب - بيت نايف: منذ تولي الأمير نايف وزارة الداخلية في الفترة ما بين ١٩٧٥ - ٢٠١١، تنامت قوته على نحو جعله أحد أركان الحكم السعودي، لاسيما عقب الحوادث الأمنية التي شهدتها المملكة خلال تلك الفترة (اعتصام جماعة جهيمان العتيبي داخل الحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩،

انتفاضة المنطقة الشرقية في ديسمبر ١٩٧٩، مجزرة الحجاج الإيرانيين في موسم الحج ١٩٨٧، حركة الاحتجاجات المصاحبة لأزمة الخليج الثانية في ١٩٩١، تفجيرات العليا بالرياض في نوفمبر ١٩٩٥، وتفجير الخبر في يوليو ١٩٩٦، مواجهات

سلسلة مع تنظيم القاعدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، وقمع التيار الاصلاحي بعد نشره عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) في يناير ٢٠٠٣، وتالياً اعتقال (مؤروره...)، ونجح الأمير نايف في تعزيز نفوذه داخل الأسرة من خلال الامساك بملف الأمن بصورة كاملة. كان الملك عبد الله مدركاً لطبيعة النفوذ الذي يتمتع به الأمير

نايف، ولذلك تردد في تعيينه نائباً ثانياً بعد الأمير سلطان، ولي العهد الأسبق، وكلاهما من الجناح السديري. حينذاك، أنشأ الملك عبد الله «هيئة البيعة» في ١٠ يناير سنة ٢٠٠٧ برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز، من خارج الجناح السديري، وكان الغرض هو تقادي تعيين الأمير نايف في منصب نائب ثان وتفويض الهيئة لاختيار ولي العهد بعد موت الملك عبد الله. ولكن دخل الأخير في تسوية ثنائية لتوريث الأبناء، وعلى ضوءها أصدر أمر ملكي في ٢٧ مارس ٢٠٠٩ بتعيين الأمير نايف نائباً ثانياً ما جعله مرشحاً نائباً في وراثة العرش. وبالفعل، ورث ولاية العهد من شقيقه سلطان، بعد موته في ٢٠١١.

الموت المفاجيء للأمير نايف في جنيف في يونيو ٢٠١٢، كاد أن يضع خاتمة غير سعيدة لبيت نايف، بعد تعيين الأمير أحمد بن عبد العزيز خلفاً له. ولكن أمراً ملكياً صدر بصورة مفاجئة بعد خمسة أشهر على تولي الأمير أحمد المنصب بإعفائه من منصبه «بناءً على طلبه» وتعيين محمد بن نايف بدلاً عنه أعاد جناح نايف إلى الواجهة السياسية مرة أخرى.

كأمير من الجيل الثاني يصعد إلى منصب سيادي، يعد تولي محمد بن نايف منصب وزير الداخلية أبرز تطوّر في معادلة السلطة على مستوى المملكة منذ أربعة عقود، أي منذ تولي سعود الفيصل منصب وزير الخارجية منذ العام ١٩٧٥. وصول محمد بن نايف إلى ولاية العهد يجعله في موقع بالغ الحساسية في ظل تذابح حاد بينه وبين ابن عمه محمد بن سلمان. وفي النتائج، إما أن يعبر محمد بن نايف إلى العرش ضمن التراتبية التقليدية في نظام الوراثة، أو الخروج غير الآمن من سباق العرش.

ج - بيت عبد الله: وضع غياب الملك عبد الله نهاية لجناح كان يتصدر المشهد لعدول ثلاثة. وقد خسر آل عبد الله نفوذاً واسعاً في

الدولة، باستثناء مصدر القوة الوحيد (الحرس الوطني)، الذي لا يزال يحفظ لهذا البيت فرصة للعودة إلى الواجهة في حال موت الملك سلمان أو اختلال موازين القوى مجدداً.

ولذلك، فإن فرصة متعب في الوصول إلى العرش لا تزال قائمة رغم الصعوبات المحدقة بها، خصوصاً بعد إعفاء الأمير مقرن من منصبه كولي للعهد بعد شهرين من إمساك سلمان بالسلطة.



وزير الحرس متعب بن عبد الله

د - الأمراء المهضومون: لم يتطور حتى اللحظة جناح أو اتجاه من داخل الأسرة يمكن الرهان عليه بوصفه منافساً، رغم الأصوات الغاضبة التي ترتفع بين فترة وأخرى (الأمير طلال بن عبد العزيز، الأمير سعود بن سيف النصر، الأميرة بسمة بنت سعود، الأمير خالد بن فرحان...)، ولكن من الصعوبة بمكان تصنيف هؤلاء في خانة «اتجاه» أو «تيار» منافس. يستثنى من ذلك ما يشاع عن مطلع مكتوم لدى الأمير أحمد بن عبد العزيز، وهو أصغر الأشقاء السديريين السبعة.

بتوقيع أربع اتفاقيات استراتيجية مع واشنطن. في كل الأحوال، فإن البراغماتية السياسية لها منطلق يختلف عن منطق العلاقات الشخصية، وأن الرهان الأمريكي على بن نايف قد لا يكون مفتوحاً، في حال بروز شخصية جديدة يمكن أن تكسب الرهان.

سيناريوهات نقل السلطة

١ - استمرار الوضع على ما هو عليه:

وأول ما يبرز هنا: مستقبل بن سلمان. والأسئلة المطروحة في هذا الصدد هي: هل سوف يقبل الملك القادم ببقاء محمد بن سلمان في موقعه؟ هل يعزل؟ أم تنقلص صلاحياته إلى أدنى مستوى؟ هل سوف تبقى السلطة كما هي عليه أم سوف يعاد تشكيلها، وفي حال بقائها وفق ثنائية: لجنة الشؤون السياسية والأمنية ولجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية من سوف يتولى اللجنة الأولى التي يرأسها محمد بن نايف حالياً، هل سوف يسمح الأخير بصعود طرف جديد إلى معادلة العرش، وينفس الصلاحيات؟

٢ - السيناريو القطري:

تنازل الملك عن السلطة لصالح ابنه محمد، على أن يرعى هو عملية الانتقال وتقسيم السلطة لمرحلة مقبلة. ولا يزال هذا السيناريو مطروحاً وبقوة، ويكتسب أهمية في حال تضاعفت فرص صعود بن سلمان إلى العرش بطريقة تقليدية.

٣ - السيناريو الكويتي

احتكار بيت سلمان موقع «الملك» واحتكار بيت نايف موقع «ولي العهد» وإلغاء منصب ولي ولي العهد.

٤ - الفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد

بما يتسنى للأمير محمد بن سلمان من ضمان فرصته في الوصول إلى العرش.

٥ - بناء تحالف قبلي من خارج العائلة

تنصيب محمد بن سلمان ملكاً واستبعاد محمد بن نايف من ولاية العهد وتعيين شخص ما قريب من الملك.

٦ - تعيين الأمير أحمد ولياً للعهد وإغفاء محمد بن نايف على أن يبقى محمد بن سلمان في موقعه

في كل الأحوال، فإن سيناريوهات الحكم في عهد سلمان رغم صعوبة ترجيح أي منها في ظل التبدلات السريعة التي قام بها في بداية عهده والتي طالت بنية السلطة السعودية، تبدو غير ثابتة. ولكن يبقى مصدر القلق الرئيس هو في مستقبل محمد بن سلمان، الذي لا بد أن الملك سلمان قد أولاه اهتماماً خاصاً كما تكشف بوضوح ترتيبات السلطة منذ لحظة استلامه مقاليد الحكم.

- الآخرون: تركيبة الدولة السعودية بنظامها الملكي الشمولي والمطلق تحول دون صعود قوى منافسة من خارج الأسرة. ولكن يمكن الإشارة إلى دور مساعد لبعض القبائل النجدية التي حاربت إلى جانب الملك عبد العزيز



الوليد بن طلال، والأمراء المهتمون

وتتقاسم جزئياً على الأقل السلطة مع آل سعود، مثل التوجيهي، الزامل، عتيبة، سبيع، الدواسر، الثنيان، مطير، قحطان، حرب.. ویرغم من أن أكثر القبائل فقدت قدراً كبيراً من زخمها الاجتماعي والسياسي نتيجة تنامي نفوذ آل سعود في الدولة وتغلغلهم في مؤسساتها

وسيطرتهم على مصادر الثروة والقوة العسكرية. ولكن، قد تلعب بعض القبائل على التناقضات داخل الأسرة المالكة أو الاصطفاف لصالح هذا الجناح أو ذاك، كما جرت العادة في تاريخ الصراع داخل منطقة نجد في الدولة السعودية الأولى والثانية.

يبقى الكلام عن دور القوى السياسية (الاصلاحية على وجه الخصوص)، وقد تعرضت لقمع شديد منذ سنة ٢٠٠٤، فيما تقدم العمر بزمورها ولم تنجح حتى الآن في بلور اتجاه وطني عام يستقطب مناصرين من مختلف المناطق والاتجاهات السياسية، وزاد في صعوبة الأمر تصاعد النبرة المذهبية التي تركت تأثيراتها على القوى السياسية الوطنية



خالد بن سلطان: المطرودون!

والليبرالية. أما فيما يخص دور الخارج، فليس هناك من قوى خارجية إقليمية أو دولية يمكن أن تلعب دوراً مؤثراً في معادلة السلطة سوى الولايات المتحدة، وقد سعى الملوك السعوديون، على الأقل

منذ الملك فهد وحتى الملك سلمان، إلى الاستعانة بالدمع الأمريكي لتعزيز فرص ترشيح أحد أبنائهم في تولي الحكم.

وغالباً ما كانت تثير الصحف الأميركية سؤال الخلافة، وهوية الأوفر حظاً في تولي العرش. في تسعينيات القرن الماضي، كان إسم سلمان مطروحاً بوصفه الشخصية الأكثر قبولاً لدى الدوائر الأميركية، في وقت كان الاتفاق منعقداً على أن الملك فهد أكثر الملوك السعوديين قرباً من واشنطن، فيما كان الملك عبد الله يصف، في الظاهر على الأقل، بأنه ذو نزعة عربية معادية للولايات المتحدة. وفي حقيقة الأمر، تبقى تلك التصنيفات مساحة التكهّن مفتوحة، فالأمير نايف، على سبيل المثال، والذي كان يصف هو الآخر في جبهة الشخصيات غير الودودة للولايات المتحدة لعبت دوراً محورياً في العام ٢٠٠٨

أزمة «البراذيم»

التجابه بين السلطة السياسية وقاعدتها الوهابية

محمد شمس

حين يصبح الخارج شأناً محلياً، لا يعني فقط أن ثمة في الدولة من يدفع الناس لإفراغ فائض سخطهم خارج الحدود، أو حتى صرف الأنظار عن مشكلات داخلية، وفي بلد يعارض فيه أهل الحكم تعاظمي الناس النفاش السياسي في أي مستوى، وتكاد تصبح السياسة محتكرة بصورة كاملة من قبل الطيقة الحاكمة، يصعب تقديم إجابة حاسمة، ومن وجه واحد، بأن الإنشغال بقضايا خارجية تمثل أحد مصارف الاحتقانات الداخلية، وفي مفاعليها النهائية هي مصدر لتماكس السلطة واستقرارها في عالم شديد التداخل، وفي ظل الثورة الإتصالية الكونية، بات في حكم المستحيل الفصل بين ما هو محلي وخارجي على المستويات كافة، بكلمة أخرى، لم تعد السياسة شأناً محصوراً في فئة أو مكان.

في المملكة السعودية، فإن التعارض بين السلطة السياسية وجمهورها الديني إزاء قضايا خارجية كان نادراً، إذ كان التطابق المعطوف على استقالة المؤسسة الدينية، مصدر التوجيه للجمهور، وتماهيها المطلق مع الطيقة الحاكمة، وعزوفها عن الانشغالات السياسية، ولاسيما الخارجية منها، يحول دون وقوع التناقض بين الطرفين.

كاريزمية» على حد ماكس فيبر. يظهر ذلك جلياً في تبني مشايخ الصحوة ومن خلفهم، لاسيما القاعدة وبقية تنظيمات السلفية الجهادية، أفكار جهيمان في تقويم أداء السلطة، وكشف عيوبها، وحتى عن «مداينة» العلماء لأهل الحكم. يمكن الجزم بأن تجربة «الجماعة السلفية المحتسبة» بعثت آمالاً مكتومة لدى كثير من أنصار المدرسة الوهابية، وكادت أن تؤسس لاشتباك مفتوح مع النظام السياسي، وقد فعلت ذلك جزئياً، ولكن الجماعات السلفية التي نشأت لاحقاً (الصحوية/ الجهادية) تقاطعت مع «السلفية المحتسبة» في رؤيتها الكونية، ولكن تباينت في المنطلقات، والتصورات الأيديولوجية، وفي البعد الكوني لمشروعها.

لا بد من الإشارة إلى أن الجماعة السلفية المحتسبة بقيادة جهيمان العتيبي وبعثاتها العقيدة المهدوية، يضعها في خانة الجماعات فوق القارئة. أكثر من ذلك، يمكن المجادلة بأن الجماعة لو قدر لها العمل في مكان آخر لحققت انتشاراً أوسع، ولربما جعل منها نموذجاً يختلج في المجال السلفي، على غرار «القاعدة» ولاحقاً «داعش».

كان تيار الصحوة في ظهوره بداية التسعينيات أمام فرصة استثنائية لتطوير تجربة في الإسلام السياسي بمواصفات محلية. كانت الأوضاع مؤاتية للتيار بأن يحقق ما عجزت عنه «الجماعة السلفية المحتسبة»، إذ كانت البلاد تشهد ظروفاً استثنائية نتيجة الإحتلال العراقي للكويت والتحديات الأمنية التي تواجه المملكة السعودية، وضغط الإجماع الداخلي كرد فعل على ملاسبات

منذ إعلان المملكة السعودية في سبتمبر ١٩٣٢، نجح الملك عبد العزيز، عقب إخصاده حركة الإخوان في معركة السبلة في ٢٠ مارس ١٩٣٩، في تقليل فرص التمرد وسط التيار السلفي الوهابي. وإن بوادر الاعتراض التي تسربت إلى العلن من داخل المؤسسة الدينية، كانت تأخذ في الغالب طابعاً فردياً، مثل الموقف من تعليم الإنثاء، أو إدماج قوانين من تشريعات غير إسلامية في بنية النظام التشريعي المحلي، وحتى اغتيال الملك فيصل في ٢٥ مارس سنة ١٩٧٥ على يد ابن أخيه الأمير فيصل بن مساعد بن عبد العزيز، فإن الفرضيات المطروحة: مؤامرة أميركية، ثأر عائلي، تحالف قبلي، لم تغير في حقيقة الطابع الفردي للواقعة.



فصل النموذج الجهماني المهدوي

كانت تجربة «الجماعة السلفية المحتسبة» التي برزت إلى السطح في الستينيات والسبعينيات الميلادية أول جماعة اعتراضية غير حكومية من داخل التيار السلفي الوهابي، لم تزل التجربة حظاً الكافي من الدراسة، يتجاوز القراءة المايكروسوبولوجية التي تقتصر على فحص الجماعة من داخلها، تركيبتها، وخطابها، الأمر الذي يؤول إلى التعامل معها بكونها حالة معزولة، ومقطوعة الصلة بما قبلها والمتراقي معها. لم تكن الجماعة بقيادة جهيمان العتيبي نبذة طارئة، بل مثلت تطوراً طبيعياً، وفي لحظة ما نزوة لتفاعل عميق سوسيو ديني. فالجماعة لم تعمل خارج البيئة التي نشأت فيها، بل كانت متعايشة مع حاضنتها المجتمعية، ومتصالحة مع أفكارها، وحتى أهدافها، قبل أن تعتق خيار الصدام المسلح. برغم من فشل الجماعة في تحقيق أهدافها، وانطواء قوتها على نحو دراماتيكي بقتل قادتها وغالبية كوادرها، فإن التطورات اللاحقة كشفت عن الزخم الشعبي الذي حافظت عليه جماعة جهيمان، وأحال منها «جماعة

أخفق تيار الصحوة في

تطوير تجربة محلية،

قابلة للحياة، وحائزة على

خاصية الإغراء والجذب،

كيما تصبح «نموذجاً»

مثل (سفر الحوالي) وعايش القرني) الإنخراط في برنامج المناصحة المخصص لإقناع عناصر القاعدة بالإفلاق عن فكرة الخروج على ولاء الأمر في المملكة. فيما كان سلمان العودة يشارك في جلسات الحوار الوطني الذي دعا له الملك عبد الله، ولي العهد حينذاك، وقدم العودة نفسه بكونه أحد أركان الحوار وهو من تلى مقررات الجلسة الأولى أمام ولي العهد.



الحوالي: الدعوة إلى الديمقراطية بعد تكفير من يؤمن بها

منذ خروج مشايخ الصحوة من السجن وحتى انطلاق الربيع العربي من تونس في ديسمبر ٢٠١٠، لم تشهد المملكة السعودية تجربة احتجاج سياسي بقيادة دينية. وحتى بعد أن غمرت شوارع تونس والقاهرة وصنعاء وليبيا المظاهرات الشعبية، وبمشاركة جماعات إسلامية قريبة من «الإخوان المسلمين» لم يجرؤ التيار الصحوي على القيام بمبادرة من أي نوع في الداخل. في الواقع، بدأ مشايخ الصحوة في وضع بانس قبل انفجار الثورات الشعبية. فقد أشاد العودة بالحريات الدينية في تونس، ودخل في وساطة بين النظام الليبي في عهد القذافي والجماعة الإسلامية المقاتلة في زيارة قام بها في الأول من يوليو ٢٠١٠. وكذلك الحال بالنسبة للداعية عايش القرني الذي زار ليبيا في ٢٦ أغسطس ٢٠١٠ بدعوة من سيف الاسلام القذافي للقاء نفسه.

سعى العودة والقرني للتحرك من تبعات الزيارة ولكن دون جدوى، وما لبث العودة أن اختار إعادة تموضع مكشوفة، وبدأ يتبنى الأفكار الثورية وصنف كتاباً بعنوان «أسئلة الثورة». أهمية الكتاب تكمن في مؤلفه وليس في موضوعه الذي بدا اجترارياً ولا يحمل جديداً، لاسيما في مقاربه لأسباب الثورة، وعواملها، وإقحام النصوص الدينية بشروحات حديثة في مجال بحثه.

قد تكون الجدة في الموضوع تلك التي تنطوي على إشارات ملتبسة حول الفصل بين الديني والسياسي، وإخلاء الاسلام القضاء السياسي للمسلمين كما يختاروا شكل الحكم، مع الاكتفاء بالأخلاقيات العامة التي وضعها الإسلام لتكون دليلاً أرشادياً في مجال السياسة والحكم، وليس منحه حكم.

وبرغم استعاراته المتكررة من الفكر السياسي الحديث، فإنه بدا مريباً وإلى حد ما قلقاً في حسم خياراته الفكرية، ولم يستطع تقديم إجابات نهائية إزاء قضايا شائكة في تراث المسلمين السياسي والتاريخي، بما في ذلك مشروعية الحاكم ومصادرها، وسبل تغيير الحكم، واختيار شكله ومشروعية الدولة نفسها. من جهة ثانية، أطلق رفيق دربه الشيخ سفر الحوالي دعوة لحكام بلاده لتبني الديمقراطية لتفادي الثورة الشعبية. ولأسباب صحيحة، لم يقدم الحوالي وصفته الديمقراطية، واكتفى بنقل رسالة من تونس في الذكرى السنوية الأولى لتوثيرها، على لسان أحد أنصاره، الناشط الكويتي وليد الطباطبائي يدعو فيها حكام الخليج السامرة إلى ركوب قطار الديمقراطية.

في كل الأحوال، بدا التيار السلفي بكل اشتقاقاته خاضعاً تحت تأثير رياح التغيير الآتية من الخارج. وهذا لا يعكس مجرد مستوى القمع في الداخل السعودي، ولكن أيضاً مستوى الإحباط الذي أصاب التيار وانعكس على قواعده التي باتت هي الأخرى تتطلع نحو انفراجات سياسية تأتي من خلف الحدود.

العلاقة مع نظام صدام حسين الذي انقلب على داعميه، والاستعانة بالقوات الأمريكية برغم التصليح الكثيف للمؤسسة العسكرية بأذرعها كافة، وجود النظام السياسي.

حظي شيوخ الصحوة بشعبية واسعة، وشكلوا مصدر تهديد جدي لنظام الحكم في السعودية، الأمر الذي استعجل سفر لجنة مشتركة من الشؤون الخارجية في الكونغرس ووزارة الخارجية الأميركية إلى السعودية لاستطلاع الوضع وتقدير الموقف الداخلي. بدأ مشايخ الصحوة على استعداد للذهاب إلى أقصى مدى في المواجهة مع الأجهزة الأمنية، برغم من تدابيرها الصارمة: فصل من الجامعة، والمنع من الخطابة في المساجد العامة، وأخيراً المنع من السفر.

ولكن كشف التيار الصحوي عن بساطة سياسية شديدة، إذ خسر منذ الأيام الأولى لظهوره العلني جمهوراً عريضاً ينتمي إلى قوى سياسية واجتماعية وإزنة بهجومه على من وصفهم «العلمانيين، الليبراليين، الرأسمال، الصوفية...».

ثم يتناول الجمهور السلفي التجربة التركية بالنقد، لأنه يتعامل معها من منطلق الحاجة لا الطموح، هو يريد تجربة تملاً فراغاً في حياته

في النتائج، حدد التيار الصحوي مجال حركته، وجمهوره، وأيضاً أهدافه. في حقيقة الأمر، سهل التيار بموقفه الانعزالي مهمة ضربه، فلم يكن يحظى بتعاطف شعبي من خارج بيئته السلفية الوهابية، بل حتى هذه البيئة لم تحافظ على تماسكها، فقد تعرضت لانشقاق واسع، كرد فعل على توقيع شيوخ الصحوة (سلمان

العودة، سفر الحوالي، ناصر العمر، عايش القرني، وغيرهم) على تعهدات بعدم مواصلة نشاطات سياسية احتجاجية. وبعد خمس سنوات من السجن خرج هؤلاء من المعتقل، وقد حسموا خياراتهم السياسية، فقد ظهر العودة على برنامج تلفزيوني في قناة إم بي سي التي لطالما وصمها شيوخ الصحوة بـ «العلمانية» و«الصليبية».

بصورة إجمالية، أخفق التيار الصحوي في تطوير تجربة محلية، قابلة للحياة وحائزة على خاصية الإغراء والجذب، كيما تصبح «نموذجاً». ومنذ عام ٢٠٠٣ اكتفى التيار الصحوي بنشاط منخفض التأثير المتمثل في كتابة «البيانات»، ذات الصلة في الغالب بقضايا خارجية، فيما غاب عن أي نشاط سياسي محلي نقدي.



العودة: الصحوة فشلت في صناعة نموذج وفأبى

كان سقوط نظام صدام حسين في نيسان (إبريل) ٢٠٠٣ امتحاناً سياسياً وأيديولوجياً للتيار الصحوي، إذ بدّل رموزه وجهة النقد من نظام صدام إلى كلي من وما بعده، بل ذهب، بعضهم على الأقل، إلى حد تحريض المقاتلين من الخارج للهجرة إلى العراق ومحاربة كل الأطراف المسؤولة عن الواقع السياسي ما بعد نظام صدام حسين، سواء كان المحتل الأمريكي، أو مجلس الحكم العراقي، وكل المؤسسات الأمنية والعسكرية التي نشأت على أنقاض النظام السابق.

ولكن ما لبث أن حصل انقسام عمودي في التيار الصحوي، وأخذ في بعض جوانبه بعداً فكرياً. فبينما تمسك الجناح المتشدد في التيار الصحوي بمواقفه الصارمة ضد الاحتلال الأمريكي وضد شيعة العراق، بدأ عدد من رموز الصحوة

التيار الديني بين «الأخوان» و«داعش»

شكلت سنوات الربيع العربي تحدياً جدياً لإدارة مشايخ الصحوة، لكونهم الأنشطة في التيار السلفي الوهابي، في تمثيل تطلعات جمهور عريض من

المؤمنين بالعقيدة الوهابية. كان مجرد إطلاق دعوات للتظاهر في الأماكن التي كانت تمثل مسرح عمليات المشايخ، ومن دون إنزهم يحمل في طياته رسالة واضحة بخسارتهم لجزء جوهرى من النفوذ الذي كانوا يتمتعون به في أوقات سابقة. كما تومىء الدعوات إلى تفاوت أسقف التوقعات بين المشايخ وجمهورهم، فلم يعد الجمهور يقبل بمجرد إصلاحات اجتماعية محدودة، أو حتى أفكار دينية تنتمي للقرن الماضى.

كان وصول «الإخوان المسلمين» إلى سدة السلطة السياسية في تونس ومصر، قد أثار مخاوف النظام السعودي لأسباب ليست مجهولة تماماً. ببساطة، إن نجاح نموذج حكم ديني في المجال السني يشكل تهديداً جدياً للدولة السعودية القائمة على حكم سلفي. محاولات اجتواء التجربة الإخوانية على المستويين الرسمي والديني حققت نجاحاً جزئياً، على الأقل لجهة إحداث زحزحة في خطاب الإخوان إزاء قضايا سياسية ومذهبية، ولكن ما يتجاوز ذلك هو نفاذ الإخوان إلى المجال السياسي الذي يفترض النظام السعودي بأنه محتركة له بصورة كاملة.

تحولت تجربة الإخوان المسلمين إلى «نموذج» قابل للتعميم، وهو ما دفع السعودية ودول خليجية أخرى (الإمارات والكويت على سبيل المثال) لإطلاق حملة دعائية ضد إخوان الخليج، واعتقال عشرات من العناصر المنضوية في فروع الجماعة خليجياً. دلالة التدابير القمعية والعاجلة واضحة: الخوف من تمدد النموذج إلى خارج الفضاء المقرر له.

في أول تعبير عن خلاف عميق بين المؤسسة السياسية والجمهور السلفي، كان انقلاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣. صدرت بيانات متضاربة: الرسمي مباركاً ومؤيداً وداعماً بالمطلق، والشعبي/السلفي مجزماً، ومخوناً. ولأول مرة، يصدر موقف وموقف مضاد، تبعاً لعلاقة كل طرف من النظام القديم والجديد.

لم يكن مجرد حادث سياسي، ولا من نظام حكم محفوف بأشكال متضاربة من التقويم، وإنما كان مؤقفاً من «نموذج معياري» كاد أن يستنسخ في أكثر من بلد. في النتيجة، إن الدفاع عن نظام حكم الإخوان المسلمين ومعارضة الانقلاب، ينطوي على إحساس بالفشل في تطوير تجربة محلية، وانقراض الأمل على نموذج آخر. وفي ذلك رسالة إلى الداخل أيضاً، إلى التيار الصحوي على وجه الخصوص الذي خسر الرهان على إنصاح تجربة مقمعة بالنجاح والجزب.

ما بلغت الانتباه، أن مشايخ الصحوة قبلوا بالنتيجة، أي يكونهم ليسوا على قدر استقطاب جمهورهم نحو «نموذج» من صنع أيديهم. وقد نجد ذلك واضحاً في ردود الفعل على الانقلاب الفاشل في تركيا

في منتصف يوليو ٢٠١٦، حين ظهر التباين مجدداً بين الموقف السياسي، والاعلامي إلى حد ما، من جهة والموقف الشعبي الديني.

فبينما كان الإعلام السعودي يخوض لعبة الغمر واللمز في حادث الانقلاب التركي في ظل مواقف مريبة من جانب أهل الحكم، كان مشايخ الصحوة والجمهور السلفي عموماً يروج بمساندته الكاملة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ومناهضة الانقلابيين.

وكما في إسقاط تجربة الإخوان في مصر، فإن الانقلاب الفاشل في تركيا بعث برسائل بالغة الدلالة. فبينما كانت لغة الإعلام مواربة وإلى حد ما مؤيدة للانقلاب وتنطوي على نبرة تشفي من أردوغان، كان الجمهور السلفي

صريحاً في معارضته لنظام حزب العدالة والتنمية. في الواقع، يكشف الموقفان المتباينان عن انقسام داخلي عميق، فقد ظهر كل طرف خلافاً مع الآخر المحلي من خلال قضية حجاجية. في أقصى التغيرات عن الخلاف، يكمن «النموذج» الذي يناصره جمهور الصحوة ويعارضه جمهور السلطة.

إن الجاذبية التي حظي به «النموذج» التركي في الوسط السلفي المحلي لا يخضع لمعايير دينية بالضرورة، وليس بالإمكان إخضاع التجربة الأردوغانية لهذا النوع من المعايير. أولئك الذين يمتدوا وجوههم صوب استانبول، لم يجذبهم نجاح الدولة الإسلامية التركية، ولكنه الأمل بظهور «نموذج» سني يحقق ما عجز عنه النموذج السعودي..

لم يتناول الجمهور السلفي/الصحوي على وجه التحديد، التجربة الإسلامية التركية بالنقد، لأنه

يتعامل معها من منطلق الحاجة لا الطموح. هو يريد تجربة تمثلاً قراءاً في حياته، وتشبع السغب الشديد الذي يعاني منه، ولذلك يقدمه نموذجاً. من بين التجارب الخارجية على قاعدة دينية، كان رد الفعل على احتلال تنظيم «داعش» الموصل في



داعش. النموذج الأقرب لروح الوهابية وطموح شبابه

يونيو ٢٠١٤، إذ لقي ترحيباً في الأوساط السلفية.

لأول مرة، يخضع الجمهور السلفي عموماً لاختبار جدي ليموله السياسية والإيديولوجية. كان السؤال الأبرز في الاختبار، هل ثمة حاضنة محلية للتنظيم، وهل ولادة ظاهرة داعشية في الأوساط السلفية الوهابية إمكانية قائمة.

مقالات جمة، واستطلاعات رأي، واستبيانات تعاملت مع «القابلية للإستدعاش» أو الداعشية المستوطنة، وخلصت إلى أن ثمة مقومات للظاهرة محلياً يساعد على تنشئتها وترعرعها المناهج التعليمية التي تشتمل على كمية كبيرة من المحرضات الأيديولوجية على الكراهية والعنف، يضاف إليها غياب مؤسسات أهلية قادرة على امتصاص فائض الطاقة لدى الشباب، وانعدام الحريات.

في الواقع تمثل هذه العوامل ذات طابع ثقافي واجتماعي وسياسي، ولكن هناك عامل آخر لا يكدح يحظى باهتمام فارق وهو «الافتقار لقدرة» نموذج/مثال، فأولئك الذين ناضلوا لسنوات طويلة من أجل إعادة إحياء النموذج، المتمثل في الدولة السعودية الأولى، وجدوا في شعارات «داعش» الداعية إلى تصحيح الخلل في مسيرة الدولة السعودية، عبر إعادة بث الأمل بتكرار تجربة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر.

أن يكون تنظيم «القاعدة» مقبولاً في سوريا، اليمن، العراق، لا يجب تفسيره من منظور مذهبي وكفى. لأن الموقف ذاته يلحظ في بلدان أخرى تتمتع بانسجام مذهبي، ولم تشهد انقسامات على خلفية طائفية. في حقيقة الأمر، أن الاختلافات المحلية جرى تعويضها عن طريق التحويل على نجاح تجربة هي الأقرب عقدياً إلى الجمهور السلفي مثل «القاعدة» و«داعش».

ما يلفت أن الفترة التي بقي فيها «داعش» مسيطراً على الموصل، لم يصدر أي رد فعل اعتراضى من الجمهور السلفي في المملكة السعودية، الأمر الذي يكشف عن انسجام بين التنظيم والجمهور.

تؤكد مرة أخرى، بأن الدافع المذهبي ليس كافياً لتفسير موقف الجمهور السلفي، وهناك دوافع ذاتية ومحلية وتتعلق بالدولة السعودية، التي فقدت رصيدها كبراً من مشروعيتها، منذ ظهور منافس يحمل السمات الوراثية لتجربة الاحياء الوهابي الأول.

ذاكرة سعودية مثقوبة

اتفاق مسقط كلام على الورق!

محمد الأنصاري

عبدربه هادي.

كان الإتفاق مفاجأة، حتى لو لم يتم تنفيذه، ومن هنا كان غضب الدنوبوع، وقد اوعزت الرياض لأصنامها الإعلاميين بالصمت، واستمرت في خوض الحرب شأنها شأن وفد صنعاء. حيث لم تتوقف الحرب، ولم تكن الإلتقافة السعودية علي اتفاق مسقط، بإعلان هدنة يومين تعني شيئاً، لأنها كانت تحضر لهجوم الأكبر من نوعه على منطقة ميدي اليمنية، وهو ما حدث.

الاتفاق كان بحث ذاته نكسة سياسية للسعودية، وقد أخذت السلطة - عُمان - الألق والسمة الحسنه. وبقي جيش آل سعود الإلكتروني يشتم كيري وأوباما وترامب أيضاً!

وللحق فإن كيري كان يحاول ان يستيق قرارات ترامب، وأن يحافظ على الحليف السعودي قدر الامكان من قرارات ترامبية قد تكون متهورة. اما آل سعود، فقد تمنوا فوز كليتون، وذلك بغية تمديد غطاء الحرب، والدعم السياسي الأمريكي لحروبهم الاقليمية وفي مقدمتها اليمن، ولكن خاب الرهان.

حتى لا تقول الرياض ان الشأن اليمني لا يعنيتها، وأن الحرب هي بين يمنيين، وأنها مجرد منفذ لأوامر الحكومة الشرعية، حكومة عبدربه هادي. قال كيري بأنه توصل الي اتفاق مع الحوثيين والتحالف والسعودية والإمارات، لحل الأزمة. والرياض بالقطع لم تنف ذلك، وأنه لها النقي؛ وازاف بأن الغرض وقف النار، والعمل على انشاء حكومة موحدة نهاية العام الميلادي الحالي.

بمعنى آخر، انهي كيري الحرب على الورق، لأن سياسة الرياض تقول: (قل نعم، وافعل: لا)!

كان بديهياً ان يرفض وزير خارجية هادي الاتفاق، لأن احداً لم يستقر هادي ولا وزيره. وقال المخلافي ان لا علم له بالاتفاق ولا بعينه؛ وكان آخداً يهتم بما يقوله هادي، فهو مجرد دمية بيد السعودية. والصحفي جمال خاشقجي، الذي له في كل غرض قرص، اختلطت عليه الأمور. وتساءل: (مالذي يجري؟ كيري يصرح باتفاق: الشرعية ترفض: وصمت الأطراف المعنية)؛ والمقصود بالأطراف المعنية الصامتة، هي حكومته السعودية!

لا حديث كثير عن حرب اليمن؛ لا في الصحافة السعودية، ولا في مواقع التواصل الاجتماعي. هاشتاقات كبيرة مثل (# عاصفة الحزم) و(# إعادة الأمل) ماتت منذ زمن. كل ما يوجد هو حديث مناسبات: مثلاً ارسال صاروخ على مدينة سعودية؛ او كاجتماع كيري الاخير في سلطنة عمان ولقائه بأنصار الله ووفد صنعاء، وإبرام تفاهم او اتفاق لإيقاف الحرب.

المثقفون السعوديون لا يتحدثون عن اليمن، وفي هذا قرار رسمي، ورغبة ذاتية أيضاً.

لا أحد يريد ان يُذكر آل سعود والمواطنون بأن هنالك حرب على الحدود الجنوبية.

انه تذكير للمواطن بفشل الحرب، وبالهزيمة النكراء للقوات السعودية، ولأطماع وأهداف العدوان السعودي.. لا أحد يريد ان يتحدث عن هذه الهزيمة او حتى يذكرها بها. كل يريد أن يهيل التراب على ذاكرة الهزيمة، الحاضرة رغباً عن الجميع.

حتى اتفاق مسقط الأخير، لم يكتب مقال واحد عنه في الصحف السعودية، وكخبر لم يكد يظهر في صحيفة من الصحف، الا من زاوية رفضه من قبل عبدربه هادي ووزيره المخلافي.

ما يجري هو إسقاط تام لكل ما يتعلق باليمن من الذاكرة السعودية، الملائى بالهزائم، وأنه لهذه الذاكرة ان تنسى حرباً قائمة، وخسائر فادحة، ألقت بظلالها على المواطن كما على النظام؟

كيري أبرم اتفاقاً في مسقط مع وفد صنعاء، وفي غياب وفود عن السعودية راعية العدوان ومنفذته، وأيضاً في غياب أي ممثل عن حكومة الدنوبوع هادي، ولكن ما أبرم جاء باسم الرياض، وبإسم حكومة اليمن في فنادق الرياض، وأيضاً بإسم التحالف وفي مقدمه دولة الإمارات التي يقال انها احد مهندسي الاتفاق.

فأني فضيحة هذه، ان تعلن الرياض حربها على اليمن من واشنطن، كما نتذكر، وأن يعلن اتفاق بانها انها في مسقط بدون حضور الجبير هذه المرة؟ أما أنصار الله بالتحديد، والذين تقول الرياض انهم مجرد (عصابة حوثية) فكانوا حاضرين على طاولة المفاوضات، والبتوا هم والمؤتمر انهم الرقم الصحيح في المعادلة، وأن الباقي مجرد أدوات وكسور عشرية في اعلى الاحتمالات؛ وأن الحرب امريكية بمخلب سعودي، وبغطاء من فاقد الشرعية

المعارض حمزة الحسن قال ان احتمالات نجاح كيري لا تتعدى الخمسين بالمائة، لكن خسارة آل سعود ليست احتمالاً بل حتمية مائة بالمائة. ولاحظ الحسن بأن امريكا تفاوضت مع الوفد اليمني نهاية عن آل سعود، ما يثبت انهم مجرد أدوات؛ مؤكداً ان وصول ترامب للرئاسة قد ضيق هامش المناورة السعودية للخروج بانتصار او تعادل في حرب اليمن.

فورث خبر اتفاق سلطنة عمان، ظهر هاشتاق بعنوان: (مبادرة كيري مرفوضة)؛ مع دعوات لمواصلة الحرب. وشارك فيه يمنيون وسعوديون وغيرهم.

الصمت السعودي الرسمي عن اتفاق مسقط، قسره البعض بأنه وسيلة تضليل سعودية، وكأنها ليست معنية بالسلم او الحرب، وهو ما دعا الاعلامي اليمني عبدالوهاب الشرفي، ليتساءل: (السعودية وسيط؟ وأمريكا وسيط؟ إذن من الغريب؟) في حين قال الاعلامي اليمني الموالي فيصل المجيدي، بأن قبول خطة كيري إجهاض للمشروع العربي في مواجهة ايران، ومحاولة لإفشال نجاحات عاصفة الحزم، وما تم رفضه بالسلح، لا يمكن القبول به عبر خطة كيري.

وانسرى العسكري الكويتي المزور فهد الظليهي، والمغرب من السلطات السعودية، فقال ان الانتصارات التي حققها التحالف والمقاومة ضد من أسامهم بأفراخ إيران هو الذي جعل كيري يهرول لانقاذهم. وبعده أسباب رفض مبادرة كيري بأنها توفر مناخ استمرار تهديد السعودية والجنوب، وانها تتجاهل قرارات الامم المتحدة والداء والتضحيات.

اما الإخواني المسعود والمقيم في قطر، محمد مختار الشنقيطي، قرأى ان (اصرار كيري على وقف حرب اليمن، وإبقائه بيد الحوثى، دليل آخر بعد جاستا على ان امريكا اتخذت قرارا استراتيجيا بحصار السعودية وتصفيتا). وفي المقابل يرى الشيخ حسن فرحان المالكي بأن (كلام كيري كشكلام ولد الشيخ، مجرد كلام، حرب اليمن مستمر بين ست الى ستمائة سنوات... والله أعلم).

الحرب متواصلة في اليمن، وطبخة الحل السلمي لم تنضج سعودياً، ولكن الهزيمة لآل سعود حتمية.

من التماهي الى العذرية العلاقات السعودية الأمريكية

(القسم الثاني)

بين الحاجة وعدم الثقة يكمن المخبوء البراعماتي في تفسير مآل العلاقة المرتبكة بين الرياض وواشنطن.. أسئلة جمة تحوم حول المتعرجات الحادة التي مزّت بها العلاقة بين المملكة السعودية والولايات المتحدة منذ نشأتها وحتى اليوم... فإلى أين تسير هذه العلاقة، وماهي متغيراتها وشوابتها، مالمذي تغيّر في مكونات التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن.. وهل حقاً بدأت الرياض تبحث عن شركاء جدد..

سعد الشريف

١٩٧٣ - ٢٠٠٠: المصالح المشتركة

برغم من المنعطفات الحادة التي شهدتها العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة في تسعينيات القرن الماضي إلا أن الطرفين حافظا على الشروط المطلوبة لتأمين الشراكة الحيوية بين البلدين. وبصورة إجمالية، بعد عهد الملك فهد من أكثر العهود السعودية تماهياً مع الولايات المتحدة حيث «أصبحت المملكة مشاركاً فعالاً في العلاقات الدولية من خلال إسهامها في تقرير المواقف واتخاذ القرارات، كما هو الحال مثلاً، دورها الفاعل والقيادي في حوار الشمال والجنوب عام ألف وتسعمائة وواحد وثمانين وغيره»^(١).

وخلال هذه السنوات كانت الروابط على أشدها بين البلدين، وقد ارتفعت المبيعات الأميركية من السلاح للسعودية بصورة صاروخية وكذلك بناء المنشآت العسكرية السعودية. وأصبحت السعودية المزود رقم واحد من النفط

الأجنبي خلال هذه السنوات. وخلال إدارة كارتر، خالفت السعودية رغبة كل منتجي النفط العرب الآخرين، في سبيل دعم كارتر في حملة إعادة انتخابه (ولكن لم تنجح)،



كارتر، أمن السعودية جزء من الأمن القومي الأمريكي

وقامت بخفض أسعار النفط للولايات المتحدة إلى ما بين ستة إلى سبعة دولارات أقل من أسعار المنتجين الآخرين.

وبعد فوز رونالد ريغان بالرئاسة على منافسه الديمقراطي كارتر، نجح في بناء تحالف مع السعودية هو الأكثر حيوية على الإطلاق في تاريخ العلاقة بين البلدين. فقد شارك السعوديون حملة ريغان نيابة عن معارضي النظام الشيوعي في أفغانستان، وقدموا المال للمجاهدين المحاربين للشيوعية في أفغانستان، ومساعدته حين أراد تخصيص المال للكونترا في نيكاراغوا، وقدموا المال لليونيتا (الاتحاد الوطني للاستقلال التام في أنغولا).

يذكر في هذا الصدد التنسيق الوثيق بين الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي في واشنطن سابقاً، مع وكالة الاستخبارات المركزية، منها وما هو معلوم، أنه تكفل بدفع فاتورة تفجير بئر العبد العام ألف وتسعمائة وخمسة وثمانين، كما كشف عن ذلك بوب وود ورد في كتابه (الحجاب)،



التحالف الأقوى بين آل سعود وأمريكا في عهد ريغان

ثم افتضاح أسره في (إيران كونترا) العام ١٩٨٧، والتي أدت إلى الاطاحة برأس السي أي أيه وليم كيسلي، بسبب تجارة الأسلحة للكونترا مقابل الكوكايين، وتسهيل تجارة المخدرات لتمويل النشاطات السوداء والحرب السرية للمجاهدين الأفغان، والتي ثبت فيما بعد تورط بنك الاعتماد الاماراتي (بي سي سي أي).

كان بندر في الثمانينات والتسعينيات عنصراً ناشطاً

في العمليات السرية للولايات المتحدة وحروبها القذرة في الصين وكوريا الشمالية وليبيا والسودان. وقد عمل وليم كيسلي مع بندر بن سلطان معاً لتنفيذ عمليات وحشية ضد كل الشخصيات المقربة من إيران، ومنها محاولة اغتيال العلامة محمد حسين فضل الله في بئر العبد، بضاحية بيروت، في ١٩٨٥، وقد دفع بندر تكاليف العملية البالغة ثلاثة ملايين دولار^(٢).

ويسجل كتاب معروفون مثل بوب وودورد، وروبن رايت، وديفيد أوتواوي، وكريج أنجر وغيرهم تفاصيل كثيرة حول قصص التعاون بين الأمراء السعوديين ومسؤولين أميركيين كبار في الإدارات المتعاقبة منذ عهد ريغان وصولاً إلى جورج بوش الابن، وتنعكس إلى حد كبير عمق الروابط التي أنشئت خلال هذه العهود إلى القدر الذي أصبحت العمليات السرية والقذرة جزءاً من تلك العلاقة التي تتطلب ثقة عالية بين الطرفين.

كبيراً، ما يشير إلى أن السعوديين كانوا قلقين حقاً مما كان سيحدث، إذ أرادوا إعادة بناء الجانب الاقتصادي من العلاقة، على أن يؤدي ذلك إلى بعث حياة جديدة في العلاقات السياسية. ولكن المفاوضات التي بدأت في عام ٢٠٠٠ واستمرت خلال عام ٢٠٠٣ انتهت إلى الفشل.

وبصورة إجمالية، لم يكن هناك من أسباب موجبة لدهور العلاقة، ولكن المتغيرات المحلية في كل من البلدين ساهمت إلى حد كبير في دخول العلاقة مرحلة ركود متقطعة، باستثناء جرعات الحياة التي كانت تكتسبها بفعل التحركات ذات الصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط في عهد كلينتون.

٢٠٠١ - ٢٠٠٨: الحليف اللدود

كانت بداية عهد بوش سينة مع السعودية، رغم الأساليب الكبيرة التي عقدها على وصوله إلى البيت الأبيض، كونه ابن جورج بوش الذي يرجع له فضل حماية النظام السعودي من خطر القوات العراقية التي احتلت الكويت، وأيضاً بسبب علاقاته الخاصة التجارية مع العائلة المالكة في السعودية. ولكن جورج بوش الابن، كما سلفه بيل كلينتون، لم يكن لديه اهتمام بالسياسة الخارجية، وقد تجاهل الشرق الأوسط، وأصبح الملك عبد الله ولي العهد حينذاك مستاءً من هذا التجاهل.

وقبيل هجمات الحادي عشر من سبتمبر أطلق ولي العهد حينذاك الأمير عبد الله تصريحاً صاعداً، وخاطب الرئيس الأمريكي بوش: «إذا لم تفعل شيئاً إزاء مواصلة محادثات السلام في منطقة الشرق الأوسط، فسوف ننضم نحن جميعاً للعلاقات العسكرية معكم. بل كانت هناك تلميحات إلى إمكانية عمل شيء في مجال النفط»^(١).

ضلوع خمسة عشر سعودياً من أصل تسعة عشر انتحارياً قلب الصورة تماماً عن السعودية، على مستوى الإدارة والرأي العام الأمريكي على السواء. فاول مرة تصبح الأيديولوجية المشرقة للنظام السعودي، قضية خلافية في البلدين، فلم يعد ينظر إلى السعودية باعتبارها مجرد أرض مقدسة تضم أقدس البقاع الخاصة



حرب تحرير الكويت وثقت العلاقة الأمريكية السعودية

بالمسلمين بل تصلحت إلى مصدر الإرهاب والسمول للارهابيين. وطرح السؤال الكبير في مراكز القرار: هل السعودية صديق أم عدو؟ ولماذا كثير من السعوديين تَوَرَّطوا في الهجمات، ومالذي يجري في السعودية حتى ينتج هذا العدد الكبير من الارهابيين. وقد أصبح الأمر جدياً

إلى حد أن وزارة الخزانة وهيئة التحقيق الفيدرالية إف بي آي صادرت كل الوثائق المالية للأمير بندر بن سلطان في السفارة في محاولة لتعقب مسار المال السعودي إلى أين يذهب داخل الولايات المتحدة. وهذا التدبير الاستثنائي غير المسبوق محثوث بالقلق من أن السعوديين يمثلون الارهابيين أو الأصوليين داخل الولايات المتحدة.

في تقرير لجنة المخابرات بالكونغرس الأمريكي لتفجيرات الحادي عشر من سبتمبر هناك ثمان وعشرون صفحة سرية لم يتم عرضها على العامة حتى اليوم تربط السعودية بدعم التفجيرات، هذا التقرير تم إصداره

إدارة جورج بوش الأب وحرب الخليج في عامي ١٩٩٠/٩١ مثَّلت الذروة في العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة على وجه الخصوص، وبين الأخيرة ودول الخليج عموماً، فبعد مفاوضات قادها بندر بن سلطان مع قادة في البنتاغون مثل كولن باول والجنرال شوارزكوف، سمح الملك فهد للرئيس بوش بإرسال نصف مليون جندي إلى المملكة بهدف حمايتها وتحرير الكويت، كما يذكر تفاصيل ذلك بوب وود في كتابه «القادة». على أية حال، مضت العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية بوتيرة غير مستقرة خلال إدارة كلينتون. ولم يكن الأخير يولي اهتماماً خاصاً بالسعودية. في الواقع، كانت بداية عهد كلينتون سينة للغاية مع السعوديين. وقد أوفدت وزارة الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس فريقاً لدراسة أوضاع المملكة.



تفجير بئر العبد، ثمة تعاون الأمير بندر مع السي آي إيه

عقب احتجاجات شهدتها مناطق متفرقة من السعودية بدأت مع أزمة الخليج الثانية وتواصلت حتى الربع الأخيرة من العام ألف وتسعمائة ولنتين وتسعين.

ورفع الفريق تقريراً إلى الرئيس كلينتون في بداية ولايته الأولى في البيت الأبيض في يناير ١٩٩٢.

تضمن التقرير نصائح قدمها الأميركيون إلى الملك فهد بإجراء إصلاحات سياسية فاعلة بهدف احتواء الاحتقان الداخلي. وكما في كل مرة، لجأ السعوديون إلى الأسلوب التقليدي في المواجهة والمكر، وقام الملك فهد في الأول من مارس سنة ١٩٩٢ بإعلان الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، نظام الشورى، نظام المناطق)، وهي إصلاحات وصفتها منظمة ميدل إيست روتش في الأول من مايو سنة ١٩٩٢ بـ«الفارغة» وأن المخرجات النهائية للإصلاح هي أدنى بكثير من التوقعات^(٢).

وكان انشغال إدارة كلينتون في الولاية الأولى بالشؤون الداخلية (الضمان الصحي، والتعليم، والضرائب، والبطالة)، على حساب الشؤون الخارجية أضفى فتوراً على العلاقة بين الرياض واشنطن. وكانت الزيارة التي قام بها بيل كلينتون في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٩٤، كانت روتينية وتأتي في سياق طمأنة الحلفاء بشأن التزام الولايات المتحدة بأمن وحماية الدول الصديقة.

وكان لمعطيات محلية دورها في تراجع وتيرة العلاقة بين الدولتين وقوع انفجارين في الرياض والخبر في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ على التوالي، ورفض وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز بالسماح للمحققين الأميركيين من هيئة التحقيق الفيدرالية بالمشاركة في التحقيق حول انفجار الخبر وانفتاح السعودية على إيران خاتمي، إلى جانب إصابة الملك فهد بجلطة دماغية في نوفمبر سنة ١٩٩٥ تسببت في تعطيل حركة الدولة بصورة عامة نتيجة عدم اتفاق كبار الأمراء من الجناحين (الجناح السديري وجناح الملك عبد الله) على آلية إدارة الدولة مع بقاء الملك فهد في منصبه أو نقل السلطة.

على أية حال، بدا السعوديون قلقين من بقاء العلاقة مع الولايات المتحدة في حالة ارتياب، وفي خريف عام ١٩٩٨، سافر ولي العهد آنذاك الأمير عبد الله (الملك لاحقاً) إلى واشنطن في محاولة لإحياء العلاقة. التقى مع جميع شركاء النفط الأمريكية القديمة التي كانت في عمل في المملكة السعودية سابقاً، وقال: «نحن مفتتحون للعمل، ودعاهم إلى تقديم مقترحات للعودة إلى المملكة للبحث عن الغاز وفي وقت لاحق النفط. وكان يعد ذلك تحولاً

في ديسمبر عام ألفين واثنين إلا أنه تم إخفاء الجزء الرابع الذي يحمل عنوان «الحقائق، النقاش والردود فيما يتعلق ببعض مسائل الأمن القومي»، بأمر من الرئيس السابق جورج بوش.

وقد كتب في التقرير:

«لم يكن الهدف من هذا التحقيق المشترك أن يقوم بهذه التحريات الفصلية اللازمة لتحديد الأهمية الحقيقية للدعم المزعوم للمختطفين، من جانب، من المحتمل أن هذه الروابط (بين الداعمين والمختطفين) يمكن أن تكون مؤشراً على - كما تم ذكره في مذكرة الاستخبارات الأمريكية - دليل لا جدل فيه أن هناك دعم لهؤلاء الإرهابيين، من جانب آخر، من المحتمل أيضاً أن تحقيقات إضافية في هذه الادعاءات قد تفصح عن تفسير قانوني ويري لهذه الروابط».

ستيفن لينش أحد أعضاء الكونجرس الذين قرأوا الصفحات السرية أخبر أنه يرى الصفحات «مثيرة في وضوحها في عرض التخطيط المسبق، التمويل، والتفجيرات التي حدثت ذاك اليوم»، كما أضاف أنه لا يمكن الاستدلال إذا ما كان الأشخاص المتعرف عليهم في التقرير «يعملون كجزء من حكومة أو ضمن وكلاء محتالين»^(٩). لينش طالب الرئيس أوباما بالأفراج عن القسم المحجوب كونه يكشف عن «هوية بعض الاسماء، ويكشف نوع بعض العمليات»^(١٠).

وبصورة إجمالية، مثّلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر التظهير الأخطر والأقصى للتناقض بين مجالين ثقافيين متناقضين. ربما لم يكن بغیر حادث دموي صادم على مستوى العالم من هذا القبول يمكن الكشف عن الخط العميق في بنية العلاقة التاريخية والاستراتيجية بين دولتين ما يفترق بينهما أكثر ما يجمع.

على أية حال، فإن العلاقات السعودية الأمريكية التي اكتسبت أهمية استثنائية منذ العام ألف وتسعمائة وتسعة وسبعين وألفين وواحد لم تعد هي كذلك، بل بقيت عرضة لاهتزازات عنيفة. فقد بدت صورة السعودية في الولايات المتحدة معقدة لجهة ضلوع مواطنيها في هجمات إرهابية مروعة.

في مؤتمر خاص لهيئة

السياسة الدفاعية في البيت الأبيض في السادس من أغسطس سنة ألفين واثنين خرج من بين المشاركين من وصف السعودية بأنها «نواة الشر» ويجب إلزامها بوقف دعم الإرهابيين أو مواجهة مصادرة أصولها المالية في الخارج^(١١).



عهد كليتون: علاقة غير مستقرة مع الرياض

الهيئة التي تضم جنرالات سابقين، وزراء دفاع وخارجية بمن فيهم هنري كيسنجر، كانت على النقيض مع السياسة الأميركية الرسمية إزاء السعودية. وزير الدفاع الأسبق دونالد راسمفيلد، سارع إلى التأني بإدارة بوش الابن عن مضامين المؤتمر، التي كتبت من قبل محلّ من شركة راند، وهي غرفة تفكير على صلات قديمة مع المؤسسة العسكرية الأميركية.

وقد نقل موقع (وورلد تريبيون) مقاطع مسربة من المؤتمر، من بينها: «أن السعوديين ينشطون في كل مستوى من سلسلة الإرهاب، من المخططين إلى الممولين، ومن الكادر إلى الجندي العادي، ومن الأيديولوجي إلى المشجّع»^(١٢). في تلك الأجواء المشحونة، طرحت فكرة التحرر من الاعتماد على النفط السعودي، من خلال إطاحة نظام صدام حسين وإقامة نظام صديق للولايات المتحدة، وتالياً إنهاء الاعتماد على النفط السعودي، وبما يسمح لأمريكا في

نهاية الأمر مواجهة دعم السعودية للإسلام المتطرّف.

مسؤول في إدارة بوش لم يكشف عن إسمه عبّر عن تأييده لفكرة (أن الطريق إلى الشرق الأوسط بأكله يمرّ عبر بغداد). ويضيف: «متى ما كان لديك نظام ديمقراطي في العراق، مثل الانظمة التي ساعدنا على إقامتها في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، فستكون هناك الكثير من الاحتمالات».

مساعد سابق لراسمفيلد، كينيث أدلمان قال: «من الخطأ اعتبار السعودية بلداً صديقاً». إلبورت كوهين، عضو سابق في الهيئة سالفة الذكر، قال: «كان لدى السعودية الكثير من المدافعين في هذا البلد. أما الآن فهناك قلة جداً، وأودّ القول بأن السعودية هي مشكلة كبيرة لنا»^(١٣).

بصرف النظر عن مفاعيل تلك المواقف على السياسة الأميركية الرسمية، إلا أنها تعكس الوجه المستور أو المواقف اللامعلومة والى حد كبير المتصالحة مع المبادئ الليبرالية الأميركية، كونها تصدر عن رؤية ذاتية، لا تأخذ في الاعتبار الحسابات السياسية ولا المصالح المشتركة.

على كل حال، عملت العائلة المالكة على احتواء تداعيات الحملة الإعلامية المضادة في الولايات المتحدة، والتي شاركت فيها أطراف عدّة يسارية ويمينية بما فيها اليمين الصهيوني لاعتبارات داخلية بدرجة أساسية. وشعر الأشراف السعوديون بأن ثمة مخاطراً يستهدف نظامهم، وقد يطيح به، ولعل إطلاق ولي العهد عبد الله (الملك لاحقاً) مبادرة السلام مع إسرائيل يأتي في سياق تحسين صورة المملكة وفي الوقت نفسه تخفيف حدة الضغط الذي يمارسه اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة..

على أية حال، فإن هجمات الحادي عشر من سبتمبر نبّهت إلى التناقضات القائمة بين الطرفين، وعلى كل منهما الاستعداد لمرحلة جديدة قد تأتي بما هو أسوأ. وبدا أن الاتفاق على المصالح ليس كافياً لجهة ضمان بقاء التحالف متماسكاً لأمد طويل وغير معلوم.

في عهد الملك عبد الله بدأت العلاقة بين الرياض وواشنطن تسلك مساراً مختلفاً، ويمكن القول بأنه منذ العام ألفين وواحد وحتى ألفين وأربعة عشر شهدت العلاقة سلسلة اختبارات جديدة بدأت من هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة ألفين وواحد، وصولاً إلى مرحلة المنخفض السياسي الحاد الذي شهدته المنطقة منذ بدء الربيع العربي أواخر ٢٠١٠ وتخلي واشطن عن دعم حليفين رئيسيين زين العابدين بن علي (تونس) وحسن مبارك (مصر)، ثم وقعت الضربة القاصمة بإلغاء أوباما قرار الحرب على سوريا في سبتمبر ألفين وثلاثة عشر وتالياً مفاوضات الاتفاق النووي بين إيران و١٠٥.

ثمة علامات فارقة في مسار التباين بين الرياض وواشنطن، يذكر منها، على سبيل المثال، الخطوة المفاجئة التي قامت بها السعودية في يناير ٢٠٠٢ بمطالبة الولايات المتحدة بإنهاء وجودها العسكري على أراضي المملكة، وقال مسؤول سعودي رفيع المستوى لم يكشف عن إسمه لشبكة بي بي سي في ١٨ يناير سنة ٢٠٠٢ قوله: «يتوجب ابتكار صيغة جديدة أقل ظاهريّة للتعاون العسكري بين الجانبين حالما تضع حرب أفغانستان أوزارها»^(١٤). ويرجع مراقبون قرار السعودية هذا إلى الخشية من استهداف تنظيم «القاعدة» للقوات الأميركية في السعودية. ومنذ انتهاء حرب الخليج



تفجير الخبر وقتل الأميركيين- بداية الإرتياب!

التأنيّة وحتى بنّايير سنة ٢٠٠٢ كان يتواجد خمسة آلاف عسكري أمريكي على الأراضي السعودية.

في المقابل، تقدّم ولي العهد حينذاك الأمير عبد الله بن عبد العزيز في فبراير سنة ٢٠٠٢ بمبادرة سلام مع إسرائيل تتضمن البنود نفسها التي جاءت في مبادرة ولي العهد الأمير فهد (الملك لاحقاً) في أغسطس سنة ١٩٨١، بما في ذلك الاعتراف الضمني بإسرائيل على أساس حق دول المنطقة كافة العيش في سلام. مثلت تلك مبادرة سعودية مستقلة لجهة إحداهن تغيير في المناخ الدولي السليبي الذي أحاط بالملكة منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وفي إبريل سنة ٢٠٠٢ لبّى الأمير عبد الله بن عبد العزيز دعوة الرئيس بوش، في ظل أحداث عن تغيّله لمسار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ونقلت صحيفة (نيويورك تايمز) عن مسؤولين أمريكيين ما دار خلال مباحثات خاصة بين بوش وعبد الله في كراوفورد بولاية تكساس، وتمّ الاتفاق على استراتيجية جديدة لناحية عمل مشترك والضغط من أجل إزالة الإنسداد في أزمة الشرق الأوسط. وإن لم يكن رسمياً، كان يهدف إلى دفع إدارة بوش إلى لعب دور قيادي في الشرق الأوسط الذي قاومه ذات مرة، أي المرة التي أصبح الآن فيها متحالفاً مع زعيم سعودي كان أيضاً يقاوم من الناحية التقليدية أي دور واضح للغاية^(١١).

ومن الصعوبة تخيّل فصل المبادرة السعودية للسلام ومتوالياتها عن رغبتها في شق قناة فاعلة من أجل إحياء العلاقة الفاترة مع الولايات المتحدة، التي على ما يبدو أن الرؤساء الأمريكيين منذ عهد بيل كلينتون في ١٩٩٢ وما بعده يميلون إلى تخفيف مستوى الانشغال السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط والتركيز على الشؤون الداخلية وعلى المناطق التي تقل فيها الاعباء المالية والعسكرية وتزيد فيها الفرص والحوافز.

انتوني كوردسمان، الخبير في شؤون الشرق الأوسط، والعضو البارز بمركز الدراسات الاستراتيجية في واشنطن رأى أن «هذه مجرد بداية، وعلى الولايات المتحدة أن تعيد التوازن إلى سياستها على نحو دائم ومستمر، وماعدا ذلك فسوف يؤدي إلى المزيد من عدم الثقة، إن لا أحد سيعرف كيف يتعامل مع إدارة بوش»^(١٢).

وجاءت دبلوماسية الهاتف التي انتهجها الرئيس بوش في أعقاب تحذير هادئ وجهه ولي العهد الأمير عبد الله بأن «صدعاً عميقاً» سيحدث لا محالة بين الولايات المتحدة والعالمين العربي والإسلامي إذا لم تفرض الولايات المتحدة نهاية للوضع العسكري المتوتر. في الشكل، ساهمت الزيارة في تخفيف الاحتقان بين الطرفين، وقيل بأن الأمير عبد الله غادر الولايات المتحدة وهو راض عن الجهود التي يبذلها الرئيس بوش بكل حيوية ونشاط من أجل إنهاء العنف وإعادة إطار جديد للمفاوضات. وقال مسؤول سعودي بأن ولي العهد يشعر بأنه حقق شيئاً من زيارته للولايات المتحدة^(١٣).

وفي بيان صادر عن وزير الخارجية السعودي السابق سعود الفيصل في ختام الزيارة جرى: «التأكيد على العلاقة التاريخية الراسخة والصلبة التي تعكس المصالح الاستراتيجية للدولتين»، ووصف المباحثة بـ «الصرامة والاختلاص»، ونفى أن تكون المباحثات بين بوش وعبد الله اشتملت على

تهديدات سواء بحظر النفط أو غير ذلك «بل محادثات واضحة وصريحة بين أصدقاء» بحسب البيان^(١٤).

ولكن في سنة ٢٠٠٣، حصلت مجموعة متغيّرات في المنطقة جعلت من العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة أشد تعقيداً، ويأتي على رأس المتغيّرات: الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس - إبريل سنة ألفين وثلاثة، ما أثار مخاوف كبيرة لدى السعوديين.

بحسب أغلب الروايات الصادرة عن الجانبين السعودي والأميركي، لم تكن العائلة المالكة تعارض خيار الحرب على العراق، وإنما الخلاف على نتائجها. فقبل وقوع الحرب الأمريكية على العراق، كان بندر بن سلطان قد نقل رسالة من الأمير عبد الله إلى الرئيس بوش جاء فيها:

«صديقي العزيز جورج بوش: لم تتم بيننا أي اتصالات منذ بعض الوقت، بداية يسعدني أن أهنئك على النتيجة التي حققها الحزب الجمهوري في ظل قيادتك، كما بفضل جهودك العظيمة على طريق بلوغ قرار مجلس أمن متفق عليه».

ثم علّق بندر قائلاً:

«منذ عام ألف وتسعمائة وأربعة وتسعين، كنّا على اتصال وتماس متواصل معكم على أعلى المستويات فيما يخص ما يجب عمله مع العراق والنظام العراقي، وعلى امتداد هذه الفترة كنا نفتقد الجدية التي كان لابد من إبدائها على صعيد التعاون لصياغة خطة بين الحكومتين للخلاص من صدام من جانبكم»^(١٥).

وكشف ودورد بأن الملك فهد اقترح في عام ١٩٩٤ على الرئيس كلينتون عملية أمريكية - سعودية مشتركة للإطاحة بصدام، وكان ولي العهد الأمير عبد الله اقترح في إبريل سنة ألفين وإثنين على بوش إنفاق ما يصل إلى مليار دولار على مثل هذه العمليات المشتركة مع وكالة الاستخبارات الأمريكية. يقول بندر «كلما التقينا نفاجاً بالمطالبة من قبل الولايات المتحدة بعرض انطباعاتنا عما يمكن عمله بشأن صدام حسين» ملمحاً إلى الطلبات المتكررة التي دفعتها إلى أن «يبدؤوا يشكون بمدى جدية أمريكا حول قضية تغيير النظام»^(١٦).

وسأل بندر الرئيس بوش قائلاً: «إذا كنتم جادين، فسوف نبادر إلى اتخاذ القرار الصحيح القاطني بتوفير الدعم المناسب»^(١٧). وكما يبدو فإن بندر بالغ في الدور السعودي في الحرب على العراق واعتبره مناسبة لإعادة إحياء التحالف السعودي الأمريكي بل ذهب إلى أن «تضطلع السعودية بدور رئيسي في صياغة النظام الذي سيبرز ليس فقط في العراق بل في المنطقة بعد سقوط صدام حسين»^(١٨).

لم تأت نتائج الحرب الأمريكية على العراق وفق رغبة السعودية، وهذا ما جعل الأخيرة تشعر بأن الولايات المتحدة مارست خديعة ضدها، ونفذت خطة غير تلك التي تمّ الاتفاق عليها، بل كانت هناك مخاوف من تكرار التجربة في بلدان عربية أخرى وهذا ما حصل حين زار كولن باول دمشق وأبلغ الرئيس بشار الأسد بالنزول عند شروط واشنطن أو ترفع سيناريو العراق. السعودية التي كانت تنتظر تقاسم كعكة العراق مع الأميركيين، فوجئت بأن العراق بات في القالب الآخر، وهذا ما جعل وزير الخارجية سعود الفيصل



بوش وآل سعود. صداقة عائلية



جلطة فهد ساعدت في انشغال أمريكا عن الرياض

يعبر عن موقف شديد الصراحة بما نصّه:

« لقد خضنا معاً حرباً لإبعاد إيران عن العراق بعد طرد العراق من الكويت» في إشارة إلى حرب الخليج عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعين عندما قاتلت السعودية ضمن ائتلاف عسكري قادته الولايات المتحدة لتحرير الكويت من الغزو العراقي. وأضاف «والآن فانتنا نسلم البلاد كلها لإيران دون مبرر»^(٢١)

كان رد الفعل السعودي سريعاً، بعد إطاحة صدام حسين، فقد طلبت السلطات السعودية من فريق سلاح الجو الأميركي في السعودية بحزم أمتعته والمغادرة، كما أوقفت المفاوضات مع شركات النفط الأميركية، وتحولت بدلاً من ذلك إلى شركات نفط صينية وروسية وأوروبية وطلبت منها القدوم والبحث عن الغاز والنفط وقرّرت السعودية عدم شراء المزيد من الطائرات الحربية الأميركية، الرمز الرئيسي للعلاقة العسكرية، واستبدلتها بطائرات تايفون الأوروبية من بريطانيا.

كما قامت السلطات السعودية في تطوّر مفاجيء، برفع أسعار البترول بصورة دراماتيكية، وشهدت الأسعار صعوداً مضطرباً من ثلاثين دولاراً للبرميل في بداية عام ٢٠٠٤ إلى ذروة لا مست سحر الثمانين دولاراً للبرميل في أواسط عام ٢٠٠٦^(٢٢).

أنس الحجي، كبير الاقتصاديين في شركة إن بي جي الأميركية، أرجع ارتفاع الأسعار في أفين وأربعة إلى الزيادة الكبيرة وغير المتوقعة في واردات الصين النفطية بعد تحولها إلى مستورد صاف للنفط، وانتقال عدد ضخم من المصانع من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا إلى الصين، ما أدى إلى ارتفاع غير عادي للطلب على النفط في الصين. يضيف الحجي إليها العوامل السياسية في عدد من دول أوبك، من بينها توتر العلاقات بين إيران والدول الغربية وبعض الأحداث الإرهابية وأعمال العنف في بعض الدول النفطية^(٢٣).

وزير البترول السعودي علي النعيمي أبدى عدم رضاه عن أسعار النفط حينذاك وقد تجاوزت خمسين دولاراً أميركياً للبرميل، وقال خلال كلمة



له في معرض أوطظي الدولي للبترول (أديك أفين وأربعة)، أن أوبك ما زال لديها طاقة إنتاجية فائضة تقدر مليون ونصف المليون برميل يومياً. وأكد أن إنتاج السعودية يبلغ تسعة ملايين ونصف المليون برميل يومياً ويمكنها انتاج ١١ مليون برميل يومياً إذا تطلب السوق ذلك، وطمأن النعيمي الأسواق العالمية قائلاً «نحن نسعى لاستقرار السوق وتحقيق السعر العادل وطلبية الطلب المتزايد»^(٢٤).

ولكن التعهد السعودي بخفض الأسعار لم يكن ممكناً، فثمة عوامل أخرى ساهمت في ارتفاعها، ومع أن السعودية زادت طاقتها الانتاجية بفائض يتراوح بين مليون ونصف المليون ومليوني برميل يومياً «لتلبية الطلب العالمي المتزايد»، بحسب النعيمي في مؤتمر اقتصادي في نيودلهي، إلا أن الأسعار لم تتراجع بل واصلت ارتفاعها^(٢٥).

في النتائج، إن المعادلة التي حافظت على تماسك العلاقة بين السعودية والولايات المتحدة لعقود طويلة، والقائمة على أساس تزويد الأخيرة بالنفط بأسعار مقبولة مقابل الحصول على الحماية، لم تعد تعمل. وبحسب ديفيد أوتاري «كنا السبب في اعتماد الأمن في منطقة الخليج، وكانوا هم عاجزين

عن تزويدها بالنفط بأسعار معقولة. وعليه فإن أسس العلاقة قد اهتزت بصورة جذية»^(٢٦).

حاول الرئيس بوش إعادة الروح إلى العلاقة بين الدولتين في الزيارة الثانية للملك عبد الله (ولي العهد حينذاك) في إبريل ٢٠٠٥ إلى الولايات المتحدة، على أن يكون المدخل لتلك العلاقة زيادة مستوى الانشغال بمشروع السلام في الشرق الأوسط لقاء بوش - عبد الله وصف بأنه «قمة توثيق العلاقات الثنائية وترسيخ التعاون بين البلدين». بعد التورات التي شابتها منذ حوادث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١^(٢٧). وصف من هذا القبيل ينطوي على إشارة بالغة الدلالة على أن الزيارة السابقة التي قام بها الأمير عبد الله في عام ٢٠٠٢ لم تحقق أيّاً من أهدافها المعلنة، وزاد عليها الخلاف حول المسألة العراقية الذي بقي قائماً حتى اليوم.



احتلال العراق بدلاً من معاقبة السعودية لتحويلها إرهاب سبتمبر

كان من بين الخطوات التي تم الإعلان عنها في البيان الختامي تشكيل لجنة عليا أطلق عليها اسم (اللجنة السعودية - الأمريكية المشتركة للحوار الاستراتيجي)، بهدف تعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين البلدين. ومن أوجه التبادل التعليمي وبرامج استعانت الطلبة السعوديين إلى الولايات المتحدة، والافساح في المجال أمام المواطنين الأمريكيين للسفر إلى المملكة للعمل أو الدراسة. وتم الاتفاق على لجنة برئاسة وزير خارجي البلدين تجتمع سنوياً، وقد عقدت أولى اجتماعاتها في الرابع عشر من نوفمبر سنة ٢٠٠٥ برئاسة سعود الفيصل وكونداليزا رايس في قصر المؤتمرات في جدة. الحوار الاستراتيجي كان يهدف، بحسب الفيصل، وضع العلاقة بين الدولتين في إطار مؤسسي من خلال إنشاء مجموعات عمل رئيسية يشارك فيها كبار المسؤولين الحكوميين من البلدين لبحث الموضوعات الاستراتيجية الهامة فيما بينها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والثقافية والاجتماعية والعلمية...^(٢٨)

ما يلفت في مشروع من هذا القبيل أنه يأتي في سياق استئناف علاقة أو ربما تدشينها، كما يشي بفتور طويل شهدته علاقة البلدين ما يثير هذا المشروع الطموح وبعد أكثر من ستة عقود على العلاقة سؤالا مشروعا حول مآلها. الاشارة أن وزير الخارجية الأميركية كونداليزا رايس كشفت عن جانب مغفول من النقاش وقالت بأن «الاجتماع قد ناقش عدداً من المواضيع المتعلقة بالإصلاح والخطوات التي قطعتها المملكة في هذا الجانب»^(٢٩). إن التركيز على هذا النوع من الموضوعات هو ما يرفضه قادة السعودية، لأنهم لا يرغبون في الأجندة الديمقراطية، ويرفضون تشجيع الولايات المتحدة إصلاحات ديمقراطية في المنطقة^(٣٠).

لا يبدو أن الحوار الاستراتيجي مضى كما أرادته السعودية، فالتوتر رافق العلاقة بين الدولتين لسنوات لاحقة. صحيفة (واشنطن بوست) ذكرت أن الملك عبد الله ألغى دعوة إلى العشاء مع الرئيس الأميركي جورج بوش في البيت الأبيض، والذي كان مقرراً في السابع عشر من إبريل سنة ٢٠٠٧. وقالت الصحيفة بأن أسباب إلغاء العشاء المفاجيء دفعت البيت الأبيض للتأمل في ما يعنيه هذا الإلغاء، وأن أفضل النتائج تبقى «لا شيء جيد»^(٣١). الأمين العام لمجلس الأمن الوطني حينذاك بندر بن سلطان طار إلى

من بين المقاتلين الأجانب في العراق. وعلى مدى أربع سنوات بعد سقوط بغداد، أي في الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٧ بدأ في حكم المؤكّد تفوّق العنصر السعودي في العمليات الانتحارية في العراق. وأفادت تقديرات صدرت في مارس ٢٠٠٥ أن الانتحاريين من الجنسية السعودية يمثلون ٦١ بالمئة من منفذي العمليات الارهابية في العراق.

وهذا هو ما توصل اليه القادة العسكريون الأميركيون بعد الغارة على مخيم سنجار بالقرب من الحدود السورية في سبتمبر ٢٠٠٧ حيث حصلوا على وثائق تؤكد أن ٦٠ بالمئة من الانتحاريين كانوا من السعوديين والليبيين،

وكان نصيب السعوديين أربعين بالمائة^(٢٠). وكانت الصحافية الأميركية سوزان جلاسر كتبت في واشنطن بوست في ١٥ مايو ٢٠٠٥ أن ٧٠ بالمئة من الانتحاريين هم سعوديون^(٢١).

في رسالة السفير الأمريكي السابق في بغداد كريستوفر هيل الى الخارجية الأميركية في سبتمبر سنة ٢٠٠٩ ما يفيد في فهم الموقف السعودي من العراق وتصورات الساسة العراقيين الجدد حول الدور السعودي.

وينقل هيل في برقية للخارجة الأميركية بأن مسؤولين في الحكومة العراقية ينظرون الى السعودية، وليس إيران، بكونها التهديد الأكبر لوحدة وانسجام للدولة الديمقراطية الفتية في العراق. وذكرت البرقية أن السعودية تنفق أموالاً طائلة لتفجير حرب طائفية في العراق، وأن الهدف السعودي هو تعزيز النفوذ السنّي وإضعاف الهيمنة الشيعية والعمل على تشكيل حكومة عراقية ضعيفة ومنقسمة. ولفت هيل الى أن القادة العراقيين حذرون في تنفادي انتقاد حاد للدور السعودي خشية إغضب الأميركيين، الحلفاء المقربين للرياض^(٢٢).

الأشد خطورة في العراق، من وجهة النظر السعودية، هو في حال نجاح التجربة الديمقراطية وتداعياتها على الإقليم. وقد كانت الآمال والتوقعات معقودة على أن تغير التجربة الديمقراطية في العراق شكل المؤسسات السياسية في الشرق الأوسط قاطبة^(٢٣).

وفي ضوء التجارب الإنسانية، أن نجاح الديمقراطية في أي بلد سوف ينتقل الى بلد آخر. وعلية، فإن الديمقراطية في تركيا والعراق ومصر واليمن وبلاد الشام من شأنه أن يخلق زخماً ولا يمكن للسعودية أو أي دولة أخرى مقارمته. ولأن أن الحديث وسط شباب دول الخليج عن البرلمانات والإصلاحات السياسية لم يأت من فراغ^(٢٤). وكما يقول ساسة عراقيون في ردهم على التدخل السعودي في العراق بأنهم يخشون من نجاح التجربة الديمقراطية في العراق لأنها معدية، بحسب وصف رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي^(٢٥).

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أطلق الرئيس جورج بوش الأب تصريحاً واعداً بأنه سيستأنف ما وعد به جون كينيدي بتطبيق مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، وكان يومئذ حينذاك الى السعودية. لم يتم التعامل بصورة جدية مع الدعوة، وبعد مرور عقد من الزمن وفي إدارة جورج بوش الابن، وضعت مبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، كعنوان لمشروع ديمقراطية واسعة النطاق تشمل أولاً وابتداءً مصر والاردن والسعودية، وتستوعب لاحقاً دول

واشنطن كي يقترح للرئيس بوش أن المشكلة تتصل بالتوقيت فحسب. إدارة بوش لم تقتنع بالفرض السعودي، في ظل تطورات إقليمية لافتة وتأتي «عقب قرارات السعودية بالسعي إلى أرضية مشتركة مع إيران و(منظمة) حزب الله وحماس الأصوليين، بدلاً من مواجهتهم كجزء من الاصطفاف الذي اقترحتة وزيرة الخارجية كونداليزا رايس «بين المعتدلين والمتطرفين في الشرق الأوسط». وكان بندر بن سلطان حينذاك بدأ يتردد على طهران وموسكو بانتظام، الأمر الذي فهمته إدارة بوش بأنه «مناكفة سعودية».

ونقلت الصحفية عن مسؤول في البيت الأبيض قوله: «إن السعوديين يفاجئونا بالذهاب إلى ذلك الدرك». وأضافت: «لكن السعوديين، أيضاً، يجيدون قيادة نتائج الانتخابات. إنهم يرون أن بوش يسحب عكس تيار من الفضائح والتنازع، يخمر معظم مساعييه المؤثمين».

السبب الحقيقي وراء إلغاء الملك عبد الله دعوة العشاء كشف عنه الأخير في كلمته في القمة العربية في الرياض في الثامن والعشرين من مارس سنة ٢٠٠٧ حين وصف الوجود العسكري الأمريكي في العراق بأنه احتلال أجنبي وقال: «في العراق الجيب تراق الدماء بين الاخوة في ظل احتلال أجنبي غير مشروع»، مضيفاً «لن نسمح لقوى من خارج المنطقة أن ترسم مستقبل المنطقة». وقد أثار هذا التوصيف حفيظة الإدارة الأميركية، حيث أعلنت الخارجية أن الوزيرة كونداليزا رايس إتصلت هاتفياً في الثاني من إبريل سنة ٢٠٠٧ بنظيرها السعودي الأمير سعود الفيصل وبحثت معه كلام الملك حول «الاحتلال الأجنبي غير المشروع» للعراق. المتحدث باسم الخارجية السابق شون ماكورماك وصفت المصاداتات بالجيدة. وأضاف «ما استخلصناه من هذه المصاداتات هو ان العلاقات الاميركية السعودية جيدة وصلبة وكما كانت دائماً ولنا نفس الاهتمامات».

المسؤول الثالث في وزارة الخارجية الاميركية نيكولاس بيرنز قال ان الولايات المتحدة «فوجئت» بكلام العاهل السعودي وانها تنوي طلب «ايضاحات» من الرياض. سعود الفيصل في مؤتمر صحافي بعد ختام القمة ورداً على سؤال حول كلام الملك قال: «لم يتحدث عن وجود معين بل قال ان العراق تحت الاحتلال».

واضاف «لا أدري كيف يعرف عن بلد يحتوي على جنود ليسوا من جنسيته الا بالاحتلال». وتابع «أي عمل عسكري لا يكون بدعوة من البلد المعني: هذا تعريف الاحتلال»^(٢٦).

ثمة ما يكمن خلف توصيف السعودي للوجود العسكري الأمريكي في العراق، فقد وجدت السعودية نفسها أمام معادلة جديدة يصعب التكيف معها، وأن التغييرات البنوية التي جاءت بعد سقوط نظام صدام كانت لغیر صالحها لا سيما اختلال ميزان القوى الداخلية وفق نظام المحاصصة الطائفية الذي جاء به الحاكم الأمريكي السابق للعراق بريمر، كما أن انهيار مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات العسكرية والأمنية وإقرار قانون «اجتثاث البعث» ولد لدى الرياض إحساس بالخطر

والخسارة على مستوى تقاسم النفوذ مع منافسها اللدود، إيران. الأهم من ذلك كله، أن السعودية التي كانت تنظر الى العراق بكونه بوابة شرقية في مواجهة إيران، أصبح بعد سقوط نظام صدام حسين يمثل خطراً جدياً على أمنها القومي، خصوصاً وقد أصبحت السلطة في العراق بيد الأغلبية الشيعية. لم يكن مجرد مصادفة أن يتبوأ المقاتلون السعوديون مركز الصدارة



الرياض قبلت باحتلال العراق، ولم تقبل «الديمقراطية» و«الشيعية»!



مبادرة الملك عبدالله للسلام لتحسين صورة المملكة السليبية

الشرق الأوسط قامة. وبدأت ورش عمل، ولجان تأهيلية، وفرق تدريبية وكانت تعمل بحماسة عالية في دول المنطقة، وشاعت تكهنات بأن الإدارة الأميركية تسعى من أجل تغيير صورة الولايات المتحدة في المنطقة عبر تأييد مبادرات داعمة لتطلعات الشعوب نحو الحرية والديمقراطية.

وفي خطاب له أمام مؤسسة الوقف القومي من أجل الديمقراطية (National Endowment for Democracy)، في ٦ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ قال الرئيس جورج بوش: «إن الحكومة السعودية تتخذ خطوات أولية باتجاه الديمقراطية، بما في ذلك خطة نحو إدخال تدريجي للانتخابات. ومن خلال إعطاء الشعب السعودي دور أكبر في مجتمعهم، فإن السعودية يمكن تضطلع بقيادة حقيقية في المنطقة»^(٣٦).



غضب سعودي بعد رضا: لماذا سمح أوباما بالإطاحة بمبارك وبين علي؟

برغم من اللغة المحافظة والحنونة إلى حد كبير في خطاب بوش خصوصاً فيما يتعلق بالاصلاحيات السياسية في السعودية، إلا أن ما أعقب ذلك من تطورات كان يبعث القلق لدى الجانب السعودي، خصوصاً مع تبني إدارة بوش مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ويتأسس مشروع الديمقراطية على فكرة الشرق الأوسط الكبير، حيث ورّعت الإدارة الأميركية ورقة عمل في الثالث عشر من فبراير سنة ألفين وأربعة على قادة الدول الصناعية الثماني بعنوان «شراكة الدول الثمان - الشرق أوسطية»: للتحضير لقمة مقررة في يونيو سنة ألفين وأربعة في جورجيا. وتستند الورقة على معطيات تقارير صادرة عن الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمكتب الاقليمي للأمم المتحدة لبرنامج التنمية، حول الفقر، والأمية، والبطالة في البلدان العربية، لناحية تحذير الدول الثماني، التي تعتقد بأن مصالحها المشتركة مهددة عن طريق زيادة التطرف، والارهاب، والجريمة الدولية والهجرة غير الشرعية.

وحسب المعطيات الواردة في التقرير فإن نسبة الأمية في البلدان العربية لم تحدث تقدماً ملحوظاً بين الشباب وانخفضت من نحو ٦٠ بالمئة في العام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٣ بالمئة في منتصف التسعينيات، وتبقى معدلات الأمية هذه في العالم العربي الأعلى وفق المعدل العالمي، بل وأعلى حتى من معدل الأمية في البلدان النامية^(٣٧). وتزداد نسبة الأمية بين الفئات الأضعف مثل النساء والطبقات الفقيرة.

تناول التقرير الآثار المترتبة على تدني مستوى التعليم في المجالات الصناعية والعلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية. على سبيل المثال، فإن العالم العربي يترجم ٣٣٠ كتاباً سنوياً، وهذا يمثل خمس العدد الذي تترجمه اليونان، وإن إجمالي الكتب المترجمة في العالم العربي منذ زمان الخليفة المأمون (في القرن التاسع الميلادي/ الثاني الهجري)، هو نحو مائة ألف كتاب، وهو تقريباً معدل ما تترجمه أسبانيا في عام واحد^(٣٨).

وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية، فيحسب التقرير، فإن الدول العربية مجتمعة تقف عند ٥٣١,٢ مليار دولار في العام ١٩٩٩، وهو أقل من دولة أوروبية واحدة مثل أسبانيا التي وصل فيها الناتج المحلي الإجمالي ٥٩٥ مليار دولار. وخلال الفترة ما بين ١٩٧٥ - ١٩٩٨، فإن الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في العالم العربي ارتفع من ٢٥٦,٧ مليار دولار في العام ١٩٧٥ إلى ٤٤٥,٧ مليار في عام ١٩٩٨ بأسعار ثابتة. وكان المعدل السنوي للنمو خلال هذه الفترة بجمليها ٣,٣ بالمئة فحسب^(٣٩).

ويقترح التقرير توفير خمسين مليون وظيفة جديدة بنهاية عام ٢٠١٠ في حال حافظت معدلات النمو السكاني والنسبة المتدنية من الناتج المحلي الإجمالي على الوتيرة نفسها.

إدارة بوش أعلنت عن خطة طموحة في التدخل الاقتصادي والسياسي العميق في ما أطلقت عليه الإدارة «الشرق الأوسط الكبير». الأهداف المعلنة للخطة هي: فتح الأسواق، وتصدير الديمقراطية إلى العالم الإسلامي. ويمتد الشرق الأوسط الكبير إلى الغرب الأقصى على الساحل الأطلسي للمغرب، وإلى أقصى الشرق حيث الطريق السريع لكاراكورام شمال باكستان وإلى الشمال حيث البحر الأسود لتركيا، وإلى أقصى الجنوب حيث ميناء عدن في اليمن.

ولكن برز الخلل في بنية المشروع في مرحلة مبكرة، إذ أن العنصرين الأساسيين لمبادرة الشرق الأوسط الكبير غير متوائمين: العنصر الاقتصادي - سلسلة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية التفاوض (أي بين ممثلي حكومات) والتي تهدف للإرتقاء إلى مستوى منطقة التجارة الحرة الكبرى في الشرق الأوسط - وهذا من شأنه أن يقوض العنصر السياسي - والمتمثل في مشاريع بناء المجتمع المدني الهادفة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي في المنطقة^(٤٠).

في مايو سنة ٢٠١١ وفي ظل أجواء الربيع العربي، تحدث الرئيس أوباما عن حزمة حقوق أساسية: حرية التعبير، حرية الاجتماع السلمي، حرية الاعتقاد، المساواة، حكم القانون، وحقوق اختيار القادة. وأن إدارته سوف تستخدم كل الأدوات المتاحة الدبلوماسية، والاقتصادية، والاستراتيجية^(٤١). على أية حال، هناك من اعتبر خطابه في سبتمبر ٢٠١٣ أمام الأمم المتحدة بأنه بمثابة تراجع، إذ قال «سوف يكون من النادر تحقيق مثل هذه الأهداف عبر عمل أميركي منفرد - خصوصاً باستخدام العمل العسكري». وقال بأن «أمضى أربع سنوات ونصف من أجل العمل على إنهاء الحروب وليس الشروع فيها». وأضاف «لا يمكن أن نحل الحرب الأهلية لدى شخص ما عبر القوة، خصوصاً بعد عقد من الحرب في العراق وأفغانستان»^(٤٢).

من وجهة النظر الأميركية، أن العلاقة مع السعودية ليست دائمة، ويميز الرئيس أوباما بين نوعين من المصالح: قصيرة المدى وبعيدة المدى، ويرى بأن هنالك أوقاتاً سوف



سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في زيارته للرياض

تجعل من هذين النوعين من المصالح غير متطابقين على مستوى الرؤية الأميركية للمنطقة. ويضع أوباما عدم التطابق في سياق مبدئي، ويرى بأن شمة حزمة

مبادئ إرشادية توجه مواقف الولايات المتحدة وأهمها معارضة الأخيرة الميدنية لاستخدام العنف والفقر ضد شعوب المنطقة. رد الفعل السعودي إزاء دعوة الديمقراطية في الشرق الأوسط كان سلبياً بل وانفعالياً، خصوصاً حين تأتي في ظل توتر في العلاقات بين البلدين على خلفية تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وتوجيه الإنتام للمملكة السعودية بأن مناهجها الدينية وانغلاق نظامها السياسي مسؤولان إلى حد كبير عن العنف التطرف في العالم، وكذلك التغيير البنوي في العراق بعد إطاحة نظامه السابق، وصولاً إلى الثورات العربية وما أحدثته من انفجارات شعبية هائلة.

إن الخلافات بين الرياض وواشنطن تباينت في حداثتها بحسب الموضوع

وتداعياته. فمن بين الثورات العربية الست لم تتجانب مواقف البلدين سوى في الثورة المصرية أول مرة، حين تخلّت واشنطن عن حليف قوي لها، أي حسني مبارك، ثم في إسقاط حكومة مرسى المنتخبة في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ حين عارضت واشنطن ودعم السعودية والامارات للانقلاب.

في الثورات الأخرى



الاتفاق النووي الإيراني
أصاب الرياض بالجنون

بدت المواقف بين واشنطن والرياض شبه متطابقة، باستثناء خلافات شكلية، سواء في اليمن عبر المبادرة الخليجية، أو التدخل العسكري في البحرين، أو دعم العمل العسكري لاسقاط النظام الليبي، ودعم الجماعات المسلحة

في سورية. وفي الأخيرة بلغ التنسيق بين البلدين مستوى متقدماً إلى حد العمل في غرفة عمليات مشتركة، على وجه الخصوص على مستوى الأجهزة الاستخبارية، والعسكرية حيث كان رئيس الاستخبارات العامة السابق بندر بن سلطان يدير الملف السوري مع مدير الاستخبارات المركزية السابق ديفيد بتريوس ثم مع خلفه جون برنين، ودام ذلك حتى أواخر عام ٢٠١٣.

المصادر

- ١- وليد حمدي الأعظمي، العلاقات السعودية الأميركية وأمن الخليج ص ٨٤
- 2- Craig Unger (2004). House of Bush, House of Saud. The Secret Relationship Between the World's Two Most Powerful Dynasties. New York, P.71
- 3- Empry Reforms. Saudi Arabia's New Basic Laws, Human Rights Watch/ Middle East (Formerly Middle East Watch), see: <http://www.hrw.org/reports/pdfs/s/saudiara.925/saudi925full.pdf>
- 4- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s; op.cit
- ٥- هل يؤثر تورط السعودية في ٩/١١ على علاقتها بأمريكا، إعداد فريق التحرير في نون بوست، ١٢ شباط (فبراير) ٢٠١٥
- ٦- مقابلة مع شبكة سي إن إن في ٥ شباط (فبراير) ٢٠١٥، انظر الرابط: <http://edition.cnn.com/TRANSCRIPTS/150205/cnr.06.html>
- 7- David Rennie, Saudi Arabia is kernel of evil, says US brief, The Daily Telegraph, 07 Aug 2002
- 8- Rand report: Saudis 'active at every level of the terror chain', SPECIAL TO WORLD TRIBUNE.COM, August 6, 2002
- 9- David Rennie, ibid
- ١٠- تحليل العلاقة السعودية الاميركية، بي بي سي أون لاين، ١٨ يناير ٢٠٠٢
- 11- PATRICK E. TYLER, New Strategy Set by U.S. and Saudis for Mideast Crisis, The New York Times, May 1, 2002; see: <http://www.nytimes.com/2002/05/01/international/middleeast/01DIPL.html>
- 12- PATRICK E. TYLER, MIDEAST TURMOIL: NEWS ANALYSIS: The Hurdles And the Goal, The New York Times, April 29, 2002, see: <http://www.nytimes.com/2002/04/29/world/mideast-turmoil-news-analysis-the-hurdles-and-the-goal.html>
- 13- PATRICK E. TYLER, MIDEAST TURMOIL: NEWS ANALYSIS: The Hurdles And the Goal, International New York Times, April 29, 2002; see: <http://www.nytimes.com/2002/04/29/world/mideast-turmoil-news-analysis-the-hurdles-and-the-goal.html>
- ١٤- الأمير سعود الفيصل أصدر بياناً في ختام زيارة الأمير عبدالله، صحيفة الرياض، بتاريخ ٣٠ نيسان (إبريل) ٢٠٠٢، أنظر: <http://www.alriyadh.com/Contents/2002/04/30-04-2002/page10.html#15>
- ١٥- بوب ودورد، خطة الهجوم، تعريب فاضل جكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٤،

ص ٢٣٠

١٦- المصدر السابق، ص ٢٣٠

١٧- المصدر السابق ص ٢٣١

١٨- المصدر السابق، ص ٢٣٢

١٩- سعود الفيصل: سياسة واشنطن في العراق تسلم البلاد لإيران دون مير، العربية، ٢١ إيلول (سبتمبر) ٢٠٠٥ أنظر:

<http://www.alarabiya.net/articles/2005/09/21/16975.html>

٢٠- إبراهيم علوش، ارتفاع أسعار النفط، الجزيرة نت، ٢٣ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٧

٢١- أنس بن فيصل الحجي، عوامل ساهمت في ارتفاع أسعار النفط، الحياة، ٢٠ شباط (فبراير) ٢٠١٢

٢٢- وزير البترول السعودي: لسنا راضين عن أسعار النفط الحالية ومستعدون لتلبية احتياجات السوق، الشرق الأوسط، ١١ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠٠٤

٢٣- صحيفة الغد بعلبوني برمبل يومها كفافش طاقة انتاجية للحفاظ على سعر «معتقل»، صحيفة الغد الأردنية، ٧ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥

23- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s, August 2009; see: <http://www.fpri.org/articles/2009/08/us-and-saudi-arabia-1930s>

٢٤- جميل الزبابي، عبدالله يبحث اليوم مع بوش في توطيد العلاقة وترسيخ التعاون، صحيفة الحياة، ٢٥ نيسان (إبريل) ٢٠٠٥

٢٥- للجنة السعودية - الأمريكية المشتركة للحوار الاستراتيجي: جدي الانتقال إلى مرحلة الشراكة، صحيفة الرياض، ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٥ م

26- David Ottaway, The U.S. and Saudi Arabia Since the 1930s, op.cit

27- Jim Hoagland, Bush's Royal Trouble, The Washington Post, March 28, 2007

٢٨- رايس تحدث مع الفيصل تصريحا عن التعامل السعودي حول العراق، موقع إلاف الالكتروني، ٢ نيسان (إبريل) ٢٠٠٧

٢٩- فؤاد إبراهيم، السلفية الجهادية في السعودية، دار الساقي ببيروت ٢٠٠٨، ص ١٣٤

30- Susan Glasser, "Martyrs" In Iraq Mostly Saudis, Washington Post, 15 May 2005

31- Simon Tisdal, WikiLeaks cables: Saudi Arabia rated a bigger threat to Iraqi stability than Iran, The Guardian, 5 December 2010

32- Robert J. Barro, A Step in the Right Dirction for Iraq, The BusinessWeek, April 5, 2004; see: http://scholar.harvard.edu/barro/files/04_0405_astep_bw.pdf

33- Victor Davis Hanson, Ten reasons to support democracy in the Middle East, National Review, February 11, 2005; see: <http://www.nationalreview.com/article/213640/why-democracy-victor-davis-hanson>

٣٤- رئيس الوزراء السيد نوري كامل المالكي يلتقي بالرئيس الأميركي في البيت الأبيض، مركز إعلام الامانة العامة لمجلس الوزراء العراقي ٢٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٩.

35- Remarks by President George W. Bush at the 20th Anniversary of the National Endowment for Democracy, National Endowment for Democracy, 3 November 2003

36- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002. Creating Opportunities for Future Generations, issued by UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT, P.51, see link: <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2002e.pdf>

37- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002, ibid, p.78

38- ARAB HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2002, ibid, p.85

39- Christopher Candland, The U.S. Greater Middle East Initiative: Implications for Persian Gulf Economies and Politics(1), <http://academics.wellesley.edu/Polisci/Candland/USGMEI.pdf>

40- Remarks by the President on the Middle East and North Africa , The White House, office of the Press Secretary, May 19,2011; see: <https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/05/19/remarks-president-middle-east-and-north-africa>

41- Zeke J Miller, Obama Makes Case for Strike on Syria, TIME, Sept. 10, 2013, see: <http://swampand.time.com/2013/09/10/obama-makes-case-for-strike-on-syria>

في مملكة الشريعة المسعودة!

سعد الدين منصورى

(٣) السجن المخفف لمغتصبي امرأة أمام زوجها وابنتها.

شاعر المدينة المنورة عبدالمحسن الحليث، منع قبل سنوات من الكتابة في الصحافة؛ والسبب قصيدته الشهيرة التي عنوانها (المفسدون في الأرض) والتي هجا فيها قضاة آل سعود وقضائهم. حتى رئيس التحرير محمد المختار الغال تمت معاقبته وإقالته.

تقول القصيدة التي يخاطب بها قضاة آل سعود وقضائهم:

كلكم قاتل ولا استثناء

والقتيل القضاء والشرقاء

واعتلل عُصبة اللصوص ومئات

في السجون العدالة العذراء

أكبر المجرمين أنتم ولكن

أيها المرتشون من أين جئتم

ألغير النفاق كان القضاء؟

ندعوى النقي وأنتم صباغ

أكلتنا.. فكنا أشلاء

أيها المفسدون في كل أرض

قاتل الله علمكم، والسماء

أيها المتخمون فسقا.. أهذا

ما تقول الشريعة السمحاء؟

كيف صار القضاء عزراً حلواً

يتسلّى بجلوبها من يشاء

أكل لحم الخنزير في غرفكم شراراً،

وأكل الحقوق فيه الشفاء

ويبدو أن تغريدة الشيخ عيسى غيث، القاضي

السابق وعضو الشورى، دخلت هي الأخرى التاريخ

مثل قصيدة الحليث.

قال الغيث شهادة زور: (شهادة لله: قضاؤنا هو

الأنزرة عالمياً).

هذه التغريدة وتلك القصيدة، تذكرها المواطنون

مراراً، كلما أظهر القضاء السعودي عفته.

مرة حين برز قضاء آل سعود والد الطفلة لمى،

فيحان الغامدي، الذي اعتدى عليها وقتلها، واعتبر

كل ما جرى إسرائاف في التاديب!

وثانية حين حكم قاض على سائق اغتصاب شاباً

من ذوي الاحتياجات الخاصة، لعاميين فقط

وثالثة حين تمت تبرئة كاتب عدل زور صكاً

بقيمة ستة مليارات ريال فقط

ورابعة حين تم العفو عن مجرمين اقتحموا منزلاً

وحاولوا اغتصاب امرأة بحضور زوجها المريض

وفي بنتها.

والآن جاءنا شيء جديد من القضاء السعودي

النزوي. فقد رفضت المحكمة تطبيق حد الحراية على

اربعة متهمين باغتصاب امرأة أمام زوجها وابنتها

واكتفت بالسجن.

لا يحتاج إلى شيء سماعه القضاة السعوديون.

يكفي ان يستعرضوا أحكامه، حيث سُجن المرء لعشر

سنوات لتفريده، ويخرج آخر من السجن في عملية

اغتصاب بريئاً.

(كشف الفساد): وهذا هو رأي محمد الحويل، فغرض الشكوى تني موافق عن مشروعه الوطني وقضحه كل حامل صاحب شهادة مزورة لا تتعدى ثقافته أرثيئة جيبه، حسب تعبيره. وأما الدكتور عمر الهميني فتمدهش ويسأل: (هل أصبح لدينا من يدافع عن الفساد، وسرقة الشهادات الوهمية علناً، حتى نطالب بمحاكمة من يكشفهم ويعزهم؟).

من جانبه خاطب عطية النبهيتي الدكتور موافق الرويلي فقال: (لقد كشفتم، وسلطت الضوء عليهم، وفضحتهم، وبقي الآن دور الحكومة لإلغاء القبض عليهم ومحاكمتهم). لكن لو ارادت ان تحارب اصحاب الشهادات المزورة لعلقت منذ سنوات، لكنها لم ولن تفعل! لأن الفاسد لا يحاكم، ولأن (كشف الفساد في السعودية، يؤذي الى السجن).

(٢) شيخ وهابي يقفي بأن عمل المرأة في المستشفيات حرام.

مجالان اساسيان مسموح للمرأة المسعودة العمل فيهما: التعليم، والصحة. وكنا قد توقعنا ان مسألة عمل المرأة كطبيبة او ممرضة قد انتهت النقاش بشأنها، وضرورتها، وبذل أن يزداد فضاء عمل المرأة، حيث الأكثرية عاطلات عن العمل.. ظهر لنا أحد المشايخ ليعيدنا الى المربع الأول، وليقفي بخمرة عمل المرأة في المستشفيات.

الشيخ عبدالرحمن عبدالكريم، عضو الجمعية الفقهية، قال بما نضنه: (عمل المرأة بالمستشفيات حرام) وأضاف بجهالة: (كيف لرجل عاقل أن يتخصص بـ «الولادة»).

الصحفية هيلة المشوح تسأل: اذا كان عمل المرأة في المستشفيات حرام: (طيب من سويل حريمكم؟). ورائدة السبع التي تعمل في المستشفى، تعلق: (أفتختر بعلمتي بببسي، ما فرق منكم؟). وشرح الصحفية خلف الحرجي فتوى المشايخ ساعرا، بأن (قصدهم) اذا كانت المرأة سعودية فحرام، أما الباقي فحلال. مقضلين دينهم على كيفهم، وعاشين جوهم. أما الطبيب المعارض ماجد، فقد أصاب حين قال: (السعودية قصة حزن طويلة. حكومة ديكتاتورية، وشعب مستبد طوعياً، من الصعب العيش معهم).

ورداً على سؤال الشيخ عبدالكريم: هل هناك رجل عاقل يتخصص بالولادة، رد فهد الغفران: (السؤال المنطقي والعقلاني، بل والديهي هو: هل هناك رجل عاقل، بل فتى بلغ الرشد، يسأل مثل هذا السؤال؟ إنه غباء مُرمي). وأجاب آخر: (نعم) يوجد رجل عاقل يتخصص بالولادة، وبإذات توليد الثيران والجملة والمطرقيين والدواعش).

القضايا المثيرة للجدل في مملكة آل سعود كثيرة، بل تجد الكثير منها يومياً في الصحافة، ووسائل الاعلام الشعبي. هذه عينات منها:

(١) محاكمة موافق الرويلي، بطل الكشف عن مزوري الشهادات العليا، والمستأكلين بها. السعودية بلد الشهادات المزورة! لا يضاهيها في ذلك بلد آخر في العالم.

قد يكون السبب معضلة ثقافية، وشعور بالدينية، خاصة لأولئك المتخمين بالمال فارغي الرأس، الذين بفضلهم انتشت جامعات وهمية في كل بلدان العالم، سوقها الرئيس هو الخليج، يغرف منه كثيرون شهادات الماجستير والدكتوراة، التي تُشتري ببضع مئات أو آلاف من الدولارات.

مؤسسات الدولة العليا، مثلثة من أصحاب الشهادات المزورة، وبينهم مسؤولون كبار، وحتى وزراء ووكلاء ووزارات ومدراء عامون.

مهتسون، أطباء، صيادلة، أساتذة جامعات، مثقفون، وكتاب، ومشايخ ودعاة مواطنون وأجانب، يحملون شهادات مزورة. فتخيلوا كيف هو شكل الدولة السعودية وأجهزتها في الجوهر، ولماذا هي في إعاقة شبه دائمة، ولا تستطيع النهوض، ومثل هؤلاء المزورين يحتلون كل مواقع التأثير والسيطرة. انتهى الدكتور موافق الرويلي لهم، فكشف

المئات منهم، واستخدم تويتر لقضحهم، في هاشتاغ متواصل عنوانه (هلوكي؟).

المتضررون الكثر من تخصص الدكتور موافق في قضيح لصوصياتهم وعيئهم من حيلة الشهادات المزورة، يبحثن عن وسيلة للإنتقام لذوائهم، فأرادوا محاكمة خصمهم، هكذا عيئاً. وما كانوا ليتجزأوا على فعل ذلك، لو لم يكن المزورون متواجدين في كل مواقع المسؤولية حتى القضاء نفسه!

محاكمة الرويلي تتحدث عن مأساة هذا البلد المسعود المنكوب، بالمزورين والمصوص والفاسدين الأكاديمي الدكتور عبدالمحسن هلال قال أن (من علامات فساد الأمم والشعوب، أن يحاكم الإصلاحي، ويترك الفاسد، حتى يصبح الفاسد عرفاً، ويصبح الإصلاحي مُنكراً). وخالد الشغلي رأى أن (أشياء كثيرة تثبت لنا أن محاربة الفساد كذبة كبيرة، والصحيح أن كل شيء حولنا يقول بأننا أقرب الى محاربة الإصلاح والمصلحين، والناتش والإعلامي عقل الباهلي يذكر بفضل الدكتور موافق، ويسأل عماذا حدث لمن تم كشف تزويره للشهادة واستأكل بها، وهل لازال باقي في منصبه؟

تتوقع الناشطة عزيزة اليوسف ان الشكوى ضد الرويلي كيدية، وأن هدفها (تكسيم الأنواء عن

وجوه حجازية

بكر صباغ

(١٢٨٦ - ١٣٣٦هـ)

هو بكر صباغ بن عبدالرحمن بن محمد الشافعي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم، وطلب العلم فقرأ على علماء عصره في كثير من الفنون. منهم: محمد سعيد بابصيل، والشيخ أحمد بلخيور، والشيخ عبدالرحمن بلخيور، والشيخ سعيد يمانى، والشيخ عمر با جندى، وأجيز بالتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس فيه، وكانت دروسه في الفقه الشافعي، والنحو والتفسير والحديث. وكان صباغ عالماً فاضلاً متواضعاً ملازماً لأداء الصلوات الخمس جماعة في المسجد الحرام. توفي رحمه الله بمكة^(١).

(٢)

محمد بن أحمد الصباغ

(١٢٤٣ - ١٣٢١هـ)

هو محمد بن أحمد بن سالم بن محمد الصباغ المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وطلب العلم فأخذه عن علماء عصره، فقرأ على السيد أحمد دحلان، والشيخ عبدالقادر مشاط المكي المالكي وغيرهما. وكان رحمه الله متفناً في علم الرمل والأوقاف، مؤرخاً ذا ذكاء وحافظة جيدة، وكان من جملة المطوفين، يتعلق بالحجاج المغاربة. سافر إلى المغرب لزيارة حجاجه، وقضاء حاجاته على عادة المطوفين. توفي رحمه الله بمكة.

له: تحصيل المرام في أخبار البيت الحرام والمشارع العظام (موجود بمكتبة الحرم المكي

الشريف من مكتبة عبدالستار الدهلوي)^(٢).

(٣)

عبدالقادر الصديقي

(١٠٨٠ - ١١٢٨هـ)

عبدالقادر بن أبي بكر الصديقي الحنفي المكي. شيخ الإسلام ببلد الله الحرام، أبو الفرج، محي الدين. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، فأخذ العلم على علماء مكة المكرمة في عصره، وهم يربون على السنتين شيخاً من علماء المذاهب الأربعة ما بين مشايخ الإجازة العامة، والإجازة الخاصة، ومشايخ الأخذ والقراءة عن علماء الحرمين الشريفين ومصر والشام والمغرب والهند واليمن والعراق، وقد ضم أكثرهم في (المناهل الروية في الإجازة العلوية)، من تأليف أحد مشايخه. لازم الصديقي طلب العلم على أبي الأسرار حسن بن علي العجيمي المكي، وتفقه به، وسمع عليه الموطأ والصحيحين، وقرأ عليه في المعاني والبيان، وعرض عليه كثيراً من الكتب كالمطول والأطول وغيرهما من الحواشي والشروح، وحضر دروسه في التفسير، وأجازه لفظاً وكتابة. جُمعت له من الوظائف الدينية المكية والخصائص الشريفة السنية في الحرم المكي ما لم يعرف اجتماعه في شخص قبله قط. جمعت له بين خطابة المشاعر، والخطابة والإمامة بالمسجد الحرام، ونظر الصدر والتدريس والإفتاء. توفي رحمه الله

بمكة المكرمة.

له: تبيان الحكم بالتصوص الدالة على الشرف من الأم: قطع الجدل بتحقيق مسألة الاستبدال: تحقيق البيان في حكم صدقة رمضان: مراجعة بعض الأعلام فيما كتب لترجيح قول بعض النظماء: تنبيه أخوان الصفا على صحة توكيل الكفيل بأن يعقد مع المديون بيع الوفا: الإفادة لحكم من لم يصل ولم يرك وقد ادى الشهادة: منهل الواردين على قوله تعالى: (ثلة من الأولين وقليل من الآخرين): القول الأجل في الكلام على (وأما من هو ليلى): والأجوبة المهمة لما سئل عنه معاوية وغيره وأجاب عنه علي وحبر الأمة: الجواب المسد على أسئلة الجمالي محمد: فتح الخلاف في جميع فرق الفسح والطلاق: الإبانة للأحكام المبانة: تجهيز التحرير في أحكام العتق والتدبير: العج والتج في شرائط الحج: ما عليه المعول في أحكام المحكم والمسؤول: رسالة تتضمن تحرير جواب عن سؤال متعلق بالوقف والتصرف فيه: رسالة تتعلق بناسخ القرآن العظيم ومنسوخه: الفتاوى الفقهية - ثلاثة مجلدات: التذكرة الفقهية: التذكرة الأدبية: إتصاف الأكابر بمروريات الشيخ عبدالقادر: إسم فهرس بمرورياته جمعها الشيخ هاشم بن عبدالغفور السندي التتوي في مجلدين^(٣).

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر الثور والزهر، ص ١٤٦. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٨٢. وفيه ولادته سنة ١٢٧٦هـ، ووفاته سنة ١٣٣٧هـ.

(٢) عبدالله أبو الخير، مصدر سابق، ص ٤٥٢. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٥٦.

(٣) عبدالله أبو الخير، مصدر سابق، ص ٢٦٤. وعبدالله غازي، ص ٨٥: محمد خليل المرادي، سلك الدرر، ج ٣، ص ٤٩. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، ج ٥، ص ٢٨٥. وإسماعيل البغدادي، هدية العارفين، ج ١، ص ٦٠٣. وأخيراً عبدالحلح الكتاني، فهرس الفهارس، ج ١، ص ١٧١.

فتافيت سعودية

(الوزارات اتفاق).

هذا كثيراً ما كان يفعله الملك عبدالعزيز والد الملك سلمان، فالولد سر أبوه!

* * *

دعا عضو مجلس شورى الى ترشيد الإستحمام، مع ان الماء ليس مجاناً، وصارت تكلفته أعلى بسبب الرسوم الجديدة. ولأن المجلس معين من الملك، ولا فائدة منه، ويستفز المواطن، ولأن هناك احتقان بنفسه المواطن على أعضاء الشورى لأنه لا يجروا على فعل ذلك تجاه المسبب الرئيس وهم الأمراء. تناول المواطنون جلد عضو الشورى صاحب دعوة ترشيد الاستحمام. الشيخ عادل الكلباني قال: (إغلاق مجلس الشورى أعظم ترشيداً)، والصحفي المهندس خالد العلكمي علق: (نحتاج ترشيد التصريحات)؛ وسخر الأحيب مفسراً الدعوة لترشيد الاستحمام، بأنها (قد تكون دعوة خجولة للحد من الإنجاب).

* * *

لا يبدو ان الجدل سينتهي بشأن حظر قيادة المرأة للسيارة. على الأرجح سيستمر هذا الموضوع لسنوات قادمة، ولا يمكن إلا أن يتم إقراره في النهاية. آل سعود يخشون من تمكين المرأة، ومثلهم مشايخ الوهابية، وحجج الطرفين ضعيفة دينياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً في حضور ملايين من السواقيين الأجانب. لكن آل سعود ليس فقط يخشون المرأة وتعاطف دورها، وإنما يخشون أيضاً المشايخ الذين لديهم حساسية غير اعتيادية في كل أمر له علاقة بها. فهو تنازل من السلطة لصالح بقاء تحالف آل سعود مع مشايخ الوهابية. الشيخ سليمان الطريفي علق على رفض مجلس الشورى مجرد مناقشة موضوع قيادة المرأة للسيارة، فقال بأن (إقرار الحقوق الطبيعية يجب ان لا يكون منه تفضيل بها، ويتحكم فيها الرجل القوي في موقفه، تخميشاً لمن ضعف موقفه). وعلق الكاتب المفكر محمد علي المحمود: (بعد هذه التوصية من مجلس الشورى، لا أدري، هل يضحك العالم علينا، أم يبكي لنا؟). وعبدالرحمن الاحم، المحامي والصحفي، قال: (مبروك لكومار وإخوانه) وكومار اسم هندي، وإخوانه هنود، هم الذين يعملون كسائقين بالملايين في السعودية. واخيراً فإن الناشطة سعاد الشمري، تطمن زميلاتها من النساء، بأن قيادة السيارة ستكون حتمية، والسبب هو (الاقتصاد). كل شيء سيتغير، كما تقول. وهي تشير الى ان الأزمة الاقتصادية ستجبر الناس على التخلي عن السائقين، وسيزداد الضغط على آل سعود ليزيلوا الخطر على قيادة النساء، وهذا رأي كثيرين.

استقال الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد مدني، على خلفية سفره من السيسي وثلاجته الفارغة إلا من الماء، حيث أدى الضغط المصري، الإعلامي والسياسي، الى استقالته، رغمًا عن الحكومة السعودية.

صحيفة وزارة الداخلية (سبق) قالت ان مدني قدم استقالته (لأسباب صحية)؛ وكذلك فعلت الصحف الورقية السعودية الأخرى. وهنا استيقظ الأديب أحمد أبو دهمان، وما أكثر يقظاته، واستيقاظاته، فقال: (استيقظت اليوم على كذبة تملأ صحيفة المدينة: «استقالة إياد مدني لأسباب صحية»، كما لو كنّا أغبياء). وأحمد أبو دهمان هو نفسه الذي استيقظ على وطن شجاع صبيحة العدوان على اليمن وعاصفة الحزم، التي لا زال المواطنون يلعبون هزيمتهم فيها. وهو نفسه الذي ايقظه سلمان على جزيرتين تم اكتشاف انهما سعوديتان: تيران وصنافير؛ واذا بالمحكمة الدستورية المصرية تعيد السعوديين الى النوم مرة اخرى، فقد رفعت التنازل عنهما!

* * *

تكاثر الدعوات الى انتخاب مجلس للشورى يقوم بدور التشريع والمحاسبة والمراقبة لتصرفات الأمراء، بعد الأزمة الاقتصادية وتلاعب محمد بن سلمان بأموال المواطنين وصرفها على اللهو واليخوت.

كتب المعارض خالد الجهني: (في كل الدنيا يعرف دافع الضرائب أين تمصرف، ويشارك في الحكم، وفي بلادي يدفع المواطن الضرائب، وهو يعرف ان مصيرها الى كروش آل سعود). وشبه أحدهم دفع الضرائب لآل سعود بدون تمثيل سياسي (زي) إنك تدخل مطعم وتحاسب، وتطلع من دون ما تطلب شي). وقال آخر أن هناك أمراء أغبياء (يعتقدون بأن رواتبنا الشهرية هبات من آل سعود، وليست مقابل عملنا وكدحنا اليومي)، وبالتالي يحق لهم تخفيضها وخصم ثلثها او اكثر.

* * *

شهد العنزي، طفلة عمرها ١٤ سنة، تبحث عن علاج. ضاقت الدنيا بأهلها، وتحولوا الى مواقع التواصل الاجتماعي بحثاً عن مساعدة. ما فائدة الوزارات اذن اذا كان طلاب الحاجة لا يحصلون عليها، بل يتسولونها من مواطنين؟ قالوا ان الملك سلمان أمر بعلاجها، وهذا ليس غريباً. لكن وزارة الصحة رفضت أوامر الملك، وهذا ليس غريباً أيضاً. لماذا؟

الجواب عند ساري العجيلي، الذي يقول صادقاً: (عندما يأمر الملك بعلاج شهد في الخارج، وترفض وزار الصحة، فاعلم أن الملك يكذب على المواطنين لإرضائهم، في حين أن بينه وبين

أسرار خطيرة في مراسلات

قادة (القاعدة)

2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي إلى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431 هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدأ فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الآخرين إلى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا...».



مؤرخو الوهابية.. عثمان بن بشر

الغزو أساس الملك - 4

التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار إليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجه انتقاداً لحكام آل سعود ولزعمهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229 هـ موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وإبراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عذينة، وكان سعود جده أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنبح،



المفاجأة السعودية:

بن سلمان أمير الأمراء



(شام السعودية ويمناها)

الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحول في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيقه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الإيرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمرون منكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، لنفعلوا ما يشاؤون. ولن تسمح باستمرار هذا الوضع.



سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي



لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضيق المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطوير خطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرارها هي المسؤولية اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمائة من العمليات الارهابية في العالم. حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تيرنة جهة ما يعتنقها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.



تفجيرات الوهابية في مسجد الإمام علي والإمام الحسين في القنص والدمام

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقصى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..



تشيع شهداء الفديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تؤدي بها

الحجاز السيامي

الصحافة السعودية

قضايا الحجاز

الرأي العام

إستراحة

أخبار

تعريدة

تراث الحجاز

أدب و شعر

تاريخ الحجاز

جغرافيا الحجاز

أعلام الحجاز

الحرمان الشريفان

مساجد الحجاز

أثار الحجاز

كتب و مخطوطات

البحث





لوحة للفنانة صفية بن زعفر